ارتقاء السيادة

في علم أصول النحو العربي

للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري
ت ١٠٩٦هـ / ١٦٨٥م

حققه وشرحه
ووضع له مقدمة في أصول الفقه وأصول النحو
أ.د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي
قسم اللغة العربية وآدابها / كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

دار الأنبار
للطباعة والنشر والتوزيع

دار سعد الدين
للطباعة والنشر والتوزيع

ارتقاء السيادة

في علم أصول النحو العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1411 هـ - 1990 م

الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)
1431هـ - 2010 م

العنوان : ارتقاء السيادة في أصول النحو العربي
تأليف : الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا
الشاوي المغربي الجزائري
تحقيق : أ.د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي
عدد الصفحات : 200
قياس الصفحة : 17 × 24
عدد النسخ : 1000

موافقة وزارة الإعلام في الجمهورية العربية السورية
رقم 106196 لعام 2010

رقم دولي معياري للكتاب (ردمك) :
ISBN 978-9933-9062-0-7

دار سعد الدين
للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع 29 أيار - عين الكرش
جادة كرجية حداد - ص.ب 3143
هاتف 2319694 11 963+
فاكس 2326380 11 963+
جوال 484915 944 963+

جمهورية مصر العربية - القاهرة
جوال 4444904 012
جوال 3653675 012

ارتقاء السيادة

في علم أصول النحو العربي

للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري
ت ١٠٩٦هـ / ١٦٨٥م

حققه وشرحه
ووضع له مقدمة في أصول الفقه وأصول النحو
أ. د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي
قسم اللغة العربية وآدابها / كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

دار الأنبار
للطباعة والنشر والتوزيع

دار سعد الدين
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأهـداء

في غربـة تنـوء بهـا الجبـال، وهجـرة مـن الـوطن الجـريح بالاحتلال، وفي عراق صابر أثقلته الهموم، وقلبُ كلّ عراقي فيه مكلوم، فقدنا أحبة بَكَتْهُم العيون، وسالت بفقدهم دموع الجفون، شَيَّعتهم إلى مثواهم المهج، يشكون ربهم بما حلّ من هرج ومرج، كما قال الشاعر:

مـا شـيَّعتكَ جفـونُ النـاسِ دامعـةً
لكنَّهـا مهـجٌ تجـري بهـا المقـلُ

أمي فاطمة حشرها الله مع الزهراء، وابن أختي قاسم أكرمه الله بجميـل العطـاء، وزوجـة أخـي خديجـة مـع الكـبرى أم المؤمنين، وابنها مروان في أعلى عليين.

وغـيرهم مـن الصـحاب والخـلان، أكرمنـي الله وأيـاهم بالرضـوان، أهـدي هـذا الكتـاب إلى هـؤلاء، وقـد أنجزتـه في ماليزيـا الخضـراء، داعيـاً ربي جـلّ في عـلاه، أن يجعلـه لي ولهـم صدقة يوم نلقاه.

عبدالرزاق
ماليزيا
السبت: ٢٧/ ربيع الأول/ ١٤٣١هـ
١٣/ آذار/ ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله مفرج الكرب والهموم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نصير كلّ مظلوم، وعلى آله الطاهرين المُبَرَّئين، وأصحابه المجاهدين المخلصين، ومن تبعهم بعزّ وشرف إلى يوم الدين.

أما بعد: فأقدم هذا الكتاب: [ارتقاء السيادة في علم أصول النحو] إلى رواد العربية مرّة أخرى بعد أن مضى أكثر من عشر سنوات، على الطبعة الأولى التي كانت في العراق.

أما هذه الطبعة الجديدة فقد أنجزتها في ماليزيا، زمن هجرتي إليها بعد احتلال العراق، وتحمل زيادات وتعديلات، وأعدت النظر في هوامش النص المحقق فكانت إضافات وتصحيحات، ووضعت مقدمة أجدها مهمة في بيان أهمية علم أصول النحو العربي مقارِناً بينه وبين علم أصول الفقه تاريخاً وتأليفاً وأهمية وفائدة وتأثراً وتأثيراً، أسأل الله العظيم الكريم، أن ينفع به ويكرمنا برضاه في جنات النعيم.

أ. د . عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
الأحد: ٢٧/ ربيع الأول/ ١٤٣١هـ
١٣/ آذار/ ٢٠١٠م
E-mail: alhodhod_am@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]

أحمد الله وأشكره، وأصلي وأسلم على محمد خير خلقه، وعلى آله وصحبه، وكل من سار على نهجه.

أما بعد: فإنِّي أقدم هذا الكتاب القيّمَ إلى مُحبي اللغة العربية، بعد أن مَرَّ بضعُ سنواتٍ على نُسَخِهِ الخطيّةِ مصورةً في مكتبتي الخاصة، وتعود بها الذاكرة إلى سنوات الدراسة ١٣٩٧-١٣٩٩ هجرية ١٩٧٧-١٩٧٩ ميلادية، أيامَ كنت في الأزهر الشريف بالقاهرة في مرحلة الماجستير في كلية اللغة العربية، وكنتُ أقضي وقتاً كبيراً في دار الكتب المصرية حيث المراجعُ ومصادرُ البحث المخطوطةُ والمطبوعةُ، وكان هذا الكتاب من بين ما عثرت عليه في مخطوطات التيمورية فقرأته وصورته من نسختين إحداهما ناقصة.

ثم قدر الله تعالى أن تكون إقامتي في مكة المكرمة في مرحلة الدكتوراه بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى في السنوات ١٤٠٠-١٤٠٦ هجرية ١٩٨٠-

١٩٨٥ ميلادية، وفي إحدى زياراتي المدينة المنورة عثرت على نسخة خطية ثالثة في مكتبة شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت فعارضتها بالنسختين المذكورتين وبذلك تجمع لدي ثلاث نسخ خطية للكتاب.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أنه يأتي بعد انقطاع من التأليف في علم أصول النحو، فلا يوجد -فيما أعلم- كتاب أُلِّفَ بعد الاقتراح في أصول النحو للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية سوى هذا الكتاب الذي توفي مؤلفه سنة ١٠٩٦ هجرية فيكون الانقطاع قرابة قرنين من الزمن.

وقد وجدت هذا الكتاب محكمَ العبارة، مُتقنَ الإيجاز، شاملاً معظم قضايا أصول النحو، مستمداً من أوثق مصادر هذا الفن، ومؤلفه عالمٌ مُتْقِنٌ، واسعُ الاطلاع، ثاقبُ النظر، قال فيه بعضهم: "إنه سيبويه زمانه".

وقد قدمت بين يدي الكتاب دراسة شملت مقدمة في أصول النحو وبحثين إحداهما عن المؤلف وثانيهما عن الكتاب.

أسأل الله تعالى أن يرحم مؤلفه، وأن ينفع قارءَهُ، وأن يجعل عملنا في خدمة العلم وأهله في ميزان الحسنات وإرضاء الله ودخول الجنات، والله ولي التوفيق.

الدكتور عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي

العراق — الرمادي

١/ محرم/ ١٤١١هـ

٢٣/ ٧/ ١٩٩٠م

E-mail: alhodhod_am@yahoo.com

تمهيـد

للنحو العـربي فـروع ومسـائل كثـيرة محكومـة بثوابـت نحويـة وقواعـد كليـة سميت بعلم أصـول النحـو العـربي، كـما أنَّ للفقـه الإسـلامي فروعـه ومسـائله المحكومة بثوابت وقواعد كلية أطلـق عليهـا علـم أصـول الفقـه، فأصـبح أمـام الدارسين عِلْمَانِ مستقلان هما: علم أصول النحو وعلم أصول الفقه.

والسؤال المطروح هل بين هذين العِلْمين تأثر وتـأثير، أو تشـابه واخـتلاف؟ وما تاريخ هذين العلمين؟ وأيهما يسبق الآخر في النشأة والتكوين؟

إن هذا التمهيد سيجيب عن هذه الأسئلة وغيرها مما يتعلق بهـذين العِلْمَـين اللذين هما أساسٌ محكم لعِلْمَين آخرين وهما: النحو العربي والفقـه الإسـلامي، وبذلك يكون ربطٌ بين العلوم الإسلامية وعلوم العربية ومدى التفاعل الإيجابي بينهما.

أهمية دراسة الأصول:

إنَّ دراسـة الأصـول جـديرة بـاهتمام البـاحثين؛ لأنهـا ذات بـالٍ لمـن يتصـدى للاستنباط واستخراج الفروع من أصولها، وتلك قضيةٌ تشـمل أكثـر مـن علـم، غير أنها في العلوم الشرعية والعربية ألصق، وبخاصةٍ في علم الفقه وأصوله وفي علم النحو وأصوله، قال أبو الحسن أحمد بن فارس: «إن لِلُغةِ العـرب مقـاييسَ صحيحة وأصولاً تتفرع منهـا الفـروع»[1]، وبـذلك نـدرك أن معرفـة الأصـول

---

(١) **معجم مقاييس اللغة**، لابـن فـارس، أبـو الحسـين أحمـد بـن فـارس بـن زكريـا اللغـوي ت ٣٩٥هــ، بــيروت، دار الكتــب العلميــة، ط الأولى١٤٢٠هــ ١٩٩٩م، ج١ ص٣.=

والقواعد الكلية مسلكٌ إلى معرفة الفروع التفصيلية معرفةً دقيقةً منضبطة، ومن جهل أصول الشيء جهل فروعه.

وعلى هذا فإن معرفة الأسماء والصفات كرجل، وفرس، وطويل، وقصير، من الفروع التي يُبدأ بها عند التعلم، أما القول بوضع اللغة وأوَّليتها ومَنْشئِها فمن الأصول التي ينبغي معرفتها حتى يُعلمَ خطابُ الله ورسوله من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وعلى ذلك يعوِّلُ أهل النظر والفُتا[1].

قال ابن فارس: «ولسنا نقول: إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب؛ لأن ذلك غير مقدور عليه، ولا يكون لنبي كما قلناه أوّلاً، بل الواجب علمُ أصول اللغة والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنةُ»[2].

تعريف أصول الفقه وأصول النحو:

حتى ندرك العلاقة بين أصول النحو العربي وأصول الفقه الإسلامي، لابد من أن نطلع على تعريف كلّ واحد منهما على النحو الآتي:

أولاً- أصول الفقه:

في اللغة: [أصول الفقه] عَلَمٌ على عِلْمٍ، وهو مركب إضافي من كلمتين الأولى [أصول] مضاف، والثانية [الفقه] مضاف إليه، فالأصول جمعٌ مفردُه

=والصاحبي، له، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٩٧م، ص٣.

(١) المصدران السابقان. والمزهر للسيوطي: ١/ ٥.

(٢) الصاحبي لابن فارس: ٥٠.

[أصل]؛ والأصل أسفل كُلِّ شيءٍ[1] وهو ما يبنى عليه غيره، وفي مفردات الراغب: «أصل الشيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائره؛ لذلك قال الله تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾﴾ [ابراهيم: ٢٤]»[2].

والفقه: الفهم، يقال: فقه الشيء إذا علمه وفهمه، وفقهتُ كلامك أي: فهمتُهُ.

في الاصطلاح: عرف الأصوليون علم أصول الفقه بأنه: «العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية ومعرفه حال المستدل بها»[3].

وقد أطلق الأصوليون كلمة [الأصل] على معان متعددة منها:

الدليل: ويقصدون به المصدر الذي يستقون منه الحكم الشرعي، فيقولون: أصل هذه المسألة الكتاب والسنة، أو أصل هذا الحكم الآية الفلانية أو الحديث الفلاني.

---

(١) **لسان العرب**، لابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد مكرم ت ٧١١هـ، بيروت، دار صادر، ط الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج١١ ص١٦.

(٢) **المفردات في غريب القرآن**، للأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب ت ٥٠٢هـ، بيروت، دار المعرفة، ص١٥.

(٣) **الإحكام في أصول الأحكام**، للآمدي، سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد ت ٦٣١هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، ج١ ص٤. و**جمع الجوامع في أصول الفقه مع حاشية البناني**، للسبكي، تاج الدين عبدالوهاب السبكي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٥٧، ج١ ص٢٥-٣٢.

الراجح: ويقصدون به حمل الكلام على الراجح من معانيه، فإذا تردد معنى الكلام بين الحقيقة والمجاز ولا يوجد دليل يرجّح أحدهما على الآخر قالوا: (الأصل في الكلام الحقيقة) أي: الراجح فيه.

القاعدة الأصولية المستمرة: ويقصدون بها القاعدة التي تقررها الأدلة الشرعية لتعم جميع أفرادها في الحكم، كقولهم: «الأصل أن النص مقدم على الظاهر»، وقولهم: «الأصل أن عام الكتاب قطعي»، وقولهم: «إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل».

المقيس عليه: ويقصدون به أحد أهم أركان القياس الذي ورد النص فيه فيقولون: يحرم شرب النبيذ للإسكار قياساً على الأصل وهو الخمر المقيس عليه الوارد تحريمه في النص من الكتاب والسنة فكلمة الأصل هنا تقابل الفرع.

عمل المكلف قبل الدليل: ويقصدون بذلك ما يحق للمكلف قبل عثوره على الدليل الذي ينص على الحكم، فيقولون: «الأصل براءة الذمة»، ويقولون: «الأصل استصحاب الحال السابقة»، ويقولون: «الأصل الاحتياط في العبادات والأغراض»[1].

وأما تعريف الفقه في اصطلاح الفقهاء فهو [العلم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية].

---

(١) **أصول الفقه الإسلامي**، د. محمد كمال الدين إمام، ودراز، د. رمزي محمد علي دارز، منشورات الحلبي، ط الأولى ٢٠٠٧م، ص٣٠-٣٢. **وأبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره**، للخن، دمشق، دار الكلم، ط الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ص٧٢.

ثانياً- أصول النحو:

في اللغة: عَلَمٌ على عِلْمٍ، وهو مركبٌ إضافي من كلمتين، أما [الأصول] فكما مرّ تعريفها في أصول الفقه من الناحية اللغوية، وأما النحو في اللغة: فهو انتحاء سَمْتِ وطريق كلام العرب في تصرفه.

في الاصطلاح: عرّف النحويون علم أصول النحو بأنه: العلم بقواعد النحو وأدلته الإجمالية التي يتوصل بها استنباط الأحكام النحوية الفرعية وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»[1].

وأما النحو في الاصطلاح فهو العلم بالأحكام النحوية الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية.

ولدى المقارنة بين هذه التعاريف اللغوية والاصطلاحية ندرك مدى قوة التشابه بين علمي أصول النحو وأصول الفقه، ولا فارق بينهما إلا في موضوعهما، فموضوع أصول النحو أحكام القضايا اللغوية وموضوع أصول الفقه أحكام القضايا الشرعية.

نشأة أصول الفقه وأصول النحو وتاريخهما:

أولاً: أصول الفقه: هناك أقوال كثيرة في أوّل من دوّن علم أصول الفقه، وفي

---

(1) **الاقتراح في أصول النحو** تحقيق أحمد صبحي فرات، للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ، استانبول، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، ص٢١. و**ارتقاء السيادة في أصول النحو**، للشاوي، الشيخ يحيى المغربي الجزائري تحقيق د. عبدالرزاق السعدي، بغداد، دار الأنبار، ١٩٩٨م، ص٣٥. و**مصطلحات علم أصول النحو**، للنواجي، د. أشرف ماهر النواجي، بيروت، ١٩٩٥م، ص٩.

أول من أَلّفَ فيه بشكل مرتب ومنظم؛ فهناك من يرى أن أول من وضع علم أصول الفقه ودوّن فيه الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- (ت ١٥٠هـ)، وذلك في كتابه [الرأي]، ثم تلاه صاحباه: القاضي أبو يوسف (ت ١٨٢هـ) ومحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) -رحمهما الله-، ثم الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) -رحمه الله- في كتابه [الرسالة][١].

وهناك من يرى أن أول من ألف في أصول الفقه هو أبو يوسف (ت ١٨٢هـ)، ويذهب الشيعة الإمامية إلى أن أول من وضع كتاباً فيه هو الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨هـ) رحمه الله.

غير أن ما اتفق عليه جمهور الكتاب والمؤرخين من قدامى ومحدثين أن الإمام الشافعي هو صاحب أول مؤلف في علم أصول الفقه عند المسلمين، وذلك في كتابه [الرسالة] المشهورة؛ فقد رتب في هذا الكتاب مسائل أصول الفقه بأبواب ومسائل، وميز أقسامه وشرح مرتبة كل قسم وبحث في الكتاب والسنة وطرق إثباتها ومقامها من القرآن، وبحث الدلالات اللفظية، وبحث في الإجماع وأنواعه وضبط القياس والاستحسان ولم يسبقه إلى ذلك أحد[٢].

وعلى هذا فإن تدوين أصول الفقه والتأليف فيه بدأ في آخر القرن الثاني الهجري على يد الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) بكتابه [الرسالة] التي بدأ تصنيفها في بغداد، ثم أعاد النظر فيها تدقيقاً وتمحيصاً في مصر، وسمي الكتاب

---

(١) انظر ما كتبه محقق أصول السرخسي في مقدمته، ص١-٣.

(٢) **أصول الفقه**، أبو زهرة، الإمام محمد أبو زهرة، بيروت، دار الفكر العربي، ص١٤-١٦.

بالرسالة بسبب إرساله إلى الإمام الحافظ عبدالرحمن بن مهدي الذي طلب من الشافعي تأليفه[1].

هذا على مستوى التأليف في أصول الفقه وتدوينه، أما على مستوى المبادئ والأُسس التي قام عليها أصول الفقه فإنها نشأت مزامنة لنشأة الفقه الإسلامي منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم، ويمكن القول منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلال اجتهاد الصحابة في عصره، لكنه صلى الله عليه وسلم قد يقرهم على اجتهادهم فيكون تشريعاً، وقد لا يقرهم فيكون اجتهاداً ملغياً، وهو موضوع تحدث عنه علماء أصول الفقه ومؤرخو التشريع الإسلامي بصورة مفصلة في مؤلفات خاصة بذلك.

ثانياً: أصول النحو: تحدثت المصادر التاريخية عن تاريخ النحو العربي ونشأته والقواعد البدائية التي وضعت فيه وذلك في العقد الثالث من القرن الهجري الأول تقريباً، وتحدثت عن أول واضعٍ له وهو أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) بأمر من الإمام علي (ت هـ) كرم الله وجهه على أشهر الأقوال، وعن السبب الداعي إلى وضعه على خلافٍ في ذلك.

وأنَّ الكتب التي دونت في النحو العربي قديماً وحديثاً كثيرةٌ، قد يكون من العسير إحصاؤها، ففيها المنثور والمنظوم، والمختصر والمطول، وفيها الذي عليه شروح وحواشٍ، وفيها الذي ترتب عليه تعقيب أو دراسة، أما الكتب التي تبحث في أصول النحو فقليلة يسهل عدّها.

---

(١) **أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي**، للخن، ص١٠٩.

وإلى جانب هذا التفاوت العددي بين ما ألف في النحو وبين ما ألف في أصوله نجد أن كثيراً من تلك الكتب تحدثت عن تاريخ النحو ونشأته والقواعد البدائية التي وضعت فيه وعن أول واضع له وعن السبب الدافع إلى وضعه مع تفصيل الخلاف في ذلك، أما الحديث عن أصول النحو من الناحية التاريخية فلايزال محاطاً بشيء من الغموض وعدم الوضوح.

فهناك من عَدَّ ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أول من ألف في أصول النحو في كتابه [الأصول]، ثم من بعده ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه [الخصائص]، ومن بعدهما الأنباري أبو البركات عبدالرحمن الملقب بالكمال النحوي (ت ٥٧٧هـ) في كتابه [لمع الأدلة في أصول النحو]، ثم جاء جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) بعد أربعة قرونٍ من الزمن فألف كتابه [الاقتراح].

وقد أطلعت على كتابٍ مخطوطٍ في المكتبة الأزهرية بالقاهرة عنوانه [النفحة الزكية في أصول العربية][1] للشيخ عبدالقادر المحلي من علماء أوائل القرن الحادي عشر الهجري، فرغ من تأليفها سنة ١٠١٨هـ، ثم يأتي كتاب [ارتقاء السيادة في أصول النحو] للشيخ يحيى الشاوي (ت ١٠٩٦هـ) الذي صاغه على منوال كتاب الاقتراح للسيوطي.

وهكذا استمرت جهود العلماء قائمة -على قلة- بالكتابة والبحث في هذا العلم وبدأت تنشط أكثر في وقتنا المعاصر من خلال البحوث العلمية والرسائل الجامعية التي تُقدَّمُ في المعاهد والجامعات.

---

(١) في المكتبة الأزهرية تحت رقم خاص ١٩٢٨ نحو، وعام ٢٢٧٥٠.

لكن هناك من يرى أن أول من دون في أصول النحو ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وليس ابن السراج، ويرى أن كتاب الأصول لا يعني أصول النحو، وإنما يَعني القواعد النحوية التفصيلية، ولا يعني الأدلة النحوية الإجمالية، وما هو إلا كتاب نحوي كغيره من كتب النحو.

هذا على مستوى التأليف في علم أصول النحو، أما من حيث المادة العلمية وأدلة الاستنباط فإن فكرة أصول النحو جاءت مواكبة لولادة النحو العربي في القرن الهجري الأول كما تقدم، وقد رأيت -بعد متابعة واستقصاء- أن النحو وأصوله صنوان نشأا معاً، إذ إن الروايات التي تحدثت عن وضع النحو تشير إلى أن وضعه كان قائماً على التعليل والتحليل والمقايسة والسماع وهذه جزء من أبحاث أصول النحو، وعلى هذا فإن الفروع النحوية وأصولها كانا توءمين ولدا معاً ونميا سوية دون تفريق بين فرعٍ وأصل.

يقول ابن سلام -في ابن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ): «كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل»[١].

إن ابن أبي إسحاق فتح باباً واسعاً للقياس وحمل مالم يُسْمَعْ عن العرب على ما سمع عنهم بعلة تجمع بين المسموع وغيره، وكان شديد التمسك بتعليل القواعد حتى يتسنى له القياس عليها، ومن الأمثلة على ذلك أنه اعترض على الفرزدق حين سمعه ينشد مدحاً لبعض الأمويين:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَروانَ لم يَدعْ ... مِن المال إلا مُسْحَتاً أو مجرَّفُ

---

(١) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، محمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١هـ، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م، ص١٤.

فإن الفرزدق رفع القافية وهي [مجرَّفُ] والقياس الذي تمسك به ابن أبي إسحاق النصب؛ لأنه عطف على [مُسحتاً] لذلك اعترض على الرفع[1].

وهكذا نجد تلميذه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩هـ فإنّه على طريقته ومذهبه في اثبات القياس وطعن مَنْ يخالفه ولو كان من فصحاء العرب.

فقد عاب على النابغة رفع القافية في قوله:

بِتُّ كأني ساورتْني ضَئِيلَةٌ ... من الرَّقْش في أنيابها السمُّ ناقِعُ

ويرى أن القياس النحوي يقضي بنصبها على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها وهو [السمُّ] تقدمه الخبر [في أنيابها][2].

وهكذا يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢هـ الذي رحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيراً ووضع أقيسة انفرد بها مما جعله يخالف آراء الخليل وسيبويه، فمما يراه يونس أن تاء [أخت] و[بنت] ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاءً[3].

أمّا الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ الذي أقام للّغة العربية عموماً والنحو العربي والصرف العربي خصوصاً صرحاً لا يغفل، فكان يعلل ويقيس وكان يتكلم في نظرية العوامل والمعمولات وكان يقيم جميع ذلك على

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي: ١/ ٢٣٧.

(٢) كتاب سيبويه: ٢/ ٨٩.

(٣) التصريح على التوضيح للأزهري: ١/ ٧٤.

السماع والتعليل والقياس، ومن أمثلة ذلك ما جرى بينه وبين تلميذه سيبويه في مسألة إعراب المنادى رفعاً إذا كان مفرداً، ونصباً إذا كان مضافاً[1].

وأما سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ فلم يخالف من سبقه من مدرستِهِ في عنايته بالسماع والتعليل والقياس، وهكذا الأخفش الأوسط وأبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني والمبرد وتلاميذه والزجاج وابن السراج والسيرافي.

وإذا ذهبنا إلى نحو الكوفة نجد روَّادها يهتمون بالسماع عن العرب اهتماماً كبيراً ويثبتون حكمهم اللغوي أو النحوي بناءً على ما سمعوه من العرب الذين لم تتداخل بينهم آفات العجمة نتيجةَ الاختلاط بالشعوب الأخرى.

فالكسائي شيخ المدرسة الكوفية المتوفى سنة ١٨٩هـ وأحد القراء السبعة كان يأخذ بالقياس على كل ما سمع عن العرب وهكذا مَنْ جاء بعده كأبي عبيد القاسم بن سَلَّام والفراء وثعلب وأصحابه.

وإذا ما أخذنا كتاب [الأصول في النحو] لابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ فإننا نجده لا يختلف كثيراً عما سبقه من المصنفات التي مزجت بين الأصول والفروع دون تمييز بينها، سوى أنه أشار في مقدمة كتابه إلى العلة وأنواعها فقال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ وَلِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبتا ألفاً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/ ١٨٢.

غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع، وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وُصِلَ بها إلى كلامهم فقط، وذِكْرُ الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز"[1].

وفي هذا النص ما يدل صراحة على أن ابن السراج عُني بالعلل دون انشغالهِ بمسائل أصول النحو الأخرى.

أما أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ فإنه أرسى كثيراً من قواعد أصول النحو بشكل لم يسبقْهُ إليه أحد وذلك في كتابه [الخصائص] الذي وضع فيه قوانين لغويةً ونحويةً وصرفيةً بتقسيمات جديدة وتطور واضح.

فقد تعرض للسماع والقياس، والعلل الأوائل والثواني والثوالث، وتعرض للاطراد والشذوذ، وتحدث عن الإعراب وأثره، وعن العامل وعمله، وتكلم في الاستحسان والإجماع، وفي التعارض والترجيح والاحتجاج.

إنَّ ابن جني فتح آفاقاً رحبة لمن بعده، ووضع أصولاً في اللغة والنحو كان معظم الباحثين بعده عالة عليها، غير أنه لم يجعل كتابه مستقلاً في هذه المباحث وإنما تجاوزها إلى علم اللغة ومفردات النحو وقواعد الصرف وعلم الأصوات وغير ذلك من علوم العربية، فلذلك لم يعدَّ أَوَّلَ من ألف في أصول النحو على شكل منفرد مستقل.

ثم يأتي الكمال أبو البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ؛ ليرفع القواعد التي أرساها من سبقه من العلماء، فيجمع المتفرق منها، وينظمها في أبواب وفصول

---

(١) الأصول لابن السراج: ١/ ٣٥-٣٦.

مرتبة، ويطلق عليها علم أصول النحو وذلك في كتابه [لمع الأدلة في أصول النحو].

وقد تحدث ابن الأنباري عن هذا، ونقله عنه السيوطي في مقدمة كتابه [الأشباه والنظائر] فذكر عن ابن الأنباري أنه قال: "علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم"، ثم قال: "وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"[(1)]. اهـ

وقد رتب ابن الأنباري كتابه [لمع الأدلة في أصول النحو] على ثلاثين فصلاً أجملها السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح[(2)].

وبهذا نتبين أن أَوَّلَ مَنْ فكَّر في جمع مباحث علم أصول النحو وجعلها عِلْماً مستقلاً يأخذ اسماً مبتكراً هو الكمال أبو البركات ابن الأنباري.

نعم كانت هناك أبحاث أخذت طابعاً متميزاً وتأليفاً مستقلاً من هذا العلم برع به علماء متقدمون على ابن الأنباري كالزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ الذي كتب عن العلل كتاباً سماه [الإيضاح في علل النحو].

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: ٨٩ في ترجمة هشام الكلبي، وتنظر الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/ ٦.

(٢) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي: ٢٣.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك محاولات سبقت ابن الأنباري في التأليف بهذا العلم فقد ذكرت بعض كتب التراجم بعضاً من تلك المحاولات غير أنها لم تصل إلينا ولم نعرف عنها كثيراً.

ففي [إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون] جاء ذكر كتاب في أصول النحو لأبي الحسن بن داود حسن القرشي المقري النحوي المعروف بالنقار الكوفي المتوفى سنة ٣٥٢هـ[١].

إن المدة الزمنية القائمة من العهد الذي وضع فيه النحو في القرن الأول الهجري إلى عهد الأنباري في القرن السادس الهجري، شهدت حركةً ملموسةً في تطوير علم أصول النحو مروراً بابن السراج وابن جني، ثم حصل استرخاء زمني تجاه هذا الفن اعتماداً على ما أُلف فيه دون حاجةٍ إلى تكرار التأليف فيه، حتى نهاية القرن التاسع الهجري حيث جاء السيوطي (ت ٩١١هـ) فألف كتابه المعروف بـ[الاقتراح في علم أصول النحو].

وقد رتبه على مقدمة وسبعة كتب واستمد فيه من كتاب [الخصائص] لابن جني، وكتاب [لمع الأدلة] لابن الأنباري، وكتاب [الإنصاف في مسائل الخلاف] له أيضاً ومصادر أخرى، وقد حظى الاقتراح بعناية العلماء بالشرح والتوضيح ولايزال قسم منها مخطوطاً[٢].

ويبقى [الاقتراح] مرجع الباحثين في أصول النحو بالإضافة إلى ما سبقه من

---

(١) إيضاح المكنون لإسماعيل البغدادي: ٣/ ٩٣.

(٢) من ذلك كتاب [داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح] لابن علان المتوفى سنة ١٠٥٧هـ مخطوط في المكتبة الأزهرية تحت رقم خاص ٩٥ نحو، وعام ١٩٤٩.

مصنفات أخرى، حتى يدخل القرن الحادي عشر الهجري فينشط البحث في هذا العلم وتؤلف الكتب فيه، فمِنْ مختصر، ومن مطنب، ومن آخذ جزئية من جزئياته ليثري الحديث عنها.

وفي كل الأحوال فإننا نرى أن مبادئ أصول الفقه والتأليفَ فيه قد سبق أصول النحو، فإذا قلنا: إن مسائل أصول النحو ولدتْ مع ولادة النحو في القرن الهجري الأول فإن مسائل الأصول الفقه تبقى هي الأسبق.

وإذا قلنا: إن التأليف المستقل في أصول النحو بدأ في القرن الرابع الهجري فإن أصول الفقه بدأ التأليف فيه في القرن الثاني الهجري فيبقى هو الأسبق تأليفاً وأُسُساً في كلّ الأحوال.

مقارنة:

وتأسيساً على ما مضى فيمكن القول: بأنَّ أصول النحو العربي تأثر تأثراً كبيراً بأصول الفقه في المنهج وطرق الاستنباط؛ لأن أغلب من كان أُصولياً كان نحوياً، والعكس صحيح أيضاً، وهي طريقة العلماء القدامى الموسوعيين في علومهم.

منهج الأصوليين واللغويين:

نهج الأصوليون في أصول الفقه منهجاً خاصاً توصلوا من خلاله إلى إرساء القواعد الأصولية، وإلى استنباط الأحكام الشرعية، وقد كان لمنهج البحث الأصولي أثره الكبير في منهج البحث النحوي في كل من الناحيتين: تشخيص

الأدلة وأوجه دلالتها، وربما علل بعضُ النحويين ذلك: بأن «النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول»[1].

لذلك نجد في تشخيصهم لأدلة النحو نفسَ ما وجدناه عند الأصوليين من: النص «السماع»، والقياس، والإجماع، والاستحسان، والاستصحاب، وغيرها، وفي أوجه دلالتها بحث النحويون -كما بحث الأصوليون- في: طرق حمل النص، وثقة النقلة والرواة[2]، وبحثوا في التواتر والآحاد، والمرسل، والمجهول، وشروط ذلك[3]، كما تحدثوا عن إجماع أهل العربية، ومتى يكون حجة، ومتى تجوز مخالفته[4]، وعن أنواع الإجماع، كإجماع العرب، والإجماع السكوتي، وإحداث قولٍ ثالث[5].

وتكلموا عن أقسام القياس: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد[6]، وعن أركانه الأربعة من: أصل، وفرع، وحُكْمٍ، وعلة، وشروط هذه

---

(١) **نزهة الألباء**، لابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مصر، مطبعة المدني، ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م، ص٥٤. **والأشباه والنظائر في النحو**، للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعيد، القاهرة، شركة الطباعة الفنية، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، ج١ ص٥.

(٢) **الخصائص**، لابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، ج٣ ص٣٠٩.

(٣) **لمع الأدلة**، لابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ، بيروت، ص٣٢-٤٠.

(٤) **الخصائص** لابن جني: ج١ ص١٨٩.

(٥) **الاقتراح** للسيوطي: ص٣٤-٣٦.

(٦) **لمع الأدلة** لابن الأنباري: ص٥٣-٦٠.

الأركان[1].

ولأنَّ ابن جني كان حنفياً، والأحناف يعتبرون الركنَ الوحيدَ في القياس هو العلَّة، وما عداها فهي شرائط[2]؛ لذلك خص العلة ببحوث غاية في الدقة، تحدث فيها عما تحدث عنه الأصوليون، فذكر في الخصائص أبوابا: لتخصيص العلة، والفرق بين العلة والسبب، وتعارض العلل، والعلة المتعدية والعلة القاصرة، والمعلول بعلتين وأمثال ذلك مما بحثه الأصوليون في باب العلة القياسية.

وفي مسالك العلة تحدث السيوطي عن: النص عليها والإيماء إليها، والإجماع، والسبر والتقسيم، والشبه، والطرد، وعدم الفارق[3]، وكل هذه المسالك هي التي يذكرها الأصوليون، عادة، في مسالك العلة الشرعية.

وعرف النحويون الاستصحاب بما يشبه تعريف الأصوليين: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل»[4]، ووضعوه في نفس المرتبة التي وضعها بها الأصوليون بالنسبة للأدلة الأخرى، أي: إنَّه لا يجوز العمل به عند وجود الأدلة والأمارات.

أما الاستحسان فقد ذكره ابن جني ، لأنَّ أصحابه من الحنفية يأخذون به،

---

(١) **الاقتراح للسيوطي**: ص٣٩-٥٠.

(٢) **كشف الاسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، للبخاري، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد ت ٧٣٠هـ، بيروت، ١٩٧٤م، ج٣ ص٣٤٤-٣٤٥. **والأصول للسرخسي**: ج٢ ص١٧٤.

(٣) **الاقتراح للسيوطي**: ص٥٨-٦٣.

(٤) **الاقتراح للسيوطي**: ص٧٢. **ولمع الأدلة لابن الأنباري**: ص٨٧.

ولكن الأنباري والسيوطي لم يجعلاه من أدلتهما -مع ذكرهما له- لأنهما شافعيان، والإمام الشافعي يبطله ويقول في رسالته: «الاستحسان تلذذ»[1]، ونقل عنه قوله: «من استحسن فقد شرع» أو «فإنه أراد أن يكون شارعاً»[2].

ولم ينس النحويون أن يختموا أصولهم بما تختم به أصول الفقه عادة من باب «التعارض والترجيح» وقد ذكروا في هذا الباب: تعارض النصوص، وتعارض الأقيسة، وتعارض النص والقياس وأمثال ذلك[3].

بعد هذا العرض الموجز لما يسميه هؤلاء المؤلفون بـ«أصول النحو» نستطيع، بأدنى نظر، أن نشخص الأثر الكبير لمنهج أصول الفقه عليه، خاصة وأن الذين ألفوا هذه الأصول -وإن ادعى كل منهم أنه مبتكرها- كانوا حريصين على الاعتراف باتباعهم حد أصول الفقه.

يقول ابن جني -وهو أول من كتب في هذه الأصول: «لم نر أحداً من علماء البلدين -البصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[4].

وقال الأنباري: «وألحقنا بالعلوم الثمانية -يقصد علوم الأدب- علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو على حد أصول الفقه،

---

(١) الرسالة، للشافعي، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ، ص٥٠٧.

(٢) المستصفى في علم أصول الفقه، للغزالي، أبي حامد الغزالي ت ٥٠٥هـ، بولاق، ١٣٢٤هـ، ط الأولى، ج١ ص١٣٧. وحجة الله البالغة، للدهلوي، ج١ ص٣١١.

(٣) لمع الأدلة لابن الأنباري: ص٨٠-٨٦. والاقتراح للسيوطي: ص٧٧-٨١.

(٤) الخصائص لابن جني: ج١ ص٢.

فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأنَّ النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول»[1].

وقال السيوطي عن كتابه [الاقتراح]: «في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه»[2]، مع أنه نقل في كتابه هذا جُلَّ ما قاله الأنباري في اللمع، وما قاله ابن جني في الخصائص.

وكل من تتبع أصول النحو في هذه الكتب الثلاثة -وبخاصة اللمع والاقتراح- يجد أثر أصول الفقه شائعاً في تعريفاتها، وتقسيماتها، وشروطها، وأحكامها، بل كانت الظاهرة الشائعة في العصور المتأخرة تقليد المؤلفين من النحاة للفقهاء والأصوليين في وضع كتب على غرارهم، كما قال أبو البركات في مقدمة كتابه [الإنصاف] أنه وضعه في «المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة»، ومثل ذلك قال في مقدمة [الإغراب في جدل الإعراب] وتبعه السيوطي في [الأشباه والنظائر النحوية] كذلك.

مصطلحات أصول الفقه وأصول النحو:

استخدم النحويون مصطلحات كثيرة في علم النحو وعلم أصول النحو، وكذلك استخدم الأصوليون مصطلحات كثيرة في علمي الفقه وأصوله، ومن

---

(١) **نزهة الألباء** لابن الأنباري: ص٥٣-٥٤.

(٢) **الاقتراح** للسيوطي: ص٢.

يطلع على هذه العلوم يجد تشابهاً كبيراً في هذه المصطلحات المستخدمة في أصول الفقه وأصول النحو.

ابتداءً من تسمية العلم ومفهومه، فالأصوليون قالوا عن القواعد العامة وأدلتها الإجمالية: إنها أصول الفقه، وكذلك النحويون قالوا عن قواعد النحو وأدلته الإجمالية: إنها أصول النحو.

لكنَّ أصول النحو يستمد مصطلحاته من مصادر متنوعة، فبعضها مستمد من أصل لغوي وبعضها مستمد من أصل فقهي وبعضها متعلق بعلم الحديث رواية ودراية، وبعضها متعلق بعلم الكلام وبعضها بعلم المنطق والجدل(١).

فقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص إلى أثر علم أصول الفقه في علم أصول النحو حين تكلم عن علل النحو وعلل الفقه وقال: «إنا لم نَرَ أحداً من علماء البلدين -أي: البصرة والكوفة- تعرض لعلل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»(٢).

وهذا يدل على العلاقة الوثيقة بين العِلْمَين؛ لأن أصولَ الفقه قد استمد من علومٍ مختلفة، منها اللغة العربية، وبخاصة في دلالات الألفاظ من الكتاب والسنة، لذلك استمد علمُ أصولِ النحو من مصطلحات أصول الفقه الذي استند في مصطلحاته على لغة العرب، وظهر تأثير علماء أصول الفقه في علماء أصول النحو.

---

(١) **مصطلحات علم أصول النحو** للنواجي: ص٩-١٠.

(٢) **الخصائص** لابن جني: ج١ ص٢.

وذلك أن النحويين في أصولهم تحدثوا عن مصطلح الأصل والفرع ومصطلح أصل الوضع، والحال الأول، ومصطلح الراجح، ومصطلح العلة والقياس، ومصطلح السماع ويعني به الكتاب والسنة، ومصطلح السبب والإجماع، واستصحاب الحال والاستحسان، ومصطلح التعارض والترجيح، ومصطلح السبر والتقسيم ومصطلح النقض، وغيرها كثير مما يفتقر إلى دراسة موسعة مستقلة، وكل ذلك مصطلحات استخدمها الأصوليون في أصول الفقه.

القواعد الفقهية والنحوية:

القواعد جمعٌ مفردُه قاعدة، والقاعدة في اللغة الأساس الذي يبنى عليه غيره، وفي اصطلاح العلوم: هي قضية كلية تندرج تحتها فروع كثيرة مختلفة لذلك العلم.

وفي اصطلاح المناطقة: هي الجملة الخبرية المكونة من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، وإذا كانت تفيد استغراق الأفراد تسمى قضية كلية، وإذا كانت تشمل بعض الأفراد تسمى قضية جزئية مثالها: كل المسلمين آمنون، وبعض الطلاب ناجحون.

والقاعدة أنواع كثيرة بحسب العلم الذي صيغت فيه، وحسبنا هنا أن نذكر القواعد الفقهية والقواعد الأصولية، والقواعد النحوية وقواعد أصول النحو.

فالقاعدة الفقهية: هي التي تتناول فعل المكلف، كقولهم: «لا ضرر ولا ضرار» فالضرر من فعل المكلف، والضرر يزول بفعل المكلف، ومثل قاعدة:

«المشقة تجلب التيسير» ومن فروعها التيمم للصلاة عند فقد الماء، وإفطار الصائم المريض وغيرهما، وكل ذلك من أفعال المكلفين.

والقاعدة الأصولية: هي التي تتناول أدلة الفقه الإجمالية كقولهم: «الأمر يفيد الوجوب» فالأمر من أدلة الشرع الإجمالية، ويفيد الوجوب، وكقولهم: «العام يحمل على الخاص» والعموم والخصوص من أدلة الشرع، وهكذا.

أما القاعدة النحوية: فهي التي تتعلق بإصلاح الكلام وتركيب الجملة المفيدة تركيباً سليماً، مثل: «كل حرف مبني» ومثل: «الفاعل ونائبه مرفوعان»، ومثل: «الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً»، وغيرها كثير.

وأما قواعد أصول النحو: فهي التي تتناول أدلة النحو الإجمالية كقولهم: «السماع الصحيح حجة في اثبات الحكم النحوي» وكقولهم: «يُعمل بالمجمَع عليه عند تعارضه مع المختلَف فيه» وقولهم: «إذا تعارض الاستصحاب مع دليل سماعي أو قياسي فلا عبرة به» وقولهم: «يجوز ترك القياس استحساناً» وهكذا.

وقد نشأت القواعد الأصولية قبل وجود الفقه، كما يسبق أساسُ البناء في الوجود البناءَ نفسه، فلا يُعقل وجود فقهٍ من مجتهد إلا ولديه قبل ذلك أصولٌ وقواعد بنى عليها أحكامه الفقهية وهو ترتيب منطقي معقول.

وقد كان الفقهاء مِن الصحابة ومَنْ بعدهم يبنون أحكامهم على قواعد عامة، وإنْ لم تكن تلك القواعد مدونة في بطون الكتب لكنها موجودة ضمن علم أصول الفقه، ومن ذلك استدلال علي كرم الله وجهه على عقوبة شارب الخمر بقوله: نرى أن نجلده ثمانين جلدة، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر

هذى، وإذا هذى افترى[1].

وهكذا الحال في قواعد أصول النحو فإنه لا يختلف كثيراً عما هو في القواعد الأصولية، سوى الاختلاف في الموضوع والحكم، فإن قواعد أصول النحو مندمجة في مبادئ علم أصول النحو الذي يُعنى بأدلة النحو الإجمالية، والحاجة لا تزال قائمة إلى صياغة قواعد لأصول النحو العربي؛ لتأخذ استقلالها عن أصول النحو، وتُدرس دراسة تفصيلية تطبيقية على فروعها، لتشكل فناً من فنون العربية، يقدم خدمة جليلة للعلوم العربية والشرعية معاً.

فروق بين أصول الفقه وأصول النحو:

ثبت مما تقدم تأثير أصول الفقه بأصول النحو، وتأثر النحاة بالأصوليين، ورغم ذلك فإنَّ هناك فروقاً في المسلك الذي انتهجه النحويون في تأصيل أصولهم، عما عليه الأصوليون، وفيما يأتي بعض تلك الفروق:

أولاً: إن قوانين النحو تكاد تكون ثابتة كاملة في المنهج والاستنتاج، كما ثبت في كتب مدرستي البصرة والكوفة وبخاصة القديمة منها مثل كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، وما حدث بعدهما من إضافات تستحق الذكر فإنها إضافات قبل تأسيس أصول النحو، أما الإضافات التي حدثت بعد القرن الرابع الهجري وبعد تأسيس أصول النحو فإنها إضافات طفيفة لا تخرج عما تقرر في المدرستين من مسائل وأحكام.

---

(١) الموطأ، لمالك، الإمام مالك بن أنس ت ١٧٩هـ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٧٠هـ ١٩٥١م، ج٢ ص٨٤٢.

أما أصول الفقه فإنه متجدد متطور، وقد تحدث فيه نظريات جديدة تلغي النظريات القديمة حسبما يراه المجتهد.

فالإمام الشافعي مؤسس هذا العلم بنى أصوله وفقهه على طريقة التحقيق والتطوير، مما جعله يخالف أحياناً فقه أستاذيه: مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) فقيه المدينة، ومحمد بن الحسن الشيباني فقيه العراق، فقد كان مالك يرى اعتماد إجماع أهل المدينة، والمصالح المرسلة، ومذهب الصحابي، وغيرها مما لا يعتمده الشافعي.

كما كان أبو حنيفة وطلابُه يعتمدون الإجماع السكوتي والاستحسان، والرأي، وما كانوا يقررونه من شروطٍ في السنة النبوية تجعلُ نطاقَ الاعتمادِ على الحديث النبوي ضيقاً، ثم جاء أتباع الشافعي من بعده فصقلوا هذه الأصول ووسعوها وأحكموا قواعدها وخالفوه في بعضها، وقد سميت هذه الطريقة بـ(طريقة الشافعية) أو بـ(طريقة المتكلمين).

أما أصول الأحناف الذي سمي بـ(طريقة الفقهاء) فهو يقوم على أساس المأثور عن شيوخ المذهب من فروع الفقه، ويستنتجون منها الأصول، لذلك نجد أن أصول الفقه عند الأحناف كثير الاستشهاد بالفروع الفقهية المقررة في المذهب.

ومن هنا ندرك الفرق بين أصول النحو الذي لم تتغير قوانينه، وأصول الفقه الذي تجددت قوانينه وتطورت، فالأول ثابت في مناهجه والثاني متغير متطور فلم نجد نحواً جديداً كما وجدنا فقهاً جديداً.

ثانياً: إن طريقة الاستنباط في أصول الفقه تختلف عنها في أصول النحو، كلاهما يعتمد السماع والقياس في الحكم، إلا أن طبيعة الحكم الذي يستنبطه فقيه غير طبيعة الحكم الذي يستنبطه النحوي، ومن هنا فلا يمكن أن يكون كم النحوي والفقيه من هذين المصدرين واحداً لاختلاف أهدافهما.

فالقرآن والسنة من الأدلة السماعية التي يعتمدها الفقيه والنحوي معاً، لكنّ نهج البحث فيهما وصدور الحكم عنهما يختلف عند الفقيه عما هو عند النحوي أنّ الهدف ليس موحداً.

فالنحوي يمكن أن يستنبط حكمه النحوي من كل آية في القرآن، ومن كل حديث في السنة؛ لأن طبيعة عمل النحوي تتعلق بالألفاظ والتراكيب الأساليب، أما الفقيه فلا يستنبط حكمه الفقهي إلا من النص القرآني المتعلق لك المسألة التي يَطلبُ حكمها، أو من الحديث المتعلق بأمور المكلفين من عباد، لذلك أطلق على هذه الأدلة (آيات الأحكام) و(أحاديث الأحكام).

والقراءات القرآنية هي الأخرى تكون محط أنظار النحوي أكثر من الفقيه، لنحوي ينظر إلى القراءات أنها أقوى الأدلة النحوية، لأنها نصوص عربية صيحة، ورواتها من الفصحاء الذين يحتج بكلامهم عند النحاة، رغم معارضة ض البصريين لبعض القراءات المتواترة وجعل بعض الشواهد العربية مقدمة ليها في بناء القاعدة النحوية، لكن جمهور النحاة احتجوا للقاعدة النحوية قراءات المتواترة منها والشاذ أيضاً، وهذا خلاف ما عليه الفقهاء الذين لم حثوا في أصول الفقه، أو الفقه قضية القراءات إلا قليلاً، مثل جواز الصلاة حدى القراءات المتواترة.

وكذلك نجد النحويين القدامى لم يشاركوا الفقهاء في الاحتجاج بالسنة القولية، مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب على الإطلاق؛ لاحتمال قيام التصحيف في نص الحديث من الرواة، أو وقوع اللحن من رواة الحديث وبخاصة إذا كانوا من غير العرب، لذلك نجد الفقهاء قد اهتموا في تحقيق الحديث وتخريجه ولم يهتم بذلك النحاة.

خلاصة ونتائج:

من خلال ما تقدم في هذه المقدمة ظهر ما يأتي:

١) إن أصول الفقه وأصول النحو يلتقيان في نقاط كثيرة في التسمية والمصطلحات والمنهج وطرق الاستنباط.

٢) إن أصول الفقه أسبق ولادة ونشأة وتأليفاً وتدويناً من أصول النحو.

٣) إن علم أصول النحو تأثر بعلم أصول الفقه تأثراً واضحاً، وأن علم أصول الفقه كان له تأثير واضح في علم أصول النحو في عدد كبير من المسائل.

٤) هناك أمور يفترق فيها علم أصول الفقه عن أصل النحو بسبب طبيعة كلّ علم، وموضوعه، وما يهدف إليه من أحكام.

التوصيات:

إن الفوائد العلمية المستنبطة مما سبق في هذه المقدمة تقتضي الإيصاء بما يأتي:

١) ربط الدرس اللغوي بالدرس الشرعي، وبيان مدى التأثر والتأثير بين هذه العلوم؛ ليكون الربط بين العلوم الإسلامية والعلوم العربية ربطاً إيجابياً يقدم خدمة للعلم وطلابه.

٢) إضافة مادة دراسية في المرحلة الجامعية، أو الدراسات العليا تُعنى بالربط بين العلوم الشرعية والعلوم العربية.

٣) تكثيف الندوات وصياغة البحوث التي تطرح قضية الربط بين اللغة العربية والشريعة الإسلامية.

* * *

مؤلف كتاب [ارتقاء السيادة]

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن محمد بن محمد بن عبدالله بن عيسى أبو زكريا النايلي الشاوي المغربي الملياني الجزائري المالكي(1)، يتصل نسبه بالشيخ أبي البركات شارح خليل في الفقه المالكي.

ألقابه وأوصافه:

مما قالوا فيه: الشيخ الأستاذ القدوة الإمام، الذي ختمت بعصره أعصر الأعلام، وأصبحت عوارفه كالأطواق في أجياد الليالي والأيام، مفسر فقيه نحوي متكلم ناظم، سيبويه زمانه.

قال فيه محمد أمين المحبي: "منتهى الكلام، وخاتمةُ الأعلام، الجهبذُ النحريرُ، مالك أزمَّة التقرير والتحرير، فاق أهل الآفاق، وانْعقد على تفرُّدِه الوِفاق، فهو المُقرَّر ببرهان التَّطبيق توحيدُه، فلا تمانُعَ فيه إلا مِن مُعانِدٍ عُلِمَ

---

(1) ترجمته في المصادر الآتية:

نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانه للمحبي: ٥/ ٤٥. وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ٤/ ٤٨٦. وطبقات المزيله لي مخطوط: ٤١٤. وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف: ٣١٦، ترجمة رقم ١٢٣٣ الطبقة الثانية والعشرون. والأعلام للزركلي: ٨/ ١٦٩. ومعجم المؤلفين عمر رضا كحالة: ١٣/ ٧٢٧. وفهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات تأليف عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني باعتناء الدكتور إحسان عباس طبع دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ٢/ ١١٣٢ رقم الترجمة ٦٤٠.

مَرْجِعُه عن الحقِّ ومَحِيدُه.

فكل مَنْهَلٍ ينضُب إلا مَنْهله الزَّاخر، وكلُّ قدرة تلتْقي طَرفاها إلا قدرة بنَانِـه التـي أعْيَـى الأوَّلُ منهـا الآخِـر، إذا اسْـتخْدم القلـمَ أبْـدَى سِـحْرَ العقـول، وإن جرتْ على لسانِه الحروفُ وَفَّق بين المعقول والمنقول.

وعلى الجملة فهو كما قيل: لـو بـاراه سَـحْبانُ سـحَب ذيـل الخجـل، أو مَـارَاه صَعْصعةٌ[1] تَصَعْصَع[2] قلبُه من الوَجَل، أو بـارَزه الفرزُفَـرَزَ سِـحْره، أو جـارَاه ابنُ بَحرٍ[3] غاضَ بَحْرُه.

يُخِلُّ لسانَ الخليـل[4] في عَينـه[5]، ويُـدَرِّدُ ابْـنَ دُرَيـد بإظْهـار مَينِـه[6]، ويـوهي سِـيبويهِ[7] نَحْـوه، ويطفـئُ نَـارَ نَفْطَوَيْـه[8] مَحْـوه، ويهْشِـم أنْـفَ أبي هاشِـمٍ[9] في

---

(١) هو صعصة بن صوحان بن حجر العبدي، المتوفى نحو سنة ٦٠هـ، وقد عرف بعقله وبلاغة خطبه.

(٢) تصعصع: تفرق وجبن وذل.

(٣) يعني الجاحظ أبا عثمان عمرو بن حجر.

(٤) هوالخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري توفي سنة ١٧٠هـ أستاذ سيبويه وواضع علم العروض. نزهة الألباء: ٤٥، إنباه الرواة: ١/ ٣٣١.

(٥) المراد به: معجمه اللغوي الذي سماه [العين].

(٦) المين: الكذب.

(٧) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر توفي بالبصرة سنة ١٦١هـ. وفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٣، بغية الوعاة: ٢/ ٢٢٩.

(٨) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، الإمام في النحو، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. انظر: إنباه الرواة للقفطي: ١/ ١٧٨.

(٩) هو عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائي، من كبار المعتزلة، وكانت وفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. وفيات الأعيان: ٣/ ٣٩٨.

اعْتزاله، ويتجنَّب الجبَّائيُّ[1] صَوْلةَ انْخِزالِه.

مُرْهَفٌ طَبْعُه مَشْحَذٌ قاطِع، ووجهُه إقْبالُه كأنَّما صُوِّر من نُورٍ ساطِع، يلْمَع نُورُ العلم في جَبِينه، وفضلُه لا يخفى على مُسْتبِينه، سريعُ الجواب، ظاهرُ الصَّواب، مُعْجِزٌ ببيَانه، مُفِيد في كلِّ أحْيانِه، إلا أن طَبْعَه أحَرُّ من القَيظ، وإذا غضِب يكاد يتميزُّ من الغَيْظ[2].

ولادته: ١٠٣٠هـ = ١٦٢١م.

ولد بمدينة مليانة[3] في الجزائر سنة ١٠٣٠ هـ ثلاثين وألف هجرية كما أخبر هو نفسه، وذلك يقابلُ سنة ١٦٢١ ميلادية.

وفاته: ١٠٩٦هـ = ١٦٨٥م.

توفي في السفينة وهو في سفره إلى الحج بحراً من مصر يوم الثلاثاء عشري شهر ربيع الأول[4] سنة ١٠٩٦ هـ ست وتسعين وألف هجرية وتقابلها سنة ١٦٨٥ ميلادية، وقد عاش عمراً بلغ فيه ستاً وستين سنة هجرية.

أراد الملاحون إلقاءَهُ في البحر لبعد البَّر عنهم فقامت ريح شديدة قطعت شراع السفينة فقصدوا البَّر لإصلاحه وأرسوا بمكان يقال له [رأس أبي محمد]

---

(١) هو محمد بن عبدالوهاب بن سلام الجبائي، والد السابق، وكان أيضاً من أئمة المعتزلة، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة. وفيات الأعيان: ٣/ ٣٩٨.

(٢) الاحالة .:....

(٣) [مِلْيانة] بكسر الميم وسكون اللام مدينة من عمل الجزائر تقع على سفح جبل زكار الغربي على ارتفاع ٧٢٠م عن سطح البحر، وهي مدينة رومية قديمة فيها آثار وآبار وأنهار وأشجار وأسواق وتشتهر الآن بمعدن الحديد والحمامات المعندية. انظر: معجم البلدان: ٥/ ١٩٦. وتاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط الجزائر.

(٤) في طبقات المزيله لي: "عشري شهر رمضان".

فدفن فيه.

ثم نقله ولده الشيخ عيسى إلى مصر فدفنه بالقرافة الكبرى بتربة السادة المالكية[1].

حياته:

ولد بمدينة مليانة ونشأ بمدينة الجزائر من أرض المغرب العربي، وقرأ في هاتين البلدتين بعض العلوم على يد شيوخ أجلاء صالحين، فأجازه شيوخه وتصدر للإقراء والإفادة في بلده، فقد كانت له حافظة قوية وذاكرة مُتَّقِدةٌ.

وفي سنة ١٠٧٤ هجرية قدم إلى مصر قاصداً الحج والزيارة وكان عمره أربعاً وأربعين سنة، فلما قضى حجه رجع إلى القاهرة فاجتمع به فضلاؤها وأخذوا عنه، كما رَوَى هو عن علمائها وأجازوه بمروياتهم، فتصدر لإقراء العلوم بالجامع الأزهر حتى اشتهر بالفضل، وحظي عند أكابر الدولة، واستمر في الأزهر مدة قرأ فيها كثيراً من المؤلفات في فنون متعددة ودَرَّسها غيرَهُ.

ثم رحل متوجهاً إلى بلاد الروم، فمر في طريقه بدمشق، وعقد بجامع بني أمية مجلساً علمياً اجتمع فيه علماؤها، وشهدوا له بالفضل التام، وقاموا على

---

(١) ذكر الذين ترجموا له أنَّ جسده وجد صحيحاً لم يتغير منه شيء عند نقله ولما وصل إلى مصر جمع ولدُه الناسَ للنظر إليه، واتفق أنه لما أرسل ولدُه بعضَ العرب ليكشف له عنه القبر ويأتوا به إليه تاهوا عن قبره، فإذا هم برجل يقول لهم: ما تريدون؟ فقالوا: قبر الشيخ يحيى فأراهم أياه فكشفوا عنه فوجدوه بحاله لم يتغير منه شيء فوضعوه في تابوت وأتو به إلى مصر فدفنوه بتربة المالكية التي كان جدّدها ورممها ولم يلبث بعده ولده الشيخ عيسى إلا نحو ستة أشهر فمات فدفنوه على أبيه ووجدوه على حاله لم يتغير منه شيء. خلاصة الأثر: ٤/ ٤٨٨.

إكرامه بما يجب له، ومَدَحَهُ شعراؤها، وأجاز كثيراً منهم بمروياته.

ثم توجه إلى قسطنطينية في تركيا فاجتمع به فضلاؤها وأكابر الموالي، وبالغ في إكرامه شيخ الإسلام يحيى المنقاري، والصدر الأعظم أحمد باشا بن الوزير محمد باشا الكوبرلي، ودرّس بحضرة السلطان الأعظم سلطان الروم وحضر درسه العلماء فبحث معهم وجادلهم واشتهر بالعلم عند أكابر الدوْلة بها.

ثم عاد راجعاً إلى مصر مجللاً معظماً مهاباً موقراً، فتولى بها التدريس في المدرسة الأشرفية والسلمانية والصرغتمشية وغيرها، وهكذا أقام بمصر مدّة، ثم رجع إلى الروم فأنزله مصطفى باشا صاحب السلطان في داره فدرس عليه جماعة من أهل العلم وطلاب العلم الذين قدموا من دمشق وغيرها وأجازهم جميعاً بإجازة نظمها شعراً.

ثم رجع إلى مصر وصرفَ أوقاتَه إلى الإفادة والتأليف حتى سافر إلى الحج في آخر أيامه بحراً فمات في السفينة كما تقدم في وفاته.

شيوخه: (1)

تعددت شيوخ الشاوي وتنوعت، وذلك لأنه دَرَسَ عليهم مختلِفَ فنون العلم في أكثر من مكان، فقد دَرَسَ في بلاد المغرب حيث ولادته ونشأته، وفي مصر حيث مروره وَنُزُلُهُ، وفي بلاد الروم حيث زياراته للقسطنطينية، كما تقدم في ملخص حياته، وحسبنا أن نذكر قسماً من شيوخه دون حصر:

---

(1) انظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ٤/ ٤٨٦. وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف: ٣١٦. وطبقات المزيله لي مخطوط صفحة: ٤١٤.

أ- شيوخه في الجزائر:

١- العلامة المحقق الشيخ محمد بن محمد بهلول السعدي.

٢- الشيخ سعيد قدورة مفتي الجزائر بسنده.

٣- الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماني.

٤- الشيخ أبو مهدي عيسى الثعالبي.

ب- شيوخه في مصر:

١- الشيخ سلطان المزاحي.

٢- الشيخ الشمس البابلي.

٣- الشيخ النور الشبراملسي.

تلاميذه:

يبدو أن تلاميذ الشيخ يحيى الشاوي كثيرون لا يحصى لهم عدد؛ لأن المصادر التي ترجمت له ذكرت أنه تصدر للإقراء والإفادة بعد أن أجازه شيوخه على ذلك فاستفاد منه طلاب كثر في المغرب ومصر والشام والقسطنطينية، وقد ذكرت المصادر(١) قسماً من البارزين فيهم والمشهورين منهم:

١- الشيخ محمد أمين فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي توفي ١١١١هـ وهو الذي ترجم لشيخه الشاوي في كتابيه: خلاصة الأثر، ونفحة الريحانة في الشام.

٢- الشيخ أبو الإسعاد بن الشيخ أيوب في الشام.

---

(١) شجرة النور الزكية لمخلوف: ٣١٦ رقم الترجمة: ١٢٣٣. وخلاصة الأثر للمحبي: ٤/ ٤٨٧.

٣- الشيخ زين الدين بن أحمد البُصْرَوي الشافعي الدمشقي نسبة إلى بُصرَى الشام توفي سنة ١١٠٢هـ رحل إلى الشيخ يحيى الشاوي ببلاد الروم فأجازه مع جماعة من الدمشقيين(١).

٤- الشيخ عبد الرحمن المجلد في الشام.

٥- السيد أبو المواهب سبط العرضي الحلبي في الشام.

٦- الشيخ علي النوري في مصر.

٧- الشيخ عبد العزيز الفراتي الصفاقسيان في مصر.

٨- السيد عبد الباقي بن مُغَيْزِل الشافعي الدمشقي مع الدمشقيين توفي سنة ١١٣٩هـ أخذ عن الشيخ يحيى الشاوي أصول الدين(٢).

٩- الشيخ عثمان بن محمود بن حسن خطاب الكفرسوسي الشافعي المعروف بالقطان توفي سنة ١١١٥هـ(٣).

١٠- السيد إبراهيم محمد بن محمد كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة الحنفي المحدث النحوي الدمشقي توفي سنة ١١٢٠هـ قرأ على الشيخ يحيى الشاوي بدمشق(٤).

مؤلفاته:

قالوا: إنّ للشيخ يحيى الشاوي مؤلفاتٍ كثيرةً في أكثر من علم، ويظهر لنا

---

(١) نفحة الريحانة: ١/ ٤٢٠.

(٢) نفحة الريحانة: ١/ ٤٩٦.

(٣) نفحة الريحانة: ١/ ٥٩٤.

(٤) نفحة الريحانة للمحبي: ٢/ ٨٦.

من كتب التراجم أنه بالإضافة إلى عمله في التدريس والإفادة انصرف إلى التأليف آخر حياته في مصر حين أن استقر بها بعد رجوعه من بلاد الشام والروم(١)، وقالوا في تآليفه: «وله تآليف هطلَتْ سُحُبُ إفادتها الذَّوارف، فأضحى فيها وهو العَلَمُ الفردُ أَعرفَ المعارف»، وقالوا: «وكان له قوّة في البحث وسرعة الاستحضار للمسائل»(٢)، وهنا نذكر بعضاً من مؤلفاته:

١- حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي بنحو عشرين كراساً.

٢- نظم لامِيَّةً في إعراب الجلالة، جمع فيها أقاويل العلماء النحويين وشرحها شرحاً حسناً أحسن فيه كل الإحسان.

٣- رسالة في أصول النحو [ارتقاء السياده] وهو هذا الذي نقدمه وموضوع بحثنا وتحقيقنا.

٤- شرح التسهيل لابن مالك.

٥- حاشية على شرح المرادي [توضيح مقاصد الألفية] مخطوط في المكتبة الأزهرية تحت رقم خاص [٤٦٣] نحو وعام [٢٩٨٧](٣)، تقع في [٤٧٠] ورقة وفيها نقص وخروم.

٦- توكيد العَقْدِ فيما أخذ الله علينا العَهْد(٤)، مخطوط.

---

(١) خلاصة الأثر للمحبي: ٤/ ٤٨٨. وشجرة النور الزكية لمخلوف: ٣١٦.

(٢) نفحة الريحانة للمحبي: ٥/ ٤٧. وخلاصة الأثر لمخلوف: ٤/ ٤٨٨.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية: ٤/ ١٧٥ علم نحو.

(٤) الأعلام للزركلي: ٨/ ١٦٩. وتاريخ الأدب العربي لبروكلمن: ٢/ ٧٠١. ومعجم المؤلفين لكحالة: ١٣/ ٧٢٧.

٧- المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري[١]، مخطوط بالمكتبة الأزهرية في مصر والزيتونة في تونس.

٨- قُرَّة العين في جمع البين في علوم التوحيد[٢]، مخطوطة في الزيتونة بتونس.

٩- النبل الرقيق في حلقوم السَّابِّ الزنديق[٣].

* * *

(١) المصادر السابقة.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمن: ٢/ ٧٠١. وإيضاح المكنون: ٢/ ٢٢٤. معجم المؤلفين: ١٣/ ٧٢٧.

(٣) إيضاح المكنون: ٢/ ٦١٩. ومعجم المؤلفين: ٣/ ٧٢٧.

كتاب ارتقاء السياده لحضرة شاه زاده
في أصول النحو

هذا هو عنوان الكتاب الذي نقدم بين يدي تحقيق نصه هذه المقدمة وقد ذكرته المصادر التي ترجمت للشيخ يحيى الشاوي بأنه أحد مؤلفاته[1].

قال محمد أمين المحبي: «وله مؤلف صغير في أصول النحو، جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي أتى فيه بكل غريبة، وجعله باسم السلطان محمد، وقرظ له عليه علماء الروم، منهم العلامة المنقاري قال فيه: «لا يخفى على الناقد البصير، أن هذا التحرير، كنسج الحرير، ما نسج على منواله في هذه العصور، تنشرح بمطالعته الصدور». اهـ[2]

وقال صاحب طبقات المزيله لي: « ومؤلَّفٌ في أصول النحو جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي سماه -ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده- أتى فيه بكل غريبة من غرائب العربية جعله باسم السلطان الأعظم محمد بن ابراهيم خان أيده الله بنصره، وقرظ عليه علماء القسطنطينية إلى غير ذلك». اهـ[3]

وفي النسخة المخطوطة للكتاب في مكتبة شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت بالمدينة المنورة والتي رمزتُ لها بـ(ع) وجدت تقريض الشيخ المنقاري سنذكر نصه لدى وصف النسخ الخطية فيما بعد.

---

(١) انظر مصادر ترجمة المؤلف السابقة.

(٢) خلاصة الأثر للمحبي: ٤/ ٤٨٨.

(٣) طبقات المزيله لي مخطوط: ٤١٤.

ومن هذا يبدو أن هذا الكتاب ذو أهمية بالغة لدى العلماء تناقلوه ودرسوه وحفظوه لأنه جمع أصول النحو بأقلّ كلام وأخصر عبارة.

منهج الكتاب ((ارتقاء السيادة)):

١- ترتيب الكتاب:

رتب الشاوي كتابه -كما ذكر هو في مقدمته- على مقدمة وسبعة كتب، وذكر في المقدمة عشر مسائل تعدّ مقدمات لأصول النحو، وذلك كتعريف أصول النحو، وتعريف النحو، وتعريف اللغة ووضعها، ومناسبة الألفاظ للمعاني، والدلالة النحوية وأنواعها، والحكم النحوي وأنواعه، والرخص النحوية واجتماعها، والعوض والبدل والقلب، وعلامات الكلام العربي والعجمي، ومحل الأحكام النحوية.

والكتاب الأول: في السماع.

والكتاب الثاني: في الإجماع.

والكتاب الثالث: في القياس والحديث عن العلة ومسالكها وموانعها.

والكتاب الرابع: في الاستصحاب.

والكتاب الخامس: في أدلة شتى وطرق الاستدلال.

والكتاب السادس: في التعارض والترجيح.

والكتاب السابع: في أحوال المستنبِطِ لهذا العلم وواضعه.

ويلاحظ في هذا الترتيب أن الشاوي اتبع فيه ترتيب ابن الأنباري في كتابه [لمع الأدلة في أصول النحو] مع اختصار في الأبواب عَمَّا هناك في لمع الأدلة.

٢- مصادر الكتاب:

واضح كل الوضوح أن الشاوي كان عالماً بالنحو وأصوله ودقائقهما من خلال اطلاعه على مصادرهما ونجد أثر ذلك في هذا الكتاب إِذْ إنه كان يستفيد مِمَّنْ سبقه من العلماء ومن كتاباتهم غير أن اعتماده على ابن جني وابن الأنباري كان بارزاً في هذا الكتاب.

أما اعتماده على الأول فكان متمثلاً في كتاب [الخصائص] الذي نقل عنه كثيراً مع أنه لم يصرح بذلك في غالب الكتاب.

وأما اعتماده على ابن الأنباري فكان في كتابيه أحدهما [كتاب في علم جَدَلِ النحو] والثاني [لمع الأدلة في علم أصول النحو].

وقد اعتمد إلى جانب هذه المصادر آراء العلماء القدامى المعتمدين كالخليل وسيبويه وابن أبي إسحاق والمبرد والأخفش والمازني ويونس بن حبيب وغيرهم.

٣- أسلوب الكتاب:

دأب الشاوي في هذا الكتاب [ارتقاء السيادة] على الاختصار الشديد الذي لا يُخِلُّ بالمعنى عند ذوي الاختصاص، وهو مولع بالسجع واستعمال الكلمات الغريبة، وله أسلوبٌ جميل في التعبير، وقد التزم التمثيل بالجزئيات لما يذكر من القواعد العامة.

وله آراء ومناقشات وترجيحات يوافق غيره فيها أحياناً ويخالف في بعضها، مما يُظْهِرُ استقلاله في الآراء وشخصيته فيما يذهب إليه من أفكار، وقد أوضحتُ جميع ذلك في هامش التحقيق.

نسخ الكتاب الخطية:

استطعت أن أعثر على ثلاث نسخ خطية لهذا الكتاب بعد رحلة طويلة في معظم المكتبات التي تُعنَى بالمخطوطات في العراق والسعودية ومصر والمغرب وبريطانيا وبعد متابعة وتفتيش في فهارس المخطوطات، توصلت إلى ثلاث نسخ خطية للكتاب.

وها أناذا أذكر عن هذه المخطوطات الثلاث شيئاً من التفصيل.

١- النسخة التي رمزت لها بحرف [ي]:

وهي في مصر بدار الكتب المصرية في التيمورية تحت رقم [٥٨٤] نحو تيمور باسم [ارتقاء السيادة]، وقد سقط من هذه النسخة بدايةُ الكتاب إلى ما يقرب من نصف ديباجته فتكون بدايتها من قوله: "لا على التخييل".

وقد كُتبتْ بخطٍ حروفُه صغيرةٌ، لذلك جاءت مكونة من ١٥ خمس عشرة ورقة كل ورقة مكونة من وَجْهَينِ وفي كل وجه ٢٠ عشرون سطراً وفي كل سطر ١٢ اثنتا عشرة كلمة تقريباً.

وقد كُتِبَتْ هذه النسخة سنة ١٨٦٩ ميلادية كما جاء في آخرها.

٢- النسخة التي رمزت لها بحرف [ك]:

وهي من مصر بدار الكتب المصرية في التيمورية تحت رقم [٦٦٧] نحو تيمور باسم [ارتقاء السيادة].

وهي نسخة كاملة بخط واضح لا يخلو من أخطاء، وقد جاءت مكونة من ٣٨ ثمان وثلاثين ورقة في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه ١١ أحد عشر سطراً وفي كل سطر ١٠ عشر كلمات تقريباً.

٣- **النسخة التي رمزت لها بحرف [ع]:**

وهي في مكتبة شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٢٩/ ٨٠ مجاميع، ضمن مجموعة مؤلفة من ست رسائل مخطوطة وهي على النحو الآتي:

١- تنوير الجنان، من ورقة ٢ -إلى- ٥٧.

٢- ارتقاء السيادة، من ورقة ٦٣ -إلى- ٨٠.

٣- فوائد نفسية، من ورقة ٨١ -إلى- ٨٤.

٤- رسالة في علم معرفة السنين، من ورقة ٨٥ -إلى- ٩٠.

٥- رسالة فيما يتعلق بالسنة الرومية، من ورقة ٩١ -إلى- ١٠٢.

٦- رسالة في سؤال وجواب في الوقف على قراءة الربعة، من ورقة ١٠٥ -إلى- ١٠٨.

وعلى هذا يكون عدد أوراق هذه النسخة ١٩ تسع عشرة ورقة، وعدد السطور في كل ورقة ١٩ تسعة عشر سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد ١٠ عشر كلمات تقريباً.

ونوع الخط نسخٌ واضح ومشكول أحياناً والنسخة موقوفة في المكتبة سنة ١٢٦٧ هجرية، وقد كُتبَ على الورقة الأولى من هذه النسخة والتي تبدأ في المجموعة بالورقة رقم ٦٣ ما يأتي:

هذا كتاب: «ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده».

للشيخ الإمام، والحبر الهُمام، خاتمة المحققين، وإنسان عين المدققين، الشيخ يحيى المغربي رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين آمين.

وقد كتب التقريض الآتي على نفس هذه الورقة فيما يأتي نصه: «لا يخفى على الناقد البصير، أن هذا التحرير كنسيج الحرير، تأليفٌ ما نحى نحوَهُ إلى هذا الأمر من النحو ناح، لطيف بمطالعته تنشرح الصدور وتتلذذ الأرواح، نَحوٌ قد أُسّس بنيانُهُ على قواعد الأصول، حرِيٌّ بأن يتنسم عليه قبول القبول، من أهل العقول».

وجاء أيضاً على الروقة نفسها ما يأتي:

«هذا التقريض لشيخ الإسلام، ومفتي الأنام، من صارت العلوم بعده باكية، وأهل الفضل لفقده شاكية، يحيى أفندي المنقاري، ما زال ثوابه بعد موته هو الجاري» قال هذا الشيخ يحيى المغربي مؤلفه رحمه الله.

إخراج هذا الكتاب:

كما هو المعهود في تحقيق المخطوطات فقد عارضت النسخ الثلاث وكانت الفروق كثيرة -كما يرى القارئ- ثم أثبت ما رأيته أنسب وأصلح لاستقامة الكلام، وقد أُضِيفُ كلمةً أو عبارةً للغرض نفسه وَأَضعها بين قوسين لتتميز ومن ذلك عناوين بعض المسائل والأبواب والفصول.

ثم خرَّجتُ النصوصَ والآراء، ناسباً كُلاً إلى مصدره وقائله، وشرحتُ ما خفي فهمه من الغريب، وأوضحتُ ما ذُكرَ مجملاً من الأحكام، وفسَّرتُ بعض الاصطلاحات وبخاصة القديمة منها لدى العلماء، وعقَّبتُ في بعض المواضع على ما حصل فيه خلافٌ مقارناً بين الآراء.

ثم صَنَعْتُ فهرساً في آخره فصلت فيه ما تضمنه الكتاب من مسائل وآراء ونصوص وأعلام ومؤلفات وأماكن وغير ذلك.

وقد أشرت إلى ابتداء صفحات كل ورقة لكل نسخة خطية في نص الكتاب على هذا النحو مثلاً [ك/ ٣]، فالحرف رمز النسخة المخطوطة والرقم للصفحات.

* * *

ارْتِقَاءُ السِّيَادَه لِحَضْرَةِ شاه زاده

فِي أُصُولِ النَّحْوِ

للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا

الشاوي المغربي الجزائري

[ت: ١٠٩٦هـ = ١٦٨٥م]

تقديم وتحقيق وشرح

الأستاذ الدكتور عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحَمدُ لله المُنْفَرِدِ بِعِلْمِ الجُزْئِيَّاتِ والكُلِّيَّاتِ على الجُملةِ والتفصيلِ، والمفِيضِ على بَعضِ عَبيدِهِ حُسْنَ الاستنبَاطِ بالتَّحلِيلِ والتَّجميلِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنَا محمَّدٍ أفضلِ من عَلا رُتبَةَ التفضِيلِ، وعلى آلِهِ وأَصحَابِهِ أهلِ الإدراكِ التَّام والتَّحصيل.

وبعدُ: فإنّي لمّا رُضْتُ(٢) العُلُومَ فتَذلَّل(٣) لي منها ما قدَّرَهُ الجَليلُ، ورَكِبتُ سَنَامَ(٤) ذروَتها بأدَقِّ نظر وأشرَفِ دَليل، ووَجَدْتُ بَينَ الجُزئِيَّاتِ والكُلِّيَّات تَعَاقباً(٥) في الأخذ والتّحويل، ولكِلَيهِمَا أُصولٌ ليس إلى تفريعِها من سبيل، فهي كُلِّيَّاتُ الكلياتِ والجزئياتُ(٦) مُلتَزَمَةُ التأصِيلِ.

---

(١) ع: بعد البسملة "وصلى الله على سيدنا محمد"، وقد سقطت البسملة من نسخة [ك]، أما نسخة [ي] فقد سقط منها أول هذا الكتاب إلى قوله: "فكانت نصب العين" في صفحة [٦٢]، وعلى هذا فالنسخة تبدأ بقوله: "لا على التخييل".

(٢) ك: علق الناسخ فوق هذه الكلمة بعبارة "من الرياضة" اهـ.
قلت: الرياضة هنا بمعنى اقتحام الشيء وتذليله، يقال: رُضتُ المُهْرَ أروضه رياضاً ورياضة فهو مَروضٌ إذا ذللتَه ووطئتَه. انظر الصحاح للجوهري: ٣/ ١٠٨١ [روض]. وتاج العروس للزبيدي: ٥/ ٣٨ [روض].

(٣) ك: هذا التعليق: "من التذليل وهو الانقياد" اهـ.

(٤) ك: هذا التعليق: "اضافة بيانية" اهـ.

(٥) ك: هذا التعليق: "يعني تارة تؤخذ الجزئيات من الكليات، كالفقه والنحو من أصولها، وتارة عكسه كعلم الخلاف" اهـ.

(٦) ك: علق الناسخ بكلمة "حال".

- [ك/ ٣] أَرَدْتُ[١] أن أجمعَ مختصراً مِنْ مُتَفرِّقاتِ[٢] كَلامهم يكونُ مَرجعاً لِلنَّحويّ في التَّعويل، لَمَعَ[٣] به أئمَّةُ النَّحو كسِيبَويهِ والخليلِ، لكنَّهُ في غُضُونِ[٤] كَلامهم كالنَّتيجَة المطوِيَّةِ في الدَّلِيلِ[٥].

وقد كنتُ -وَغُصنُ الشَّبابِ غَضٌّ[٦]- جَمَعْتُ من كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبواب النَّحو ما إليه المَرْجِعُ في التكميل، من الخَصَائِصِ، والسَّرَاجِيَّةِ، والكتَابِ الجَليل، وامتَزَجَتْ بالذّهن فكانَتْ نَصْبَ العينِ / [ي٣] لا على التخييل[٧]، في مُسَوَّدَاتِ الوَرَقِ وبَيَاضِ الذِّهْن لم تُبْرَز إلى مَحَلِّ التَحصيل، إلى أنْ وَجَدْتُ سُدَّةً[٨] أُبْرِزَت من خَالِصِ فكرة التَّصقيلِ[٩]، فَحَصَلَ التناسُبُ، وآنَ أَوَانُ التّقارب لإتحافِ[١٠] الخليلِ.

---

(١) ك: كلمة "أردت" مكررة، وهي جواب "لمّا" المتقدمة.

(٢) ك: مفترقات.

(٣) ك: هذا التعليق: "بمعنى برق" اهـ.

(٤) الغضون جمع غَضَنٍ بالفتح، وهو كل كسر أو تثنٍّ في ثوب أو جلد أو درع أو غيرها.

(٥) عبر المناطقة عن مثل هذا اللون من الاستدلال بأنه القياس الاستثنائي، وهو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بمادتها وصورتها في أحد مقدمتيه، كأن يقال: كلّما كان الإنسان قريشياً كان عربياً، لكنه قرشي، فهو عربي. شرح السلم للأخضري: ٣٦

(٦) الغضّ الطريّ. اللسان: ٧/ ١٩٦ [غضض].

(٧) "لا على التخييل" من هنا تبدأ النسخة الخطية لهذا الكتاب في التيمورية وقد رمزت لها بحرف [ي]، وقد كتب فيها على الهامش ما يأتي: "لم نعثر على أول المقدمة من هذه النسخة".

(٨) السدّة مكان بارزٌ أمام باب الدار. اللسان: ٣/ ٢٠٩ [سدد].

(٩) التصقيل مصدر معناه الجِلاء، ويقال: صِقالُ الفرس: صنعتُه وصيانته. اللسان: ١١/ ٣٨٠ [صقل].

(١٠) التُحْفَةُ ما يقدم من البرّ واللطف. اللسان: ٩/ ١٦ [تحف].

فَجَمعتُهَا وَرَتّبتُهَا على أبوَابِ أصولِ الفِقْهِ، فانقادَتْ سَهْلةً مُسَهِّلَةً للتّسهيل، فهي وَإنْ كانَتْ صغيرةَ الحجمِ فَإنْسَانُ العَينِ[1] أقلُّ منَ القَلِيل / [ك/ ٤] فلا يَضرُّ قِلَّتُهَا مَعَ كَثرَةِ مَا نَبَعَ مِنْهَا من خَالص السَّلْسَبيل[2].

فليثق مَنْ ظَفَرَ بها بِبُلُوغِ الأُمنِيةِ[3] والظَّفَرِ بِمَسَالك التَّعليل، والارتِفَاعِ عَن حَضيض التقليد إلى ذروَة المجْدِ وَكمالِ[4] التكميلِ.

فَليَستعِذْ باللهِ حَافِظُها مِنْ / [ع/ ٦٤] صَادٍّ[5] يَحُولُ بَينَ المرءِ وقلبه نَفَّاثِ[6] عُقَدَ[7] التَّحليل، ولا يُعْرِضُ عمَّا فيها إلا مَنْ مُلِئَ أدِيمُهُ[8] بَداءِ حَسَدِ التَّجهيل، لا سِيَّما[9] وَقَد وُضِعَتْ غَرِيبَةَ شَكْلٍ أبُوها خَالصُ الفِكر وأُمُّهَا مَحَبَّةُ الملك[10] الجَليل، وقَد وُلِدَتْ في حِمَاهُ وهي نَبْتُ ذُرَاهُ مُتَّقِيةً به[11] من مُبَدِّلِ الحَقِّ

---

(١) إنسان العين: المثال الذي يُرَى في سواد العين. اللسان: ٦/ ١٣ [أنس].

(٢) السلسبيل: هو اللين الذي لا خشونة فيه، يقال: شراب سلسبيل أي سهل المدخل في الحلق، وهو اسم عين من الجنة ويطلق على الخمر. انظر تاج العروس: ٧/ ٣٨٠ [السلسبيل].

(٣) الأمنية: الصورة الحاصلة في النفس كما قال الراغب. تاج العروس: ١٠/ ٣٤٩ [منى]، المفردات للراغب: ٧٢٢ [منى].

(٤) ك: أمجد كمال.

(٥) يقال: صدّه عن الأمر يَصُدّهُ صَدّاً منعه وصرفه عنه. اللسان: ٣/ ٢٤٥ [صدد].

(٦) النفاث الساحر حين ينفخ في العقد بلا ريق. اللسان: ٢/ ١٩٦ [نفث].

(٧) العقد جمع عُقْدةٍ وهي ما تعقده الساحرة. المفردات للراغب: ٥١١ [عقد].

(٨) هو الوعاء من الجلد. اللسان: ١٢/ ٩ [أدم].

(٩) ع، ك: [سيما] بحذف [لا].

(١٠) ع: [الملك] ساقطة. والمراد به السلطان الآتي ذكره.

(١١) ك: [به] ساقطة.

بالتّضليل، على أنَّها ذات غيرَةٍ من الشَّركة في مَحَلّ التَّسجيل، فَزَفَّتْ[١] بنفسها إلى مَنْ هُوَ خَالي[٢] الذّهن من القَال والقيل، فيأتيه هَوَاهَا قَبل أن يَعْرفَ سِوَاهَا فَيتمكّن[٣] مِنَ الشَّمِّ والتَّقبيل / [ك/ ٥]، فَوافق أَبُوهَا وأُسلِمَ فُوهَا وجُعِلَ صَدَاقُها حُسْنَ نظرٍ والتفاتٍ على التّعجيل.

فهي حَلِيلَةٌ لشاه زَادَةَ[٤] رزقه الله[٥] الإفادة بأتمّ دَلِيلٍ، فَعَلَيهَا رَونَقُ العِلْمِ والمُلك، فَقَاذِفُهَا مَحَلٌّ للعَذابِ والتنكيل، فهي بينَ ضرس الأسَدِ ونابه فمُدخلٌ يَدَهُ في فِيهِ هُوَ القتيل.

وسبب وقوع الفكرة عَلَيهِ أَنّي رأيتُهُ يوم ارتحالٍ وتعزيل، وعليه أنوارُ المُلكِ والهيئةُ الاجتماعيّةُ ناطقةٌ بأَنَّهُ الثاني بَعدَ عُمْرٍ[٦] للأكبر طَويل، يُسلِّمُ على الأفقرِ الأحقَرِ بحرص ولا[٧] يُصاحِبهُ تخجيل، وآثارُ النّجَابَةِ ظاهِرةٌ عليه يَعلمُه كُلُّ سَالم الطبعِ من التخبيل[٨]، وكيف لا وهو فكرُ مَنْ دَوَّخَ[٩] ملوكَ الأرض، فانقَادَتْ بَعْدَ شَديدِ التهويل.

---

(١) زَفَّتْ: أسرعت.

(٢) ي: [هو خالي] مطموس.

(٣) ك، ع: فتتمكن.

(٤) هو السلطان الأعظم محمد بن ابراهيم خان الآتي ذكره في هذه المقدمة.

(٥) ك: [ورزقه] وقد سقط منها لفظ الجلالة.

(٦) ي: [عمره].

(٧) ع، ك: [لا].

(٨) ي: التخجيل.

(٩) ي، ك: دَوَّح بالحاء المهملة ومعناه فرَّق. ع: بالخاء المعجمة من فوق ومعناه ذلّل.

اللّهُمَّ احفَظها / [ي/ ٤] بِعَينكَ التي لاتَنام، واكنَفهُما بكنفك[1] الّذي لا يُرام من كُلّ حاسد ضِلّيل.

ومن عَجيبِ الاتفاق / [ك/ ٦] أنَّ اسمَ واضِعِها إذا ضُمَّ للمُركَّب الإضَافيّ لِصاحِبِها حصلَ تمامُ التاريخ[2] على التكميلِ، ومِنْ طَيٍّ ما فيهَا نَشرُ مَدَائح الخَليفَةِ فإنّها لصغرهَا لا تحتمل التطويل، فطوت المسَافَةَ لَمّا عَلِمَتْ أنّها لو مسَكَت دُرّةً مِن ثَنَاهُ لتناسقت الدُّرر[3] وَأَوجَبَتْ التكميل، ولا قُدرَةَ عَليه بالوَرِقِ المَفتوح والمكسور[4] وَلا على أقَلَّ مِن القليل.

هُوَ السُّلطانُ الخَاشِعُ لله المتواضِعُ لأَهلِ الله القَامِعُ لأَعْدَاءِ / [٤/ ٦٥] الله السالكُ بالمسلمينَ أحْسنَ سَبيل، هو السَّلطَانُ الأسعَدُ مولانا خليفة الخُلفَاءِ السلطانُ محمَّدٌ مَحَلُّ كلِّ آمِلٍ وتأمِيل، لازَالَتْ ألويَتُهُ الخفّاقة[5] تَخْفِقُ بالرُّعْبِ منها قلوبُ أهل التشغيل[6]، وَلازَالَ[7] مَبْسوطاً له الوُدُّ بموافَقَةِ اسمه الوكيل.

وهَذَا أَوَانُ الشرُوعِ فِي المقصُودِ بِعَون المَلِكِ المعبودِ، فَأَقُولُ ومِنَ الله المأمول: هَذا كتابُ مُختَصَرُ غَاية[8] / [ك/ ٧] الاختصَار مُبَيّنٌ غَيرُ مُحتَجِب عن الأبصار،

---

(١) كنف الله رحمته وحفظه كما في اللسان: ٩/ ٣٠٨ [كنف].

(٢) ذكر المؤلف تاريخ تأليف هذا الكتاب مستعملاً الحروف الأبجدية وهي طريقة جرى عليها العلماء فواضعها المؤلف نفسه وصاحبها السلطان شاه زاده.

(٣) ك: الدرّ.

(٤) ك: والمسكور.

(٥) ك: الخفاق.

(٦) ك: التشعيل.

(٧) ي: ولازالت.

(٨) ك: [غاية] مكررة.

وَهو كأصُولِ الفقهِ مَعْقولٌ من منقولٍ، وحَاصِلُ مَا فيهِ[1]: مَعْنَى أصُولِ النَّحو، وفائدتُه، وأقسَامُ أدلّته، والنّقلُ وأقسامُهُ، وشَرْطُ نقل التَّواتر، وشَرْطُ نقل الآحاد، وقبُولُ نَقْلِ الآحَاد، وأمرُ المرسل وَالمجهُولِ، وجَوازُ الإجازةِ، والقياسُ وتركيبُهُ، وَالرَّدُّ على مُنكِرِ القِياسِ، وحَلُّ شُبَهٍ تَرِدُ على القِياس، وقياسُ الطّرد، وَكَونُهُ شَرْطاً في العلَّة، وَكونُ العكسِ شَرْطاً في العِلَّة، وجَوازُ التّعليل بعلّتين فصاعداً لحكمٍ واحدٍ، واثباتُ الحكم في مَحَلِّ النَّقلِ: أَبِالقِيَاسِ[2] أمْ بالنَّصِّ؟ والعلَّةُ القاصِرَةُ، وَإبْرازُ الإخَالَةِ والمنَاسَبَةِ عِنْدَ المُطَالبَة، والأَصْلُ الّذي يُرَدُّ إليه الفَرْعُ إذَا كان مختَلَفاً فِيهِ، وَإلحاقُ الوَصفِ بالعلّةِ مع عدم الإخَالةِ، وَمَا يُلْحَقُ / [ي/ ٥] بالقياسِ ويَتفرع عَليهِ، وَوُجُوهُ الاسْتِدلالِ، / [ك/ ٨] والاستِحسَانُ، والمُعَارَضَةُ، ومُعارَضَةُ النَّقلِ بالنقلِ، والقياسِ بالقياسِ، واعتبارُ استصحاب الحال، هذا ما يختصّ بِأُصُولِهِ.

وأَمَّا تنزيْلُ الجدَل عَليهِ عَلى نَحو جَدَلِ الفقه، وهو المُسَمَّى عندَ البَعْضِ، بآدَابِ البَحثِ - فينحصرُ في السُؤَالِ، ووصفِ السَّائِلِ، المسؤولِ بهِ، وَمِنْهُ، وَعَنْهُ[3]، ووصفِ الجَوابِ، ووصفِ[4] الاستدلال والاعتراضِ على الاستدلالِ بالنَّقل أو بالقياسِ أَو باستصحابِ الحَال، وتَرتيبِ الأسئلة، وتَرجيحِ الأدِلَّةِ.

ويَنْحَصِرُ الكتابُ في مُقَدّمَةٍ وسَبْعَةِ / [ع/ ٦٥] كُتُبٍ:

---

(١) يلاحظ أن المؤلف اتبع في ترتيب هذه البحوث طريقة ابن الأنباري في لمع الأدلة، كما ذكرها السيوطي في الاقتراح. انظر الاقتراح: ٢٣.

(٢) ي: [بالقياس] بسقوط الهمزة.

(٣) يعني والمسؤول منه، والمسؤول عنه.

(٤) ك، ي: [وصف] ساقطة.

المقدمة
وفيها مسائل

١- مسألة
[في تعريف أصول النحو]

أُصُولُ النَّحو:

دَلائِلُهُ الإجماليَّةُ[(١)]، وقيل: معرفتُهَا.

والأصوليُّ: العارفُ بها، وبطُرُقِ[(٢)] استفادَتِها[(٣)]، ومُستَفِيدِهَا[(٤)].

والأدلّةُ أربعةٌ:

سَماعٌ، وإِجماعٌ، وقِياسٌ، واستصحابُ الحال[(٥)].

والنَّحو:

العلمُ بالأحكام الجزئيَّةِ المستنبَطَةِ / [ك/ ٩] من أدلتها التَفصِيليَّةِ، كَالعَطفِ

---

(١) احترز بذلك عن التفصيلية كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ لأن ذلك من مسائل علم النحو لا أصوله. انظر الاقتراح: ٢٨.

(٢) ك: وطرق.

(٣) وذلك بمعرفة المرجحات عند تعارض الأدلة، كتقديم السماع عَلَى القياس، وأقوى العلتين على أضعفهما ونحو ذلك.

(٤) أي وبطرق مستفيدها، ويعني بذلك صفات المستنبط للمسائل من الأدلَّةِ المذكورة.

(٥) انظر الاقتراح: ٢٧.

على الضَّمِيرِ المرفوعِ والمَجرُورِ.

وفائدةُ الأصولِ:

التعويلُ عَلى إثبَات الحُكمِ بالحُجَّةِ؛ ليرتفع عن[1] حَضيض التقليد.

٢- مسألة

[في تعريف النحو]

حَدُّ النَّحو:

انتحاءُ سَمْتِ[2] كلامِ العَرَبِ في تَصَرُّفِهِ مِنْ إعْرَابٍ، وتثنِيةٍ، وجَمْعٍ، وغير ذلِكَ؛ لِيَلْتَحِقَ مَنْ لَيسَ مِنْ أَهلِ العَرَبِيَّةِ بِهِمْ[3].

٣- مسألة

[في تعريف اللغة وبيان وضعها]

اللّغَةُ:

أصواتٌ يُعَبِّرُ بِها كُلُّ قومٍ عَنْ مُرَادِهم، بوضعِ الله، علّمَها بالوَحي، أوْ بِخلقِها في بعض الأجْسَامِ، فَسُمِعَتْ ونُقِلَتْ، أو علَّمها علماً ضرورياً لبَعضِ عِبَادِهِ[4].

---

(١) ك: من.

(٢) السمتُ هنا الطريق، كما في اللسان، ويلاحظ أن ما ذكره المؤلف هنا في حدّ النحو مختصر من كلام ابن جني. انظر الخصائص: ١/ ٣٤.

(٣) قال ابن جني: "فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها". الخصائص: ١/ ٣٤.

(٤) انظر الخصائص لابن جني: ١/ ٤٠. والصاحبي لابن فارس: ٦. والمزهر للسيوطي:=

أَوْ لَيسَتْ بوضعِ الله، بل أَقْدَرَ اللهُ عليها آدَمَ، فقوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١]- على هذا- بمعنى أقدرَةُ.

أوْ هي باصطلاحِ من البَشَرِ، استنباطاً فكريّاً، أو من الأصوَات المسمُوعَةِ كدويِّ الرِّيح والرَّعْد، وخَريرِ الماء، وأصواتِ الحيوانات.

وقيل: بالوقفِ، أيْ: لا نَدْرِي[١]:

فَعَلى أَنَّها بَوضْعِ الله لا يجوزُ قَلْبُ اللُّغَةِ[٢] / [ك/ ١٠].

ثم هَلْ وُضِعَتْ في وقتٍ واحدٍ أو مُتَلاحِقَة؟ والتحقيقُ الثاني[٣].

وجُوِّزَ أن يَكُونَ اختلافُهَا بِتَغَيُّرِ اجتهادٍ، أو بمُخَالفَةِ / [ي/ ٦] المتأخرِ للمُتَقدّم برؤيته مَا لم يَره[٤].

والصَّحيحُ احتمال سَبْقِيَّةِ وَضْعِ كُلٍّ من أجنَاسِ الكَلمِ الثَّلاثَةِ[٥] وأنَّ مَعْنَى

=١/ ٨. ومقدمة تاج العروس للزبيدي: ١/ ٥.

(١) أهي من وضع الله أو من وضع البشر؟ لعدم دليل قاطع في ذلك، وهو الذي اختاره ابن جني كما يفهم من كلامه. الخصائص: ١/ ٤٧، المزهر للسيوطي: ١/ ١٧.

(٢) في هذا إجابة على اعتراضٍ قد يَرِدُ على ذكر الخلاف في أصل اللغة ما فائدته؟ وقد ذكر السيوطي في الاقتراح فائدتين الأولى فقهية، ولذا ذكرت هذه المسألة في أصول الفقه، والثانية نحوية ولهذا ذكرت في أصول النحو وهي أن اللغة إن كانت اصطلاحية جاز قلبها، وإن كانت توقيفية لا يجوز قلبها، فلا يجوز تسمية الثوب فرساً، والفرس ثوباً. انظر الاقتراح للسيوطي: ٣٣، والمزهر له: ١/ ٢٦.

(٣) وهو رأي أبي الحسن الأخفش وابن جني. انظر الخصائص: ٢/ ٢٨، والصاحبي لابن فارس: ٨، والمزهر للسيوطي: ١/ ٥٥، والاقتراح له: ٣٣.

(٤) الخصائص لابن جني: ٢/ ٢٩، والاقتراح للسيوطي: ٣٤.

(٥) وهي الأسماء، والأفعال، والحروف.

اعتبار كثرة الاستعمال في بَعْضِ المسائل بِلَحْظِ أنَّها ستكثر[1] ويحتمل علم الكثرةِ بَعْدَ الوقوع.

والتَّحقيقُ الأوَّل[2]؛ إذ هو أدلُّ على حكمتِهَا ومعرفةِ[3] مآلِ الأُمورِ قَبْلَ وقوعِهَا.

٤- مسألة

[في مناسبة الألفاظ للمعاني]

كَثُرَتْ[4] مُنَاسَبَةُ الألفَاظ للمعاني[5]:

كالغَلَيَان والنَـزَوَان للحركـةِ[6] والصَرِّ[7] للمستطيل كَصَوْت الجُنْدُبِ،

---

(١) وهذا مذهب أبي علي واختيار ابن جني. الخصائص: ٢/ ٣٠-٣١، والمزهر للسيوطي: ١/ ٥٦.

(٢) وهو احتمال أسبقية وضع كل واحد من أجناس الكلم فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم وكذلك الحروف حسب حاجتهم إلى التعبير عن المعاني. انظر الخصائص لابن جني: ٢/ ٣١.

(٣) ع، ك: ومعرفتها.

(٤) ي: كثرة.

(٥) اختلف علماء أصول الفقه في ثبوت المناسبة بين اللفظ ومدلوله، واتفق أكثر علماء اللغة على ثبوت ذلك، قال ابن جني: "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه إليه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته". الخصائص: ٢/ ١٥٢.

(٦) ذكر ذلك سيبويه فالمصادر التي جاءت على فَعَلان مبنيَّةٌ على أن في النزوان زعزعة واهتزاز وتحرك. الكتاب: ٤/ ١٤. قال ابن جني: "فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال". الخصائص: ٢/ ١٥٢.

(٧) الصَرُّ بالفتح مصدر صَرّ يَصِرُّ على وزن فَرَّ يَفِرُّ بمعنى صوّت وصاح شديداً. تاج=

والصَرْصَرِ للمتقطعِ كَصوت الصقرِ(١).

وللتكرِيـــرِ الزعزَعـــةُ /[ع/ ٦٦] والقلقـــةُ، والصَّلصَـــلةُ، والقَعْقَعـــةُ(٢) والقَرْقَرةُ(٣)، والجَمْزُ(٤) للسرعةِ.

واستفعل(٥) للطلب؛ لتقدم الحَرفِ الزَائد كما يَتَقَدَّم الطَلَبُ على المَطلُوبِ(٦)، وجَعَلوا الخالي من الطلب /[ك/ ١١] أصولاً وشبْهَهَا كخرج وأكرمَ.

=العروس: ٣/ ٣٣٠ [صَرَرَ].

(١) قال الخليل: "كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالةً ومدّاً فقالوا: صَرَّ،وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صَرْصَرَ. الخصائص لابن جني: ٢/ ١٥٢، اللسان: ٤/ ٤٥٠ [صرر].

(٢) ك: العقعقة.

(٣) قال ابن جني: "وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير". الخصائص: ٢/ ١٥٢. والزعزعة: تحريك الريح الشجرةَ ونحوهَا، والقلقلة: الحركة، والصلصلة: الإيعاد والتهديد، والقعقعة: تحريك الشيء أو شدة صريف الأسنان في الأكل، والقرقرة: هدير البعير أو صوت الحمام إذا هدر.

(٤) الجمْزُ -بسكون الميم- مصدر معناه العدو في المشي، وقد ذكره ابن جني بصيغة جَمَزَى على وزن فَعَلَى مصدراً وصفةً يقال: حمار جمزى وثَّاب سريع. الخصائص: ٢/ ١٥٣، واللسان: ٢/ ٣٢٣ [جمز].

(٥) ع: والاستفعال. ك: واستفعلل.

(٦) قال ابن جني: "فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وَفْقَ المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه ثم وقعت الاجابة إليه فتبع الفعلُ السؤالَ فيه والتسببَ لوقوعه فكلما تبعث أفعال الاجابة أفعالَ الطلب كذلك تبعث حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة". الخصائص: ٢/ ١٥٣.

وتكريرُ العين لتكرير الفعل كفرَّحَ، وخُصَّت[1] العين للقـوّة؛ لِتَحَصُّـنِها بـين الفاء واللام.

وجعلوا[2] الخَصْمَ -بالخاء[3]- لأكل الرَّطْـبِ، -وبالقـاف- لأكـل اليـابسِ؛ لرخاوةِ[4] الخاءِ وصلابة القاف.

والنَّضْحُ -بالحَاء[5] المهملةِ- للخفيف، وبالمعجمة للقـويّ[6]، والقَـدُّ طُـولاً؛ لاستِطَالةِ الدّال، والقَطّ عَرْضاً؛ لأنَّ الطاءَ أحصر[7] للصوت.

وهذا البابُ لا يمكن استقصاؤه[8].

٥- مسألة

[في الدلالة النحوية وأنواعها]

الدَّلالةُ: لفظيةٌ، وصَنَاعيَّةٌ، ومعنويَّةٌ:

كما في [نَصَرَ] مَـادَّةً، وَصُـورَةً، واسْتِلزَاماً للفاعـل، وهـي دلالـةُ المطابقـة[9]،

---

(١) ك: وحصة.

(٢) ع، ك: وجعل.

(٣) ك: بالخا.

(٤) ك: لرطوبة.

(٥) ك: بالخاء.

(٦) قال ابن جني: "النضحُ للماء ونحوه، والنضخُ أقوى من النَّضحِ، قال الله سبحانه: ﴿فيهما عينان نَضّاختان﴾ فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لِغلَظها لما هو أقوى منه". الخصائص: ٢/ ١٥٨.

(٧) المخطوطات: أخصر بالخاء المعجمة وهو تحريف.

(٨) ك: استقصاءه.

(٩) ي: مطابقة.

والتضمُّنِ، والالتزام(١).

وقيل: هو للحدَثِ بصيغته، واختِلافُها من كونهِ واقعاً أو غير واقع، وينجرُّ مع ذلك الزمان، فيدلُّ عليه بالالتزام، وقيل عكسه(٢).

٦- مسألة
[في الحكم النحوي وأنواعه]

ينقسم حكمه - أي: النحو:

إلى واجب:

كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرِّ المضاف إليه، وتنكيرِ الحال / [ك/ ١٢] والتمييز، ونحو ذلك.

وإلى ممنُوع:

وهو مُقَابل ما ذكر(٣).

وإلى حَسَنٍ:

---

(١) مادة هذا الفعل النون والصاد والراء تدلّ بالمطابقة على مصدره وهي الدلالة اللفظية، وصورة هذا الفعل هي صيغته التي تدلّ بالتضَمُّنِ على زمانه وهي الدلالة الصناعية، ودلالةُ معناه على وجود فاعل دلالةُ التزم وهي الدلالة المعنوية. انظر الخصائص: ٣/ ٩٨.

(٢) أي: إنه يدل على الزمان بذاته ويدل على الحدث بالانجرار وهو الالتزام.

وقد نقل السيوطي هذه المذاهب الثلاثة في الاقتراح عن أبي حيان في تذكرته. انظر الاقتراح: ٣٨.

(٣) كنصب الفاعل أو جرّه، ورفع المفعول أو جّره، ورفع المضاف إليه أو نصبه، وتعريف الحال والتمييز وما إلى ذلك.

كرفع المضارع بعد الماضي في الجزاءِ(١).

وإلى قَبيحٍ:

كرَفْعِهِ بعد المضارع(٢).

وإلى خلافِ الأَولَى:

كـ[نصَرَ غلامُه زَيْدَاً](٣).

وإلى جائز:

كحذف المبتدأ والخبرِ، حيث لا مانع ولا مقتضِي(٤).

وينقسم(٥) إلى رخصة وغيرها:

فالرُّخصَة: ما أبيح للضرورة، وهي ما وقع في الشِّعرِ مما لا يُباح في غَيره،

---

(١) ورفعه عند سيبويه على الاستئناف والجواب مقدر، وعند الكوفيين والمبرد على تقدير الفاء الرابطة للجواب وقيل: لما لم يظهر أثر لأَداةِ الشرط في الماضي لم يظهر في الجواب، وذلك كقول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

انظر شرح الألفية للاشموني: ٤/ ١٦، وشرح الألفية لابن عقيل: ٢/ ٣٧٣.

(٢) ع، ك: مضارع. أي كرفع المضارع الواقع جزاء بعد المضارع الواقع شرطاً وذلك قبيح كقول عمرو بن خثارم البجلي:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إنْ يُصرعْ أخوك تُصرَعُ

انظر المصدرين السابقين.

(٣) وذلك لعود الضمير من الفاعل إلى المفعول وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) كأن يسأل سائل: "مَنْ عندك؟" فنقول: "زيد" أو "زيد عندي" فلا مانع من حذف الخبر ولا موجب لذكره.

(٥) أي الحكم النحويّ.

وقيل: ما لا يمكنُ تبديله فيه[1]، وَرُدَّ: بِعَدَمِ تَصوُّرِها إِذاً.

وأسهل الضَّرورات -تسكين عين [فَعَلات]، كقوله:

فَتَسْــتَرِيحَ الــنَّفْسُ مِــن زَفْرَاتِهَــا[2]

وأقبحها -تنوين [أَفْعَلَ مِنْ][3] و[مَطاعِيم] جمع مطعم / [ي/ ٧]؛ لالْتِبَاسِهِ بمطعَام[4].

و . . . . أدْنُــــو فَــــأَنْظُورُ[5]

---

(١) ع: تبديل فيه. وهو قولٌ لابن مالك نقله السيوطي في الاقتراح: ٤٢.

(٢) البيت من الرجز، والشاهد فيه إسكان الفاء من زفْراتها ضرورة حسنة والقياس فتحها، لأن المفرد إذا كان اسماً ثلاثياً سالم العين ساكنها لمؤنثٍ تتبع عينُه فاءَهُ في الحركة إذا جُمِعَ بالألف والتاء مثل زفْرَة ودَعْد، وسِدْرة وهِنْد، وغُرْفة وجُمْل والزفرات جمع زفرة، والزفير إدخال النَّفَسِ بأنين والشهيقُ إخراجه، ونصب تستريح بأن المقدرة بعد الفاء في جواب لعل في البيت السابق، والنفس فاعل وأل فيه عوض عن الياء أي: نفسي. اللسان: ٤/ ٣٢٥ [زفر]، شرح شواهد الشافية: ٤/ ١٢٨، شرح الألفية للأشموني: ٤/ ١١٩.

(٣) اجازهُ البصريون ومنعه الكوفيون. شرح الألفية للأشموني: ٤/ ٢٨٠.

(٤) مطعم يجمع على مطاعم وزيادة ياء بعد العين بإشباع كسرتها يجعل وزنه على مطاعيم، وهو جمع مطعام فالتبس جمع هذا بذاك ومن ثَمَّ أجازهُ قوم ومنعه آخرون. انظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٦.

(٥) آخر بيت من البسيط، لم ينسبه الكثرون إلى أحد، ونسبهُ الزوزني إلى إبراهيم بن هرمة وقبله بيت آخر وهما:

اللهُ يعلــمُ أنــا فــي تَلفُّتِنــا ... يــومَ الفـراق إلى أحبابنـا صـــوْرُ

وإنني حيثُما يُثني الهوى بصري ... من حيثُ ما سلكوا أدنُوا فأنظُوْرُ

والشاهد فيه إشباع الواو عن ضمة الظاء في [فأنظر] للضرورة. الخصائص لابن جني: ١/ ٤٢ و٢/ ٣١٦، المحتسب له: ١/ ٢٥٩، ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٥، الاقتراح للسيوطي: ٤٢.

٧- مسألة

[في الرخص النحوية واجتماعها]

قد يَصحُ اجتماعُ الخصائص، وقد لا يصح:

فالأول[١] -كمسوغاتِ الابتداء / [ع/ ٦٦] بالنكرةِ[٢]، وتنكيرِ ذي[٣] الحالِ[٤]، وألْ[٥] مع التصغير والتكسير[٦].

والثاني -كأَلْ والإضافةِ والتنوين[٧].

---

(١) ك: والأول.

(٢) فكل واحد منها مسوغ على انفراده، ويجوز اجتماع اثنين منها فأكثر. انظر الاقتراح للسيوطي: ٤٣.

(٣) ك: [ذي] ساقطة.

(٤) الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بمسوغات ذكرها النحاة منها أن يكون نكرة خاصة، أو بعد نفي، أو يتأخر عن الحال وقد يجتمع أكثر من مسوغ في صاحب حال نكرة مثل: جاء راغباً رجلٌ مؤمنٌ فقد اجتمع التأخر والتخصيص.

(٥) ي: [وإلى].

(٦) [أل] من خواص الاسم قد تنفرد فيه مثل: الرجل والقلم، وقد يجتمع من الخواص اثنان مثل: الرجال، والرُجَيل؛ لأن الجمع والتصغير من خواص الاسم أيضاً.

(٧) هذه الأمور من خواص الأسماء ولا يجتمع منها اثنان في اسم واحد.

٨- /[ك/١٣] مسألة

[في العوض والبدل والقلب]

التحقيقُ أنَّ العوَضَ لا يخصُ مَحَلَّ المعوَّضِ منه كـ[عِدَةٍ]؛[١]

وأنَّ البدل يختصُّ بالموضعِ[٢]، ولا يَخُصُّ حُروفَ العلَّة، كطاءِ مصطفَى[٣]، أنَّ القَلب يَخصُّ حرفَ العلَّة مِنْ مثلها، كجاد وسادَ[٤].

وفي كونِ القلبِ اسْتِحالَةَ الحرفِ إلى آخَرَ كتخلل الخمر، أو إذهابِ حرفٍ اتيانٍ بغيرِهِ – قَولان[٥].

وعليهما قوله صلى الله عليه وسلم: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ ؟»[٦] أَمَرفوعٌ بموجودٍ – إنْ استحال ياءً – أمْ بمحذوفٍ؟[٧]

---

١) عدة أصلها وَعْدٌ، فالتاء في الآخر عوض عن الواو في الأول.

٢) ي: [بالوضع]. قال ابن جني: "ألَا تَرَاك تقولُ في الألف مِنْ قام إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول إنها عوض منها". الخصائص: ١/ ٢٦٥.

٣) فإنَّ الطاء فيه بدلٌ مِن التاء.

٤) أصلهما جَوَدَ وسَوَدَ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

٥) فعلى القول بالاستحالة يكون القلب مبايناً للإبدال؛ لأن الإحالة تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة، وعلى القول الثاني يكون الإبدالُ أعمَّ والقلبُ أخصَّ؛ لأنه في حروف العلة فقط. انظر الأشموني وحاشية الصبان: ٤/ ٢٩٥.

٦) الحديث في البخاري: ١/ ٤ باب بدء الوحي.

٧) الأصل في هذا [مُخْرِجُويَ] قلبت الواو ياءً على قاعدة اجتماع الواو والياء متطرفتين وسبق أحدهما بالسكون فيقلب الأول منهما ياء ويدغمان ويكسر ما قبلهما فتصير [مُخْرِجِيَّ] فإذا قلنا بالمذهب الأوّل وهو أن القلبَ استحالة فالكلمة مرفوعةٌ بموجود وهو الواو المقلوبة ياءً، وإذا قلنا بالمذهب الثاني فالكلمة مرفوعة بمحذوف وهو الواو الذاهب.

ويُضعِّفُ الثاني أَنَّك لا تراهم يقولـون في نحـو [بـاب]: إِنَّـهُ محـذوفُ العـين، وإلا لم يَزنوه بـ[فَعَلَ]، ويقولونَ: في عِدَةٍ عِلَةٌ.

ثم إنّ العِوَضَ والمعَوَّضَ عنه لا يجتمعان، فلا يقـال: وَعْـدَة، كـما لا يقـالُ في لامِ غَازٍ[1]، وعين قَامَ - عوض[2]، وفيه بحثٌ ![3]

٩- مسألة
[في الكلام العربي والعجمي وعلامتهما]

التحقيـقُ أنَّ كـلَّ مـا خـالفَ العربيـةَ عَجَمِيَّـةٌ، مـن رُومٍ، وفُـرْسٍ، وبَرْبَـرٍ، وسودان[4].

وأثبت ابنُ عصفور الواسطة فجعلها الملْحُونَ منْ كلام العرب[5]، وهـو يحتمل الوِفَاق.

وتُعرفُ العُجْمَةُ في المستعملات / [ك/ ١٤] في العَربيَّةِ:

---

(١) ك: غازي.

(٢) لأن الياء في غازٍ والألف في قَامَ بدلٌ عن الواو. انظر الخصائص لابن جني: ١/ ٢٦٥.

(٣) ي: على الهامش كتب التعليق الآتي: "وجههُ أنَّ العوض قيل بمرادفته البدل وقد سبق عمومه في حروف العلة وغيرها، فإذاً يصح أنْ يقال في لام غازٍ ونحوه عوض" اهـ.

(٤) عنى بهم أهل البشرة السوداء من غير العرب كبعض الدول الأفريقية وليس دولة السودان؛ فإنها عربية.

(٥) قال ابن عصفور: "اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي: الأسماء الأعجمية، كإسماعيل ونحوه، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة ... الخ". الممتع لابن عصفور: ١/ ٣٥، الاقتراح للسيوطي: ٤٥.

١- بنقلِ الأئِمَّةِ.
٢- ومخالفةِ أوزانِ الأسماء العربية كأَبْرَيْسَمُ[١].
٣- ونونٍ مع راءٍ أوّلاً كنَرْجِسَ[٢].
٤- وزاي[٣] بعد دالٍ في آخره كمُهَنْدِزِ[٤].
٥- والجيم والصاد كالصَولَجَانِ[٥]، والجَصِّ[٦].
٦- والجيم والقاف كمنجنيق[٧].
٧- وخَلُوِّهِ من حروفِ الذَّلاقَة[٨] رباعيّاً فصاعداً وهي [مُرْبِنَفْلٍ][٩]؛ إذ لا تخلو

---

(١) ك: كابريسيم.
قال أبو منصور الجواليقي: "والأَبرَيْسَمُ أعجميٌّ معرب بفتح الألف والراء، وقال بعضهم: إبْرَيْسَم بكسر الألف وفتح الراء وترجمته بالعربية الذي يذهب صُعُدا" اهـ. المعرب: ٧٥ ويلاحظ أن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.
(٢) بفتح النون وكسرها أعجمي معرب وليس له نظير في الكلام وهو نوع من الرياحين. انظر المعرب للجواليقي: ٣٧٩.
(٣) ك: وراء.
(٤) أبدلوا الزايَ سيناً فقالوا: المهندسُ؛ لأنه ليس في كلام العرب زاي بعد دال وهو الذي يقدر مجاري القُنِّي حيث تُحفَر فهو مشتق من الهِنداز وهي فارسية والاسم الهندسة. المعرب للجواليقي: ٥٩ و٤٠٠.
(٥) بفتح اللام المِحْجَنُ. المعرب: ٥٩، ٢٦١.
(٦) بكسر الجيم وفتحها معروف وليس بعربي صحيح. المعرب: ٥٩ و١٤٣.
(٧) بفتح الميم وكسرها آلة ترمى بها الحجارة وهو أعجمي معرب. المعرب: ٣٥٣.
(٨) الذَّلاقة الفصاحة والخفة في الكلام، وحروفها ستة وهي أخف الحروف وقد ذكرها المؤلف كغيْره مجموعة في قولهم: [مُرْ بنفلٍ] وضدها الحروف المُصْمَتَةُ. شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٨ – ٢٦٢.
(٩) ي: [قرنفل].

ألفاظ العرب منها، نحو:

[قُذَعْمِلٌ][1] و[قِرْطَعْبٌ][2] و[جَحْمَرِشٌ][3] بخلاف [إسحق] و[وداود] ونحو ذلك[4].

١٠- مسألة

[الحكم النحوي خاص باللفظ المركب]

محلُّ الأحكامِ الخمسةِ، والرخصةِ المركباتُ دائماً، وقد يكونُ في المفردات[5].

* * *

(١) ك: [قدعمل]، وفي ي: [قزعمل]. والقُذَعْمل -بضم القاف وفتح الذال المعجمة- الضخم من الإبل، والقُذَعْمَلَةُ المرأة القصيرة الخسيسةُ. تاج العروس: ٨/ ٨٧ [قذعل].

(٢) في ضبطها ثلاثة أوجه:

أ- كسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء وسكون العين.

ب- ضم القاف والراء والعين وسكون الطاء.

ج- ضم القاف وفتح الراء والعين وسكون الطاء.

يقال: ما عنده قرطعبة أي ليس عنده شيء لا قليل ولا كثير. تاج العروس: ١/ ٤٣٧ [قرطب].

(٣) بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء، ومعناه العجوز الكبيرة.

(٤) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٨-٢٦٢، والاقتراح للسيوطي: ٤٥.

(٥) انظر ما تقدم في المسألة السادسة.

الكتـابُ الأوَّلُ
فـي السَّمـاعِ

والمرادُ بِهِ الكلامُ الذي اتُفِقَ على فصاحته[1] ككلامِ الله، ونَبِيِّه -حيثُ تُحُقِّقَ أَنَّه كلامُه صلى الله عليه وسلم- ولم يحتجَّ المحققونَ بالحديث؛ لجواز نقله /[ع/ ٦٧] بالمعنى، أو جوازِ لحنِ ناقله ممن ليس بفصيحٍ[2].

وكلامِ العرب، والعربُ المأخوذُ /[ك/ ١٥] عنهم هم الموثوق بعربيَّتهم، وهم قَيسٌ، وتَميمٌ، وأَسَدٌ، ثم هُذَيلٌ، وبعضُ الطائِيينَ، لأنَّ قُريشاً أجودُ العَربِ انتقاداً[3] للأفصح، ولغتهم أسهلُ على اللّسانِ[4].

ولم يؤخذ عن غير من ذكر من قبائلهم، ولا عن حَضَرِيٍّ منهم، أو مخالطِ الحَضَرِ[5]، كلَخْمٍ، وجُذَامَ، وتَغْلِبٍ، ونَمِرٍ، وبَكْرٍ، وعَبْدِ القَيسِ، وأَزْدِ عُمَانٍ،

---

(١) ك: والمراد به كلام من يوثق بفصاحته.

(٢) تناول العلماء قضية الاحتجاج بالحديث النبوي فبحثوا فيها قديماً وحديثاً حتى أُشبعت درساً مفصلاً من زمن ابن الضائع وأبي حيان وإلى عصرنا هذا. انظر الاقتراح: ٥٢. وانظر مثلاً كتاب اتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد للسيد محمود شكري الألوسي، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتوره خديجة الحديثي، والشواهد والاستشهاد في النحو لعبدالجبار العلوان، والحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال، وغيرها كثير.

(٣) ي: انتقاديا.

(٤) الاقتراح للسيوطي: ٥٦.

(٥) وهم الذين سكنوا البراري ممن كان يسكن أطرافَ بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم. الاقتراح للسيوطي: ٥٦.

وأهلِ اليمنِ، وبني حَنيفـةَ، وسـكَّانِ اليمامـةِ وسـكَّانِ الطـائفِ، ولا مِـنْ ثَقِيـفٍ، وحَاضِرَةِ الحجازِ؛ لمخالطتهم الأُممَ وقتَ الأَخذِ عنهم[1].

وكانت صنائعُ الموثوق بعربيَّتهم الرعايةَ، والصَّيدَ، واللّصوصيّةَ، وهم أقوى نفوساً، لهم أَنَفَةٌ[2] تمنعهم الخضوعَ، واحتمالَ الضّيمِ.

ويُعتَدُّ بما نُقِلَ شاذاً لم يخالف ما عرف من[3] القياس، وإلا قُبِلَ ولم يُقَسْ عليه، كاستَحْوَذَ، ويَأْبَى[4].

ومـن ثَـمَّ احـتُجَّ بـ﴿لِتَفْرَحُـوا﴾[5] [يـونس: ٥٨]، وإنْ شَـذَّ / [ك/ ١٦] - كالمتواتر في ﴿وَلْنَحْمِلْ﴾[6] [العنكبوت: ١٢]، وبِأنّ أصْل [اللهُ] [لَاهٌ] بها[7] شذَّ من قراءة: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فَيبطل الطَّعْنُ في

---

(١) فساد لغة لخم وجذام لمجاورتهم القبط بمصر، وفساد لغة تغلب والنَّمرِ بن قاسط لمجاورتهم النَّبطَ، وفسادِ لغةِ عبد القيس وأهلِ اليمامة وأَزْدِ عُمان لمخالطتهم الفرس والهند وهكذا سكان الطائف والحجاز وثقيف لمخالطتهم الهند والحبشة. انظر المغني في النحو لابن فلاح اليمني بتحقيقنا: ١٢، والمصدر السابق.

(٢) ي: ألفة.

(٣) ك: منه.

(٤) حاصل هذا الكلام أن المسموعَ منه المطَّردُ وهو كثير الورود، ومنه الشاذُّ وهو قليل الورود عن العرب كما سيذكره المؤلف قريباً.

(٥) ع: باستفرحوا. والشاهد فيها دخول لام الأمر على المضارع المبدؤ بتاء الخطاب على قراءة يزيد القعقاع. إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٥.

(٦) دخلت لام الأمر على المضارع المبدوء بالنون في القراءة المتواترة.

(٧) ي: وبما.

مواضِعَ: منهُ(1) قراءةُ حمزة(2) لتواترها، كخفض ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ (3) [النساء: ١]، ونصب ﴿أَوۡلَٰدِهِمۡ﴾ (4) [الأنعام: ١٣٧]، وتسكين لام ﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾ (5) [الحج: ١٥].

وَأثرُ عثمانَ وعائشةَ: [سَتُقِيمُه](6) أُوِّلَ بمخالفةِ(7) لغةِ قريش، أو ما خالفَ

---

(١) ي، ع: من.

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل أبو عمارة الكوفي التميمي أحد القراء السبعة ولد سنة ٨٠هـ وتوفي سنة ١٥٦هـ. غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٢٦١ ترجمة [١١٩٠].

(٣) ك: الأرحم. والشاهد في الآية قوله تعالى: [والأرحام] فإنه معطوف على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿اتقوا الله﴾، وقرأ حمزة بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿الذي تسائلون به﴾، وذلك لا يجوز عند جمهور النحويين إلا باعادة الجار وفي ذلك كلام للنحويين.

(٤) والآية هي: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ بنصب قتلَ وجرّ أولادهم ورفع شركاؤهم وهي قراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة، وقد يفهم من عبارة المؤلف هنا أن قراءة نصبِ أولادهم لحمزة، بل إنها لابن عامر وقرأ أهلُ الشام بضم الزاي من زين وضم لام قتلَ ونصب أولادهم وجر شركائهم بالاضافة، فحصل على هذه القراءة فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف. إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٨٢.

(٥) والشاهد في الآية تسكين لام الأمر على قراءة حمزة.

(٦) روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال لما عرضت عليه المصاحف: "إنَّ فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها". وعن عروة قال: سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله: "إنّ هذان لساحران" ... فقالت: يا ابن أختي: هذا عمل الكُتّاب أخطأوا في الكتاب" وقد تكلم العلماء عن هذين الأثرين وما فيهما من ضعف واضطراب في الإسناد وتحريفٍ في الرواية. انظر عن ذلك الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ١/ ٨٥ وما بعدها و٢/ ٢٧ وما بعدها، والاقتراح له: ٥٠.

(٧) ك: أو لمخالفة.

خَطُّهُ لَفْظَهُ كـ[الرِّبَو].

وناقلُ اللّغة أهلُ البلدتين، ومن ثَمَّ كان الإجماعُ كنايةً عن اتفاقهم، كما سيأتي[1].

ثم ينقسم المسموع:

إلى مطّرد، أي: مقيس، وإلى شاذ[2]، وكلٌّ منهما أربعة أقسام:

١- **مُطَّرِدٌ قياساً واستعمالاً**: كرفع الفاعل، ونصب المفعول.

٢- **ومطَّردٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمال**: نحو: ماضي يَذَرُ، ويَدَعُ، وَمَكَانٌ مُبْقِلٌ[3]، والأكثر سماعاً بَاقِلٌ، وإفرادُ خَبَرِ عسى[4].

٣- **ومُطَّرِدٌ استعمالاً، لا قياساً**: كاستحوذَ، واستنوق الجملُ، وأَبَى يأبى[5].

٤- / [ك/ ١٧] **وشاذٌّ فيهما**[6]، كثوبٍ مَصْوُونٍ[7]، وفرسٍ مقْوُودٍ، ورجلٍ مَعْوُودٍ من مرضه[8].

---

(١) في الكتاب الثاني من هذا الكتاب.

(٢) انظر هذا الموضوع في الخصائص لابن جني: ١/ ٩٦، والاقتراح للسيوطي: ٥٨.

(٣) البقل: نوع من النبات يقال: أبقلت الأرضُ أنبتت البقلَ. اللسان: ١١/ ٦٠ [بقل].

(٤) مثل عسى زيد قائماً هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره وأكثر ما سمع كونه مضارعاً مقروناً بأن. الخصائص: ١/ ٩٨.

(٥) أما استحوذ واستنوق فقياسهما قلب الواو ألفاً لتكون استحاذ واستناق، وأما أبى فقياسه كسر عين الفعل. الخصائص لابن جني: ١/ ١١٧،٩٨، والاقتراح: ٥٩.

(٦) أي: في القياس والاستعمال.

(٧) الثوب المصون الموضوع في وعاء يصونه.

(٨) القياس والاستعمال في هذه المفاعيل التي جاءت أعينها واواً أن يقال مَصُون ومَقُود ومَعُود على حذف الواو، وخلاف ذلك شاذ قياساً وسماعاً. انظر المصدرين السابقين.

وأمّا / [ع/ ٦٧] الغالب، والكثيرُ، والنادر، والقليل[١] - فمتخلِّفٌ، والمطَّردُ ليس بمتخلِّف[٢]، فالعشرون من ثلاثة وعشرين[٣] غَالِبُها، والخَمْسَةَ / [ي/ ٩] عَشَرَ منها كثير، وثلاثةٌ منها قليل، والواحد[٤] نادرٌ.

وإنما اعتُمِدَ النَّقلُ عن الكفّارِ من العرب لبعد التدليس[٥]، فلا يشترطُ عدالةُ العربيِّ المنقولِ عنه، وتشترطُ عدالةُ الناقلِ عنه.

ومن ثَمَّ لم يعتمد أشعار المولَّدين[٦]، وان زعموا انتحاء سمتِ كلامِ العرب؛ لعدم الثّقة بهم.

فإن أُبهم الراوي وعُلِمَ من الناقل اعتمادُه على ثقة -كقول سيبويه: حَدَّثَني الثقة، ويعني أبا زيد الأنصاريَّ[٧] - قُبِلَ.

---

(١) ك، ع: [والقليل] ساقطة.

(٢) أي لا يتخلف عنه أفراده بخلاف هذه الألفاظ فإنها تدل على نسبة معينة كما ذكرها المؤلف في هذه الأعداد. انظر الاقتراح: ٥٩.

(٣) ك: والعشرين، ي: وعشرون.

(٤) ك: واحد.

(٥) التدليس: مصطلح لعلوم الحديث وهو أنْ يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه سمعه منه، أو الاتيان باسم المروي عنه أو كنيته على خلاف المشهور به تعميةً لأمره وهو نوع من الكذب. انظر الباعث الحثيث لابن كثير: ٥٣-٥٥.

(٦) المولَّدلون من الشعراء: هم المحدثون وهم طبقات متفاوتة، وقد وَضَعَ قسمٌ منهم أشعاراً ودسُّوها على الأئمة فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب ومن المولدين بشار بن برد وأبو نؤاس، والأصح أنّه لا يُحتجُّ بشعرهم. انظر العمدة لابن رشيق: ١/ ١١٢، والمزهر للسيوطي: ٢/ ٤٨٨، والاقتراح له: ٦٠، وإتحاف الأمجاد للآلوسي: ٦٩.

(٧) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشر الخزرجي توفي سنة ٢١٥هـ قال السيرافي: "كان أبو= زيد يقول: كلما قال سيبويه: "أخبرني الثقة" فأنا أخبرته به". نزهة الألباء: ١٢٥، بغية

ولا يُحْتجُّ بمصنوع[1]، كما صُنِعَ فُعال من أُحَادَ إلى عُشارَ[2].

ويُقبَلُ الفردُ من الألفاظ الذي لم يوجد ما يوافقه ولا ما[3] يخالفه / [ك/ ١٢]، كَشَنَئِيٍّ من شَنُوءَةَ[4].

ويقبل ما تفرَّد بنقله واحدٌ لم يُعَرفْ فسادُ لغته، وإن خالف في هذا الحرفِ ما عليه الجمهور؛ لإمكانِ أخذه من لغةٍ قديمةٍ انْدَرَسَتْ، كما نقل عن عمر رضي الله عنه: أن اشتغالهم بالجهادِ أتلف كثيراً من لغة العرب، فراجعوا بَعْدَ فُشُوِّ الإسلامِ فلم يَجدوا إلا القليل[5].

فإن انفرد شخصٌ بنقلٍ ولم يُسمع ما يوافقه ولا ما يخالفه -قُبِلَ؛ لاحتمال

=الوعاة للسيوطي: ١/ ٥٨٢.

(١) قال السيوطي: "والفرق بين المولَّد وبين المصنوع أن المصنوع يُورده أصحابُه على أنه عربي فصيح وهذا بخلافه" اهـ. المزهر: ١/ ١٧١-٣٠٤.

(٢) ي: عشرة. ع، ك: عشر. وما أثبته موافق لما عند الحريري والسيوطي. قال الحريري: "وقد اختلف أهل العربية فيما نطقت به العرب من هذا البناء، فقال الأكثرون: إنهم لم يتجاوزوا رُباع إلا إلى صيغة عُشَار لا غير ... وروى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسَّقاً إلى عُشَار وأنشد ما عزي إلى أنه موضوع منه ... ألخ" اهـ. درة الغواص: ٢٠١، الاقتراح: ٦٠.

(٣) ع: [ما] ساقطة.

(٤) الشَنُوءةُ في اللغة التقزز من الشيء، وأَزْدُ شَنُوءَةَ قبيلةٌ من اليمن والنسب إليها شَنَئِيٌّ، أجروا فَعُولَةَ مجرى فَعِيلة لمشابهتها أياها من عدة أوجه ذكرها ابن جني وابن منظور وقاسوا عليها رَكَبِيٌّ نسبة إلى رَكُوبَة وحَلَبِيّ نسبة إلى حَلوبَة. الخصائص لابن جني: ١/ ١١٥، لسان العرب: ١/ ١٠٢ [شنأ].

(٥) الخصائص لابن جني: ١/ ٣٨٥، الاقتراح للسيوطي: ٦١.

كونه من لغةٍ قديمةٍ، أو ارتجله؛ لقوة فصاحتِهِ، كما حُكيَ عن رؤبة وأبيه[1] ارتجالهما[2] الألفاظَ، فإن خالف ما عليه الجمهور لم يُقبَلْ، وإلا أَنْ يَكثُرَ نَاقِلوهُ، ولم يكن عديم الوجه.

فإنْ عُدِمَ وجهه في القياس[3] احتَمل أنه لم يُحْكِمْ قياسَه، أو نحن لم ندرك[4] وجه قياسه، أو يكونُ سَمِعَ ممن ليس فصيحاً فَسَرى[5] في كلامهم، إلا أنّ ذلك قليل؛ لعدم مطاوعة ألسنتهم على ما / [ك/ ١٩] ليس بفصيح.

واللغاتُ كلُّها حجَّةٌ، حجازِيَّةٌ أو غيرُهَا[6].

واستشكال وجود التواتر مردودٌ؛ لثبوته في لغة القرآن، وما تَواتَرَ من السُّنَّةِ، وكلامِ العرب، وخبرُ الآحاد يفيدُ الظنّ[7]، وعدالة الراوي كالحديث[8]، ولا

---

(١) رؤبة بن العجاج الراجز توفي سنة ١٤٥هـ. وأبوه العجاج عبدالله بن رؤبة التميمي السعدي توفي سنة ٩٠هـ. الأعلام: ٣/ ٣٤ و٤/ ٨٦.

(٢) ك: وارتجالهما.

(٣) وذلك كرفع المفعول وجرِّ الفاعل ورفع المضاف إليه. الخصائص لابن جني: ١/ ٣٨٧.

(٤) ي: أو ممن لم يدرك.

(٥) ك،ع: فسرا.

(٦) الخصائص لابن جني: ٢/ ١٠.

(٧) قال السيوطي: "وأما الآحاد فما تفرّد بنقله بعضُ أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به واختلفوا في إفادته فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن وزعم بعضهم أنه يفيد العلم". المزهر: ١/ ١١٤.

(٨) قال ابن الأنباري: "يقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه غيره في النقل" اهـ، وهذا هو الثابت لدى علماء الحديث. المزهر: ١/ ١٣٨.

يقبـل /[ع/ ٦٨] المرسَـلُ(١)، ولا المجهـول(٢) إلا مِمَّـنْ لا يُـتَّهم(٣) في إرسـالِهِ ومجهولِه(٤)، والصحيحُ جوازُ الإِجازَةِ(٥).

* * *

(١) المرسل الذي انقطع سنده مثل أن يروي ابن دريد عن أبي زيد، وهو غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة لأنه لم يذكر فلم تعرف عدالته وذهب بعضهم إلى قبول المرسل. المزهر للسيوطي: ١/ ١٢٥.

(٢) الذي لا يعرف قائله، أو الذي لايعرف ناقله، كأن يقول حدثني رجل عن ابن الأعرابي. الاقتراح: ٧١-٨٦.

(٣) ي: يهتم.

(٤) ع: ومجهوليته.

(٥) الإجازة مصطلح لعلماء الحديث، وهي أن يجيز المحدثُ لمعينٍ في شيء معين كأن يقول: أجزت لك الكتاب الفلاني، والإجازة هنا تكون في رواية الكتب والأشعار المدونة. المزهر: ١/ ١٦٢.

الكتابُ الثاني
في الإجماع

وهو: إجماع أهل البلدين[1]، ما لم يخالف نصّاً أو قياساً[2]؛ إذ لم يرد أنَّهم معصومون[3] ككلّ الأمَّة وإنَّما هو منتزع من استقراء اللغة.

فكلُّ /[ي/ ١٠] من حَكَمَ عن علَّةٍ صحيحة، وطريق نَهْجَةٍ[4] -كان خليلَ[5] نفسهِ، وسيبويهِ جنسه، إلا أنَّا لا نسمح له -مع ذلك[6]- بالإقدامِ على مخالفة الجماعةِ التي طال بحثها، وتقدَّم نظرها، إلا بعد إمعانٍ وإتقان[7].

كمنعِ المبردِ[8] تقديمَ خبر ليس مع تجويز /[ك/ ١٠] أهل البلدين[9] له[10].

---

(١) البصرة والكوفة. الاقتراح: ٨٨.

(٢) الخصائص لابن جني: ١/ ١٨٩.

(٣) ي: يتصوبون.

(٤) ك: بهجة. والطريق النهجة: البيئة الواضحة.

(٥) ك: قليل.

(٦) أي مع ما ساغ ارتكابه من حكم وتعليل. الخصائص: ١/ ١٩٠.

(٧) ي: اتقان وامعان.

(٨) هو محمد بن زيد الثمالي الأزدي البصري أبو العباس المبرد إمام العربية في بغداد توفي سنة ٢٨٦هـ. إنباه الرواة: ٣/ ٢٤١، بغية الوعاة: ١/ ٢٦٩.

(٩) ك، ع: البلدتين.

(١٠) هذا الكلام يوهم أن المبرد قد انفرد في منع تقديم خبر ليس عليها مخالفاً البصريين والكوفيين، لكنَّ واقعَ الأمر أن هذه المسألة من مسائل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة، فمنعه الكوفيون ووافقهم المبرد والسيرافي وابن الأنباري، وجوزهُ قدماء البصريين واختاره أبو علي والزمخشري.

انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٤، شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٧، الإيضاح لأبي علي: ١٠١، الإنصاف لابن الأنباري: ١/ ١٦٠، المغني لابن فلاح: ٨٢٤.

وكإجماعهم في: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» -على أنَّه مخفوضٌ بالجوار[1]، وخالفهم ابن جني[2]، فقال[3]: عندي منه في القرآن ما يَنيفُ على ألف موضع إذ هو من حذف المضاف، أي: خَرِبٍ جُحْرُهُ[4].

واعتبر كثيرٌ الإجماعَ في الأمورِ اللغوية، فَخرقُه ممنوعٌ، وإن تردد بعضهم فيه، ومن ثَمَّ قال ابنُ الخشّاب[5]: «لو قيل: إنّ [مَنْ] الشرطيةَ لا محلّ لها من الإعراب، مثل [إنْ] -لم يبعد، لكنَّ مخالفةَ المتقدمين لا تجُوزُ»[6].

وكذا إجماعُ العرب حجّةٌ، لكنَّ إدارَكهُ عَسيرٌ؛ لكثرةِ الاختلاف، وقد قيل به[7] في بيت الفرزدق[8]:

---

(١) مع أن [خرب] صفة لـ[جحر].

(٢) هو عثمان بن جني الموصلي النحوي أبو الفتح توفي سنة ٣٩٢هـ. نزهة الألباء لابن الأنباري: ٣٣٢، بغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ١٣٢.

(٣) ك، ع: وقال.

(٤) ي: خرب حجر، في ك: حجره. وقد تصرف المؤلف هنا في عبارة ابن جني، وحاصل رأيه أن الأصل: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خَربٍ جُحْرُهُ" فيجري خرب وصفاً على ضب وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول: مررت برجل قائم أبوه فتجري قائماً وصفاً على رجل وإن كان القيام للأب لا للرجل. انظر الخصائص: ١/ ١٩١-١٩٢.

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد توفي سنة ٥٦٧هـ. وفيات الأعيان: ٢/ ١٨٨، شذرات الذهب: ٤/ ٢٢٢.

(٦) هذا منقول عن ابن الخشاب في كتابه المرتجل بتصرف؛ لأن ابن الخشاب كان في معرض الحديث عن إعراب [مَنْ] الشرطية، فذكر أنه قيل: إنها مبتدأ لا خبر لها لقيامها مقام ما لا يحتاج إلى خبر وهو [إنْ] الشرطية لكان قولاً، ولا يكسر هذا القول، ثم قال بعد ذلك: وبَعْدُ فالاتباع أولى وما قال به المتقدمون في تقدير الخبر حسن قويٌّ. انظر المرتجل لابن الخشاب: ٢٧٠-٢٧١.

(٧) ع: [به] ساقطة.

(٨) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي توفي سنة ١١٠هـ. الشعر والشعراء لابن قتيبة:=

.... وإذ مـــا مِـــثلَهم[1] بَشَرُ[2]

-بنصب [مثلهم].

وهو وإنْ كان تميميّاً فله أضدَادٌ يتمنَّونَ الظَّفَر بزلته، وَلَمْ[3] يخطِّئُوهُ[4]، فيثبت النصبُ مع التقديم[5] إجماعاً، ولا يعتدُّ بمنْ قال: إنه لكونه تميمياً لم يُحسِنْ شرطَ ما عند الحجازيين.

/ [ك/ ٢١] وقد يَضمُّ العربيُّ إلى لغتِهِ[6] أُخرى فيَحفظُ الجميع، فتختلفُ[7] اللّغاتُ في اللّسانِ الواحدِ[8].

وقد يضمها ويبني على غير ما به ابتَدَأَ[9]، فتتداخلُ اللغاتُ كقلَى يقلى[10]،

=٤٧١، شذرات الذهب: ١/ ١٤٠.

(١) ي: وإنه امثلهم.

(٢) عجز بيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز، وصدره:

فَأصبَحُوا قَـد أَعَـادَ اللهُ نعمتَهُمْ ....

استدل العلماء بهذا على جواز توسط خبر ما الحجازية مع بقاء نصبه وهو [مثلهم]، وجعله بعضهم من الشواذ، وقيل: إنَّهُ غَلَطٌ سببه أن الفرزدق تميمي وتكلم بلغة الحجاز، ولم يدر أنَّ شرط عمل [ما] عندهم الترتيبُ. انظر ديوان الفرزدق: ١/ ٣١٦، شرح الإشموني: ١/ ٢٥٩.

(٣) ك،ع: فلم.

(٤) ك: يخطوه.

(٥) ك: فثبت به التقديم. ع: فثبت التقديم؟

(٦) ي: لغة.

(٧) ك: فتخلف.

(٨) الخصائص لابن جني: ٣/ ٧١.

(٩) ك: ابتداءً.

(١٠) ك: قلا يقلا.

وطهُرَ[1] فهو طاهر[2].

فقيل: على التحليل، أي: رَدُّ كُلٍّ لغةٍ إلى ما يليق بها[3].

وقيل[4]: يجوزُ بلا رَدٍّ، فتكون مُرَكَّبَةً.

وقيل: يجوز بقيدِ عدم أدائِه إلى مهملٍ، كالحِبُكِ[5].

ولا يُحتجُّ بكلام المولَّدينَ، وقُيِّدَ بغير أئمة اللّغة، ولذا استُشهِدَ بقول حبيب[6]؛ لأنه / [ع/ ٦٨] من علماء العربية.

---

(١) ي: وجئتك وطهر.

(٢) ي: [فهو طاهر] ساقط.

(٣) بأنْ أخذ الماضي وهو [قَلَى] من لغةِ مَنْ يقول في المضارع [يَقْلِي] بكسر العين من باب ضرب يضرِب وأخذ المضارع [يَقْلَى] من لغة من يقول في الماضي [قَلِيَ] بكسر العين من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، ذلك لأن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح عينها يجب كون عينه أو لامه حرفاً حلقياً مثل فتح يفتح، وليس كذلك [قلى يقلى]، فحصل التداخل والجمع بين لغتين.

وهكذا الوصف من مضموم العين يكون على فعيل مثل خبُث فهو خبيث، وأما طاهر فهو من طَهَرَ -بفتح العين- يَطْهُرُ- بضمها، أخذ الماضي من لغة من يجعله من باب قتل يقتل، والمضارع من لغة من يجعله من باب حسُن يحسنُ بضمها. انظر: الخصائص لابن جني: ١/ ٣٧٤-٣٧٦، المزهر للسيوطي: ١/ ٢٦٢.

(٤) ع: وقد قيل.

(٥) ي: الجبك.

والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه والجمع حَبيك، وحبائك وحُبُك -بضم الحاء والباء- ومنه [والسماء ذات الحُبك] يعنى طرائق النجوم، أما بكسر الحاء وضم الباء فذلك ثقيل أهملته العرب فلم تستعمله. انظر اللسان: ١٠/ ٤٠٨ [حبك].

(٦) هو حبيب بن أوس الطائي أبو تمام الشاعر المعروف صاحب الحماسة، توفي بالموصل سنة ٢٣١هـ. وفيات الأعيان: ٢/ ١١.

وقد قال أحمد[1]: «كلامُ الشافعيّ[2] في اللّغةِ حُجَّةٌ»[3]، فإن سُمِعَ لغتانِ من شخصٍ[4] كقوله:

وأَشْرَبُ الماءَ مَابي نَحْوهُ عَطَشٌ … إلّا لأَنَّ عُيُونَهْ سَيلُ وادِيها[5]

- فَمِنْ تواطئ القوم إن استويا[6]، وإلا فالقليلة مِنْ مخالطة قوم غيرهم[7].

وممّا يُشبه تداخلَ اللّغاتِ تركيبُ الأَقوالِ، وهو مثلُ إحداثِ قولٍ ثالثٍ في

---

(١) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني الوائلي إمام الحنابلة ولد في بغداد وتوفي فيها سنة ٢٤١ هجرية. الأعلام: ١/ ٢٠٣، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ١٦.

(٢) هو الإمام محمد بن ادريس أبو عبدالله الشافعي إمام الشافعية توفي في مصر سنة ٢٠٤ هجرية. شذرات الذهب: ١/ ٩، وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٥.

(٣) قرر علماء العربية من المتقدمين والمتأخرين أن كلام الشافعي حجة يصلح شاهداً لغوياً ونحوياً وصرفياً، وكانوا يقولون: لغة الشافعي لغة الحجاز ولغة تميم، ونص الإمام أحمد هذا قد ذكره السيوطي مسنداً في الاقتراح: ٥٧، وانظر الكوكب الدري للأسنوي: ٥٥، مناقب الشافعي للبيهقي: ٢/ ٤١، طبقات الشافعية للأسنوي: ١/ ١٣.

(٤) هذا الموضوع عقد له ابن جني باباً بعنوان: "في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً". الخصائص: ١/ ٣٧٠.

(٥) البيت من البسيط، رواه ابن جني عن قُطرُب. والشاهد فيه أن الشاعر استعمل فيه لغتين أولاهما إشباع ضمة الضمير في قوله: "نحوه" حتى كتبها بعضهم "نَحوهو" بالواو، وثانيتهما إسكان الضمير في قوله: "عيونَهْ" وعند السيوطي: "سال واديها". الخصائص لابن جني: ١/ ١٢٨-٣٧١ و٢/ ١٨، والمحتسب له: ١/ ٢٤٤، همع الهوامع للسيوطي: ١/ ٥٩، الدرر اللوامع للشنقيطي: ١/ ٣٤.

(٦) بأنْ كانت اللغتان متساويتين في الاستعمال والكثرة فقد تواضعت القبيلة عليه، لحاجتهم إليه في أوزان الشعر. المزهر للسيوطي: ١/ ٢٦٢.

(٧) فتكون قليلة الاستعمال هي الطارئة عليه والكثيرة هي الأولى الأصلية. المصدر السابق.

الفقه، كما وقع للمازني[1] في تركيبه / [ك/ ٢٢] قولاً من قولَي[2] يونس[3] وسيبويه، حيثُ رَدَّ وصَرَفَ في تام الصّيغة من نحو: يَرَى[4] ويضعُ[5].

فإنَّ يونس يَردُّ ولا يَصرِفُ عكسَ ما لسيبويه، فعند يونس [يُرَيْئِيُ][6]، وعند سيبويه [يُرَيٌّ]، فَيُرَيْئِيٌ -بالصرف والردّ- مركبٌ منهما[7].

وقد يحدث ثالث خارق لهما دونَ تركيب منهما كما في ضمير [لولاي] و[لولاكَ] بالخفض عند البصريين، وبالرفع عند غيرهم[8].

---

(١) هو بكر بن محمد أبو عثمان توفي سنة ٢٤٩هـ من أئمة النحو في البصرة. إنباه الرواة للقفطي: ١/ ٢٤٦.

(٢) ي، ك: قول.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي البصري توفي سنة ١٨٢هـ. بغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٣٦٥، الأعلام للزركلي: ٨/ ٢٦١.

(٤) ك: يرا.

(٥) ي: ويصنع.

(٦) ع: يرئي.

(٧) هذا التلفيق بين المذاهب النحوية قد يحصل كما في المذاهب الفقهية ليحصل مذهب ثالث من ذلك. فالمازني يعتقد مذهب يونس في ردّ المحذوف إلى الكلمة عند تصغيرها وأما سيبويه فلا يردّ، وكان المازني يرى مذهب سيبويه في صرف الممنوع إذا أصبح علماً مثل [جوارٍ] إذا سمى أحدٌ بها وأما يونس فلا يصرفه. فكلمة [يَرى] و[يضع] علماً تُصَغَّرُ عند يونس بردّ المحذوف ولا تُصرف فتقول: ضربت يُرَيْئِيَ، ويُوَيْضِعَ، وأما سيبويه فَيَصرف ولا يردّ فيقول: ضربت يُرَيًّاً ويُضَيْعاً، أما المازني فقد حصل له مذهب مركب من مذهب الرجلين فصرف وردّ فقال: رأيت يُرَيْئِياً ويُوَيْضِعاً برد الهمزة والواو فيهما وصرفهما. انظر الخصائص لابن جني: ٣/ ٧١، الاقتراح للسيوطي: ٩١.

(٨) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. انظر الإنصاف لابن الأنباري: ٢/ ٦٨٧ مسألة رقم: ٩٧.

فَأُحِدثَ أَنَّهُ لا مَحَلَّ له؛ لِعدمِ العامل كضمير الفصلِ، أو أَنَّه منصوبٌ ولا ناصبَ[١]، كما قالوا في مثل: تمييز عشرين[٢]، ولا يبعد في ضمير [لولاك]؛ لأَنَّهُ من ضمائرِ النصب ولا ناصب.

ولا يعدّ نقضاً للإجماع، إذ لا قول أُجمعَ عليه، وإنما هو مسكوت عنه[٣]، وقد جاز في الفقهيات، فتحمل اللّغةُ عليها.

* * *

---

(١) نقل السيوطي هذين الرأيين عن أبي البقاء العبكري في التبيان. انظر الاقتراح: ٩٢.

(٢) نحو عندي عشرون درهماً فالتمييز لا ناصب له على التحقيق وانما هو مشبه بالمفعول. المصدر السابق.

(٣) أي: لم يجمعوا صراحة على منع هذا الوجه.

الكتـابُ الثـالث

فـي القيـاس

وهو: حملُ[1] غيرِ منقولٍ[2] /[ك/٢٣] علَى منقولٍ في معناه[3]، وهو معظم[4] مسائل النحو، ولذا قيل -في حدِّهِ-:

عِلْمٌ مستخرَجٌ بالمقايس، وقيل -في مدحِهِ-:

«إنَّــما النَّحْـــوُ قيـــاسٌ يُتَّبَـــع»

فأُخِـذَ بالسماعِ، وبالقيـاسِ، وبـالانتزاع مـن عِلْـمٍ آخـر، كجعلهـم مُخْـتَلَسَ الحركةِ[5] في حكم المتحرك أخذاً من عِلْمِ العَروض، وكقولهم: الحركات صاعدٌ وعالٍ[6]، وسافلٌ، ومتوسطٌ أخذوه من الموسيقى[7].

فلا يتحقَّقُ إنكار القياس في النحو؛ إذ هـو أغلـب، فإنكـاره إنكـاره، فقيـاس [عمرٍو] على [بِشرٍ] في: [كتب بشرٌ] مسموعاً[8]، وكذا في المنصوبات.

ولولا القياس لانْسَدَّ بـابُ النحـو، بخـلاف اللّغَـة فـلا قيـاس[9] فيهـا، ومـن

---

(١) ي: عمل.

(٢) ك: المنقول.

(٣) انظر الاقتراح للسيوطي: ٩٤.

(٤) ك: معضم.

(٥) وهو الحرف الذي تختلس حركته.

(٦) ك: وعالي.

(٧) ك: الموسقين.

(٨) فإذا قال العربي: كتب بشر فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسمِ مُسمًّى يصح منه الكتابة نحو عمرو وزيد إلى ما لا يدخل تحت الحصر. انظر الاقتراح: ٩٥.

(٩) ك: يقاس.

ثَمَّ(١) / [ع/ ٦٩] لم يُسَمَّ كلُّ مُستَقَرٍّ [فيه](٢) [قَارُورةً]، وكلُّ مستدير [داراً](٣).

وأركان القياس:

أصلٌ، وفرعٌ، وحكمٌ، وعِلَّة جامعةٌ، كرفع مالم يُسَمَّ فاعلُه قياساً على الفاعل، بجامع الإسناد.

وشرطُ الأصل عدمُ شذوذه / [ك/ ٢٤] كاسْتَحْوَذَ واسْتَنْوَقَ(٤)

و[اضْرِبَ(٥) عَنْكَ الهمومَ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرسِ](٦)

وضَمِّ ضميرٍ دُونَ صِلةٍ في نحو:

لَـهُ زَجَـلٌ كأنَّـهُ صَـوتُ(٧) حَـادٍ ... .(٨)

---

(١) ع: ثمة.

(٢) زيادة يقتضيها الكلام.

(٣) ذلك لأن اللغة وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل. الاقتراح: ٩٥.

(٤) وجه الشذوذ في هذين الفعلين تصحيح الواو فيهما وكان حقه أن يقلب ألفاً بعد نقل فتحته إلى ما قبله.

(٥) ي، ك: وأصرف، وقد سقط منهما عجز البيت.

(٦) هذا البيت من المنسرح ينسب إلى طرفة ويقال: إنه مصنوع والشاهد فيه أن الأصل: اضربَنْ عنك فحذف نون التوكيد وهو شاذ في الاستعمال. وطارقها يعرب بدلاً من الهموم، وقونَسُ الفرسِ مقدمة رأسه. نوادر أبي زيد: ١٦٥، الخصائص لابن جني: ١/ ١٢٦، الاقتراح للسيوطي: ٩٧.

(٧) في النسخ المخطوطة: [خَنسُ].

(٨) صدر بيت من الوافر للشماخ بن ضرار يصف به حماراً وحشياً، وعجز البيت:

.... إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ

وفي ديوانه: "له زجل تقولُ أصواتُ حادٍ" فلا شاهد فيه، وفي أكثر المصادر "له زجل=

إِذْ لم يُسكَّن، ولم يُمكَّن بالصلةِ.

والضرورةُ ليست من الشاذِّ، فإِذَن يُقاس عليها فيها[1]، كرخص الفقه، فإنها مقيسةٌ فيها.

وضرورتُهم -وإن كانت أقوى من ضرورتنا؛ لترسلهم- فقد لا يَتَرَسَّلونَ /[ي/ ١٢] ولهم ضرائرُ[2].

كحوليّات زهير[3] السبع في سبع سنين[4]، وأبي حفص[5] كذلك كان[6] يقول: أعملُ القصيدة في أربعة أشهر، وأُحكمها في أربعة، وأُعارضها في أربعة[7]، ثم أَخرج بها على الناس[8]، وكما لا يقاس على الشاذ نُطقاً لا يقاس

=كأنه أصوات حادِ". والشاهد فيه قوله: "كأنه" ضعيف في القياس لأنه ليس على الوصل إذ لم تتمكن فيه واوه، ولا على الوقف حيث لم يسكن الهاء بحذف الواو والضمة بل هو على حذف الواو وإبقاء الضمة منزلة بين المنزلتين ولم تعهد قياساً. والزجل صوتٌ فيه حنين، والحادي سائق الأبل، والوسيقة أنثى الحمار، والزمير صوت المزمار. الخصائص لابن جني: ١/ ١٢٧، الاقتراح للسيوطي: ٩٧، ديوان الشماخ: ١٥٤.

(١) أي: يقاس على الضرورة في الضرورة.

(٢) هكذا جاءت العبارة في النسخ المخطوطة، وأرى أن صواب العبارة "لعدم ترسلهم فقد يترسلون ولهم ضرائر"؛ لأن قوة ضرورتهم تأتي من ارتجالهم الشعر دون ترّسل أو تأنٍّ، ومع ذلك فقد يتأنونِ ولهم ضرائر.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني حكيم الشعراء في الجاهلية. الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٥١، أنساب العرب لابن حزم: ٢٠١، الأعلام للزركلي: ٣/ ٥٢.

(٤) الخصائص لابن جني: ١/ ٣٢٤.

(٥) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢هـ. معجم الشعراء للمرزباني: ٣٩٦.

(٦) ع: لأنه كان.

(٧) ي: في أربعة أشهر. وفي الخصائص: وأعرضها أي: أظهرها.

(٨) انظر الخصائص لابن جني: ١/ ٣٢٤ وفيه: ابن أبي حفصة.

عليه تركاً[1]، فلا يُترَكُ ماضي [يَزِنُ] قياساً على ماضي [يَذَرُ][2].

والجاري على القياس يُقبَلُ القياس عليه وإن قلَّ سماعاً، وعكسه عكسه[3].

فتقول: رَكَبِيٌّ، وحَلَبِيٌّ / [ك/ ٢٥] وقَتَبِيٌّ، في[4] رَكُوبةٍ، وحَلُوبَةٍ، وقَتُوبَةٍ[5]، قياساً على شَنَئِيٍّ[6] في شَنُوءَة، وإن لم يرد غيره، إذ لم يرد ما يخالفه، فهو جارٍ على القياس في أصله إذ هو نظير فَعِلَيَةٍ[7] ثلاثيةً، وتأنيثا، وكونَ حرفِ العلة ثالثاً، وتوارداً[8].

فقد ورد: أثيم وأثوم، ورَجِيم ورَجُوم، ورحيم ورحُوم، ومَشِيٌّ ومَشُوٌّ[9]، ونَهِيءٌ ونَهُوٌّ[10].

---

(١) قال ابن جني: "فإن كان الشيء شاذاً في السماع مُطَّرِداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من [وَذَرَ] و[وَدَعَ] لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: [وَزَنَ] و[وَعَدَ] لو لم تسمعهما" اهـ. الخصائص: ١/ ٩٩.

(٢) ك: يزر.

(٣) أي: الكثير على غير القياس لا يقاس عليه.

(٤) أي في النسب إلى هذه الكلمات.

(٥) وهي الإبل التي توضع الأقتاب على ظهورها.

(٦) في النسخ المخطوطة: شنائِيٌّ.

(٧) وذلك أنهم أجروا فَعولَة مجرى فَعِيلة لمشابهتها إياها في كون صيغة كلٍّ منهما ثلاثية، وثالثهما حرف لين وفيهما تاء التأنيث. الخصائص: ١/ ١١٥.

(٨) أي ترد الصيغتان في موضع واحد.

(٩) ك: ومشنوء. والمشيّ الدواء المسهل.

(١٠) ك: ونهيء ونهوء. والنهيّ الناهي عن الشيء.

فجرت شَنُوءَةَ مُجرى حَنيفة[1]، ومنع فيها ما منع في فَعِيلة، فلا حذف في جليلة، وضَرُورة[2]، وحَرُورة[3].

ولا يقاس على ما كثر سماعه خارجاً عن القياس، كما سمع من[4] نحو: قُرَشِيٌّ، وثَقَفِيٌّ، وسُلَمِيٌّ، في نسب قُريش، وثَقِيف، وسُلَيم، وإن كان أكثر من[5] شَنُوءَةَ؛ لجريانها على القياس وخروج ما ذكر، / [ع/ ٦٩] فلا يقاسُ عليه، سَعِيد، وكريم[6].

ويُحمل الفرع على الأصل كما يحمل النظير على النظير، وهما قياس[7] المساوي.

ويحمل الأصل على الفرع وهو قياسُ الأولَى والضِّدُّ على الضِّدِّ، وهو قياس الأدون[8].

---

(١) أي: جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة.

(٢) مثل ابن جني بصرورة بالصاد المهملة وهو الذي لا يأتي النساء. الخصائص: ١/ ١١٧.

(٣) الحرورة من الحرية ضد الرق أو من الحرارة. اللسان: ٤/ ١٧٨ [حرر]، فيقال في النسب إلى هذه الألفاظ: جليليٌّ، وضرُوريٌّ وحروريٌّ.

(٤) ك: منه.

(٥) ع، ك: منه.

(٦) فيقال: سعيدي وكريمي، ولا يقال: سَعَديٌّ ولا كرَمِيٌّ.

(٧) ع، ي: القياس.

(٨) ع، ي: القياس الأدنى.

وهذه هي أقسام القياس في العربية:

أ ـ حمل فرع على أصل.

ب ـ حمل نظير على نظير.=

فالأول – كحمل الجمع على المفرد إعلالاً وتصحيحاً، كقِيَمٍ، ودِيَمٍ، وزِوَجَةٍ، وثِوَرَةٍ(1).

والثاني – إمّا لفظاً:

كزيادةِ [إنْ] بعد [ما] المصدرية الظرفية، والموصولة، حملاً على [ما] النافية، ودخول لام الابتداء على [ما] النافية حملاً على [ما] الموصولة، وتأكيد الفعلِ(2) بعد [لا] النافية حملاً على الناهية(3)، وحذفِ فاعل [أَفْعِلْ به] تعجباً حملاً على فعل(4) الأمر، وبناءِ [حذامِ](5) حملاً على [دَرَاكِ]، وبناءِ [حاشا](6) الاسمية حملاً على الحرفيةِ، وإدغامِ الحرفِ المقارب في المخرجِ.

وإمّا معنىً: نحو: غَيرُ قائمٍ الزيدانِ(7)، وإهمال [أنْ] المصدرية(8) حملاً على [ما] المصدرية.

وإمّا في اللفظ / [ي/ ١٣] والمعنى:

= ج ـ حمل أصل على فرع.

د ـ حمل ضد على ضد.

انظر: الاقتراح: ١٠١.

(١) ومفرداتها: قيمة وديمة وزوج وثور. انظر الخصائص لابن جني: ١/ ١١٢-٣٠٣.

(٢) أي: تأكيده بنون التأكيد.

(٣) ع: لا الناهية.

(٤) ي، ك: مفعول.

(٥) أي: على الكسر.

(٦) ي: حاش.

(٧) قال السيوطي: "حملاً على ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر" اهـ. الاقتراح: ١٠٦.

(٨) أي: اهمالها مع المضارع.

كحمل التفضيل على التعجب في عدم رفع الظاهر، وحملِ التعجب عليه في التصغير؛ لاتفاقهما وزناً، وأصالة، وزيادة.

والثالث[1] -/ [ك/ ٢٧] كإعلالِ المصدر لإعْلالِ فعله، كقمت قياماً، وتصحيحِهِ لتصحيحه، كقاومت قواماً[2]، ونصبِ [الوجه] بعد الحَسَنِ حملاً على منصوب الضارب، المحمول في جرّه عليه؛ لأن العرب إذا شَبَّهَت شيئاً بشيء مكنت الشبه[3] بينهما، كما بين المضارع والاسم، إعراباً وإعمالاً، والوصل بالوقفِ وعكسِهِ، والنصبِ بالجرِّ وعكسه، والمعتلِ بالصحيح نحو:

وَمَــنْ يَتَّــقْ[4] فــإنَّ اللهَ مَعْــهُ ....[5]

وعكسه نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾[6] [القيامة]،

---

(١) ي: والسادس.

(٢) الخصائص لابن جني: ١/ ١١٢-٢٠٣، الاقتراح: ١٠١.

(٣) ع: الشبهه.

(٤) ع: يتق الله.

(٥) صدر بيت من الوافر وعجزه:

.... وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَــابٌ وغَــادِي

والشاهد فيه قوله: [يتقْ] حيث سكن القاف وهي عين الفعل وسلط الجازم عليها وقياسها الكسر قياساً على الصحيح. ومؤتاب: راجعٌ من إئتاب مثل آب إذا رجع، وغادي: جائي. انظر المحتسب لابن جني: ١/ ٣٦١، الخصائص له: ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣١٧-٣٣٩، الصاحبي: ٢٨، لسان العرب: ١/ ٢١٨ [أَوَبَ]، شرح الشافية: ٢/ ٢٩٩.

(٦) قرأ الجمهور [يُحْيِيَ] بفتح الياء، وقرأ طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان بسكون الياء وهي موضع الشاهد هنا حيث أن الفتحة حركة اعراب غير لازمة. راجع المحتسب لابن جني: ٢/ ٣٤٢، تفسير البحر المحيط: ٨/ ٣٩١، الاقتراح: ١٠٣، معجم القرآت القرآنية: ٨/ ١٤.

وكحمل الياء[1] على الألف في نحو:

كَـأَنَّ أَيـدِيهنَّ[2] بالقَـاعِ القَـرِقْ[3] ....[4]

وعكسه نحو:

.... ولا تَرَضَّـــاهَا ....[5]

وكاشتراطهم اتحادَ الزمان في الفعلين المتعاطفين حملاً على التَّثْنيَةِ في اشتراط الاتحاد، ويمكن أنّه من حمل النظير اعتباراً بكون العطف في الفعل نظير التثْنِيَةِ في الاسم[6].

والرابع[7] -كالجزم / [ك/ ٢٨] بـ[لن] حملاً على [لم] مع تضادهما

---

(١) ي: الهاء.

(٢) ي: ايهديهن.

(٣) ي، ك: الفرق.

(٤) قاله رؤبة وهو من الرجز وبعده:

.... أيـدي نسـاء يتعـاطين الـوَرِقْ

يصف الإبل بسرعة السير، والقرق الأرض المستوية والورق الدراهم والشاهد فيه إسكان الياء في [أيديهن] تشبيهاً لها بالألف في عدم تحمله الحركة. ديوان رؤبة: ١٧٩، المحتسب لابن جني: ١/ ١٢٦، الخصائص له: ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٩١، الخزانة: ٨/ ٣٤٧.

(٥) هذا جزء من بيت لرؤبة من الرجز وتمامه:

إذا العَجـوزُ غَضِـبَتْ فَطلِّـقْ ولا تَرضَّـاها ولا تَمَلَّـقْ

والشاهد فيه عدم حذف الألف للجازم تشبيهاً لها بالياء حالة الإشباع. ديوان رؤبة: ١٧٩، الخصائص لابن جني: ١/ ٣٠٧، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٠٤-١٠٦، الاقتراح: ١٠٤، الخزانة: ٨/ ٣٥٩.

(٦) وهو رأي أبي حيان نقله عنه السيوطي في الاقتراح: ١٠٥.

(٧) وهو حمل الضد على الضد في القياس.

/ [ع/ ٧٠] استقبالاً ومُضياً[١]، ولم يضربِ الرَّجُلُ حملاً على الجرّ، واضربِ الرجلَ حملاً على الضدّ بواسطةٍ؛ لحمله على [لم يضرب الرَّجلُ] المحمولِ على الجرّ[٢].

ويجوز حمل فَرع على أصل متعدّد كأيّ[٣]، أعربت في الاستفهام والشرط حملاً على بعضٍ، وكُلٍّ: نظيرٍ ونقيضٍ[٤].

والمقيس على كلام العرب منه، إعراباً[٥]، وتصريفاً كبناء نحو: شَمْلَلَ من خَرَجَ وضَرَبَ ودَخَلَ بتضعيف الأخير[٦] ومثال: صَمَحْمَحَ من ضَرَبَ ضَرَبْرَب[٧] وقَاسُوا على المقيس واستُظْهِرَ[٨] كحمل الصفة المشبهةِ على الوصفِ[٩] عند الجريان على غير من هو له في إبراز الضمير، وقد كان الوصف محمولاً على الفعل، حيث يُجَرَّدُ[١٠] عند رفعه الظّاهر.

---

(١) لن لنفي الاستقبال ولم لنفي المضي.

(٢) في المثال الأول حُمِلَ الجزمُ على الجر وفي الثاني حمل الجزمُ على الكسرِ الذي هو مقابل الجر. الاقتراح: ١٠٧.

(٣) ع: وكأي.

(٤) أعربت أَيٌّ حملا على نظيرتها بعضٍ وعلى نقيضتها كُلٍّ. الاقتراح: ١٠٧.

(٥) ع: إعراباً منه.

(٦) أي: الحرف الأخير، فتقول: خرجَجَ وضربَبَ ودَخْلَلَ –يقال: شملل الرجل إذا أسرع كما في اللسان: ١١/ ٣٧١ [شمل].

(٧) ك: ضريب. والصمحمح من الرجال الشديد. كما في اللسان: ٢/ ٥١٩ [صمح].

(٨) أي: جعل جواز القياس على ما ثبت بالقياس هو الظاهر. الخصائص لابن جني: ١/ ١٨٦، الاقتراح: ١١٠.

(٩) وهو اسم الفاعل.

(١٠) فلا تلحقه العلامات.

وكجعل [لا] أصلاً لـ[لات]، وفرعاً لـ[لَيسَ][1].

ويجوزُ القِياسُ على المختَلَفِ فيه اعتباراً للقول به لدليل / [ك/ ٢٩]، فهو عند قائله كالمتَّفَق عليه، كقياس [إلا] على [يا] بجامع[2] الحرفيّة، والقيامِ مقَامَ فِعلٍ، وعملُ [يا] نصباً مختلَفٌ فيه[3].

وعِلَلُ الفقهِ أماراتٌ فيصحُّ تخلفها، وعلل النحو أقربُ منها للعلل العقليَّة فهي غير مدخولة، وحيث لا تظهر العلَّةُ[4] فيقال في النحو / [ي/ ١٤] مسموعٌ وفي الفقه تَعبُّد[5].

وفائدة العِلّةِ العلم بأنَّ الحكم في غاية الوثاقة.

قال ابن جنّي: «وهل يحسن الظنّ لعاقل أنَّ اطِّراد رفع الفاعل -مثلاً- وقع منهم على غير رويَّة ؟»[6].

قال سيبويه: «وليس شيءٌ مما يضطرّون إليه إلا وهم يحاوِلُونَ به وجهاً»[7].

ثم اعلم أنَّها على قسمين:[8]

أ- مُظْهِرةٌ حكمةً، وسَمَّاها بعضهم: عِلَّةَ العلَّةِ، وبَعضهم: مُتِمِّمَ العِلَّةِ، أي:

---

(١) الاقتراح: ١١١.

(٢) ي: على ما يجامع.

(٣) من العلماء من قال أن [يا] عاملة ومنهم من يقول: العاملُ فعل مقدر. الاقتراح: ١١١.

(٤) الخصائص لابن جني: ١/ ٤٨-٥٣.

(٥) ي: مقيد.

(٦) ي: رؤية. وانظر الخصائص: ١/ ٤٨-٥٣-١٤٤.

(٧) كتاب سيبويه: ١/ ٣٢.

(٨) الاقتراح: ١١٥.

بإظهار حكمتها، فهي شرح لها، يصح الاستغناء بها كأن يقال في العلّةِ[1]: رُفِعَ زيدٌ لأنّه فاعل، فيقالُ في حكمةِ ذلك: إنما ارتفع الفاعلُ لأنه أسند إليه / [ك/ ٣٠]، فلو بدأت بهذا لأغنى.

وقد تكون الحكمةُ صالحةً لتتميم[2] العلّة والحكمة، كتعليلِ رفع الفاعلِ بالفرق بينه وبينَ المفعول.

ب-وعلّةٌ موجِبَةٌ؛ لطرد[3] كلامهم وسَوقِه / [ع/ ٧٠] على قانون لغاتهم، وهذا القسمُ هو الأكثر، وأقسامُه كثيرةٌ والمشهورُ منها أربعةٌ وعشرون نوعاً[4]:

١- علّةُ سماعٍ: كثَدْيَاء، ولم يسمع أثدى، ولا مانعَ غيرُ عَدمِ السَّمَاعِ[5].

٢- وعلّةُ تشبيهٍ: كإعرابِ الفعلِ وبناءِ الاسمِ.

٣- وعلّةُ استغناءٍ: كتَرَكَ عن وَدَعَ[6].

٤- وعلّةُ استثقالٍ: كالموجِبَةِ لِحذفِ واو [يعد].

٥- وعلّةُ فَرقٍ: كرفعِ الفاعلِ ونصب المفعول، وفتحِ نون الجمع وكسرِ نون المثنى.

---

(١) ع، ي: علة.

(٢) ع: لتعميم.

(٣) ي: الطرد.

(٤) الاقتراح: ١١٥.

(٥) امرأة ثدياء: عظيمة الثديين، وهي فَعلاءُ لا أَفعلَ لها لأن هذا لا يكون في الرجال، ولا يقال: رجل أثدى. اللسان: ١٤/ ١٠٩ [ثدي].

(٦) ع: ورَعَ.

٦- وعلّةُ توكيدٍ: كتأكيدِ الفعل بالنونِ، لتأكيدِ إيقاعه أو رفعه[١].

٧- وعلّةُ تعويضٍ: كَاللَّهُمَّ[٢].

٨- وعلّةُ تنظيرٍ: كالكسر للساكنِ بالجزم حملاً على الجرّ، إذ هو نظيره[٣] في الاختصاص.

٩- وعلّةُ نقيضٍ: كحمل [لا] / [ك/ ٣١] على [إنَّ].

١٠- وعلّةُ حملٍ[٤]: كتذكير الفعل المؤنث حملاً على المعنى، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾[٥] [البقرة: ٢٧٥]، [أي: وعظ][٦].

١١- وعلّةُ مشاكلةٍ: كـ﴿سَلَاسِلَ﴾ [الإنسان: ٤].

١٢- وعلّةُ معادلةٍ: كما في أحمد ومسلمات[٧].

١٣- وعلّةُ مجاورةٍ: نحو [هذا جُحْرُ[٨] ضَبٍّ خَربٍ][٩]، وضم لام ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

١٤- وعلّةُ وجوبٍ: كرفعِ الفاعل.

---

(١) ع، ي: وانتزاعه.

(٢) الميم عوض عن حرف النداء والأصل: يا اللهُ.

(٣) ك: نظير.

(٤) ي: عمل.

(٥) ك: موعضة.

(٦) ك: ما بين القوسين ساقط.

(٧) قال السيوطي: "جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم"اهـ. الاقتراح: ١١٦.

(٨) ك، ي: حجر.

(٩) الخصائص: ١/ ١٩١.

١٥- وعلّةُ جوازٍ: كأَسباب الإمالةِ.

١٦- وعلّةُ تغليبٍ: مثل ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴿١٢﴾﴾ [التحريم: ١٢].

١٧- وعلّةُ اختصارٍ: كالترخيم.

١٨- وعلّةُ تخفيفٍ: كالإدغام.

١٩- وعلّةُ أَصلٍ: كاستحوذ، ويُؤَكْرِمُ، وصرفِ ما لا ينصرف.

٢٠- وعلّةُ أولى: كتقديم الفاعل على المفعول.

٢١- /[ي/ ١٥] وعلّةُ دلالةِ حالٍ: كـ[الهلالُ] -عند استهلاله- أي: هذا الهلالُ.

٢٢- وعلّةُ إشعارٍ: كـ[مُصْطَفَونَ][1].

٢٣- وعلّةُ تضادٍّ: كمنع إلغاء الفعل القلبي عند تأكيده، للمضادة بين الإلغاء والاعتناء.

٢٤- وعلّةُ تحليلٍ: -ذكرها ابن الخشّاب وغيره[2]- وفسّروها /[ك/ ٣٢] بـ[كيف] حيث حُلَّتْ[3] شُبْهَةُ القائل بحرفيتها لموالاتها[4] الفعلَ وتمامِ الكلام بها[5].

---

(١) بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألف.

(٢) انظر المرتجل لابن الخشاب: ٢٦.

(٣) ك: حُلّت.

(٤) ي: بموالاتها.

(٥) هناك من ادعى حرفيتها فاستدلوا على اسميتها بالتحليل بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل. الاقتراح: ١١٨.

وتفسير أبي حيّانَ[1] لها بـ[قُسِيّ] جمعُ قوس[2] على فُعُولٍ كفُرُوخٍ[3]، ثم قلبت عينه للامه، وصار إلى قِسِيّ – بعيدٌ؛ إذ لا حَلَّ، وقد خالف تفسيرَ من ذكرها[4] من المتقدمين.

ويمكن أن يمثل لها[5] بـ[مَرْمَوِيّ] حيث خالف كرسيّاً.

وأكثر العلل موجِبَة، وقد تكون مُجوِّزَة /[ع/ ٧١] كما في الإمالة، وواو ﴿أُقِّتَتْ﴾[6] [المرسلات: ١١]، والوصف الذي يصحّ حالاً ونعتاً[7].

قال ابن جني[8]: «وهذا الضرب وإن كان يسمى علّة فهو[9] في الحقيقة سببٌ».

---

(١) هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي صاحب تفسير البحر المحيط وله مؤلفات كثيرة توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ. فوات الوفيات: ٤/ ٧١، بغية الوعاة: ١/ ٢٨٠، الأعلام: ٧/ ١٥٢.

(٢) يجمع قوس على قِسِيٍّ –بكسر القاف– وقُسِيٍّ –بضمها، وعلى أقواس وقياس، والجمعان الأولان مقلوبان عن قُوُوْس على وزن فُعُوْل وإن كان لم يستعمل واستغنوا عنه بقسي فلم يأت إلا مقلوباً بقلب العين وهي الواو إلى اللام. انظر: تاج العروس: ٤/ ٢٢٤.

(٣) ي: كفروح.

(٤) الضمير يعود إلى علة التحليل.

(٥) الضمير يعود إلى علة التحليل.

(٦) الآية: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾. والأصل [وُقِّتَتْ] فلما ضمت الواو ضماً لازماً جاز قلبها همزة.

(٧) مثل مررت بزيد رجل صالح ورجلاً صالحاً. الاقتراح: ١٢٠.

(٨) عبارة ابن جني: "وضرب آخر يسمى عِلَّةً وإنما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب". الخصائص: ١/ ١٦٤.

(٩) ي: وهو، ع: هو.

ثم العِلَّةُ الموجِبَةُ قد لا يُتَصَوَّرُ رَفعُ حكمها كإعراب الفتى[1]، وهو لاحق بعلل المتكلّمين؛ لعدمِ قبولها النَّقضَ، ومنها ما يُتَصَوَّر، لكنْ يُستثقل[2] كحركاتِ المنقوص، وقد يمكن أن يكونَ منهما كبقاء واو عُصفور في الجمع مع / [ك/ ٣٣] بقاء الكسر أو التبديل[3]، وكذا قلب الألف بعد ضمٍّ أو كسرٍ مع البقاء والتحويل؛ وكذا واو [ميزان][4].

وجعلوا من الأوَّل الجمع بين الألفين للزوم وقوع الألف[5] بعد السكون، وهو عندي من الثاني.

وثبوتُ الحكمِ في محلّ النَّصِّ قيل به[6]، وقيل بها[7]، وأُلزِمَ الأوَّلُ فَقْدَ العلّةِ فلا يمكن الإلحاق[8]، وأجيب: بأنها موجودة، لكنها لا يُستند إليها لِضَعْفها؛ لأنها مظنونةٌ، والنّصُّ قطعيٌّ[9]، فلا يُعدل عن الأقوى.

ولا يثبت بهما؛ للتناقض [بين القطع والظن؛ لأنَّ الحكم تابع لموجبه، ومُنِعَ

(١) في وجوب كونه بحركات مقدرة أبداً.

(٢) ي: يشتغل.

(٣) عصفور يجمع على عصافير ويجوز إبقاء الواو بعد الكسرة فتقول: عَصَافِوْر مع المشقة والكراهة.

(٤) ويجوز على كُرْهٍ [مِوْزان] لأنه من الوزن.

(٥) أي: الألف الثانية. انظر الاقتراح: ١٢١.

(٦) أي: بالنص.

(٧) أي: بالعلة. انظر الاقتراح: ١٢٢.

(٨) معنى هذا أن القول بثبوت الحكم بالنص لا بالعلة يؤدي إلى سدّ باب القياس لأن هذا القول يبطل تأثير العلة فيبطل الإلحاق. انظر الاقتراح: ١٢٢.

(٩) وهو كلام العرب.

التناقضُ][1] بأن الحكم مُثبَتٌ بالنص، والعلّة داعيةٌ، ونحن نقطع على الحكمِ بكلامِ العرب، ونَظنُّ أنَّ هذهِ العلّةَ داعيةٌ للواضع فلم يتّحد محلُّ القطعِ والظنّ، أمّا الملحَقُ[2] فيثبت بها لانْفرادها.

والعلّةُ بَسِيطَةٌ ومركبةٌ[3]:

فالأوّل –كالاستثقال، والجِوارِ، والمشابَهَةِ[4].

والثاني –كقلب / [ك/ ٣٤] واو ميزان؛ لسكونها[5] وكسر ما قبلها.

ومن شرط العلّةِ إيجابها الحكمَ[6]، كالالتباس / [ي/ ١٦] في حمل الفعل على الاسم في الإعراب، لا لامِ الابتداء والابهامِ والتخصيصِ؛ إذ ليست موجِبَةً في الأصلِ[7].

وفي التعليل بالعلّة القاصرة خلافٌ كتسكين الفعل المسند إلى الضمير؛ لتوالي أربع حركات، فالسكون عام، والعلّةُ قاصرة على الثلاثي الصّحيح، وبعض الخماسيّ.

---

(١) ك: ما بين القوسين ساقط.

(٢) وهو الفرع المقيس على الأصل.

(٣) ع: واو العطف ساقطة.

(٤) العلة البسيطة: هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بهذه الأمور الثلاثة ونحوها.
والعلة المركبة: هي المكونة من أوصاف عديدة كما مثل لذلك المؤلف. انظر تفصيل ذلك في الاقتراح: ١٢٣.

(٥) ي: سكونها.

(٦) أي: في المقيس عليه.

(٧) إذ أن الموجب لإعراب الاسم قبوله لصفة واحدة ومعانٍ مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب. الاقتراح: ١٢٤.

قال ابن جني: وكتعليل النصب بجاء وعسى في نحو: [ما جَاءَتْ حَاجَتَك][1] و[عسى الغُوَيرُ أَبْؤُسَاً][2] مع قَصْرِهِمَا على هذين الموضعين[3].

قلت: هذا عكس ما قيل، إذ فيه تخلّف الحكم عن العلّة.

وَوَجْهُ صحة التعليل بالعلّة القاصرة بمشابهتها المتعدية في الإخالة[4] والمناسبة، وزادت[5] بظاهر النقل، فإن لم يكن علماً للصحّة / [ك/ ٣٥] فلا يكون علماً للفساد، وليست فائدتها مقصورة على التعدية، بل من فوائدها الإخالة، ومعرفة الفرق بين النّصوص التي يعرف معناها والتي لا يعرف، وتفيد منع ردّ غير المنصوصِ إليه، وأنّ الحكم ثبت[6] في المنصوص عليه بهذه العلّة.

والأصح جواز التعليل بعلّتين[7]، كقلب واو مُسْلِمِيَّ؛ للاجتماع مع الياء؛ وللكسر اللازم لما قبل ياء المتكلِّم، فهي بسببِ الإدغام كالموالية لياء المتكلم.

---

(١) قال ذلك الخوارج لابن عباس حين أرسله إليهم عليٌّ وفيه أن [جاء] عملت عمل صار التي من أخوات كان وحاجتك منصوب خبرها واسمها ضمير يعود على ما. انظر: كتاب سيبويه: ١/ ٥٠، ٢/ ١٧٩، ٣/ ٢٤٨، شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٩٠.

(٢) هذا مثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق وبات بالغوير في الطريق وصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، وفيه مجيئ خبر عسى اسماً مفرداً وهو أبؤساً.
انظر: الخصائص: ١/ ٩٨، مجمع الأمثال: ٢/ ١٧، مغني اللبيب: ٢٠٣.

(٣) فلا يجوز أن يجريا مجرى [صار] في غير هذين الموضعين. الاقتراح: ١٢٥.

(٤) أي: في الظن والحسبان.

(٥) أي: على العلة المتعدية.

(٦) ي: يثبت.

(٧) الخصائص: ١/ ١٧٤.

وكذا [لاسيّما] فهي كميزان وطيّ وليّ من طويتُ ولَويتُ[1]، فإن اختلف المعلِّل أُخذ بأقوى العلتين، فإن استويا جُمِعَا؛ إذ لا ينكر[2] اعتقادهما جميعاً.

وقد تكثر العِلَلُ، كتعليلِ تنزيلِ الفاعلِ منزلة الجزء من فعله:

١- بتسكين الفعل له.

٢- ومنع العطف عليه ضميراً[3].

٣- ووقوع[4] الإعراب / [ك/ ٣٦] بعده[5].

٤- وتأنيث الفعل لتأنيثه.

٥- وقولهم: كُنْتِيٌّ[6].

٦- وحَبَّذا[7].

٧- ولا أحبذه[8].

٨- وَفَحَصْطُ[9].

---

(١) هي سِيٌّ وأصلها سِوْيٌ قلبت الواو ياء لعلتين إحداهما -لأنها ساكنة بعد كسرة مثل ميزان وثانيتها لأنها ساكنة قبل ياء مثل طيّ وليّ والأصل طَوْيٌ ولَوْيٌ وهما مصدرا طويتُ ولويتُ. الخصائص: ١/ ١٧٧.

(٢) ك: ولا يتكر.

(٣) ع: [ضميراً] ساقطة. أي: إنْ كان ضميراً متصلاً فلا يعطف عليه إلا بعد تأكده بمنفصل.

(٤) ع: أو وقوع.

(٥) كما في الأمثلة الخمسة مثل يضربون فإن علامة رفعه ثبوت النون وعلامة نصبه وجزمه حذفها وهي بعد الفاعل.

(٦) وذلك في النسب إلى كنتُ فتكسر التاء لياء النسب.

(٧) وذلك في تركيب الفعل مع فاعله وإعراب حبذا كلها مبتدأ.

(٨) ك: ولا أحبذ.

(٩) وهي فحصتُ.

بإبدال التاء طاءً لمجاورة الصّاد، فهذه ثمان علل، وحملُها على العلل المؤثرة حتّى يمنع اجتماع علّتين –قياس مع الفارق.

ويصحّ التعليل بعلّتين متضادّتن لحكمين متضادّين[1] في محل واحد، كما في باء التَّعدية أنّها من الفعل كالهمزة، ومن المجرورِ لعدم جَوازِ الفصل[2]، ومنه القَوَدُ، والحَوَكَةُ، عُلِّلَ القلبُ في أمثاله بالحركةِ، وعلَّلوا عدم القلب حيث وُجدَ بالحركة، بناءً على أنَّها / [ي/ ١٧] بعدَ الحرف، فهي كألف جَوَاد[3]، مانعة من قلب حرف العلّة، وهو مأخذٌ[4] غريب!

وهل يصحّ الدَّور؟[5]

أجازه المبرّد[6]، وعلّل[7] سكون الفعل بدفع توالي أربَع متحركات، وعلّل تحريك الضّمير بسكون ما قبله علَّل ما قبله علّل هذا بهذا، ثم دار فاعتلّ لهذا بهذا[8].

---

(١) ع: مضادّين.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٤٢، الاقتراح: ١٣٠.

(٣) شبهوا حركة العين بحرف اللين فكأن فَعَلا فَعَال مثل جَواب وهَيَام. الخصائص: ١/ ١٢٣-١٢٤، الاقتراح: ١٣٠.

(٤) ك: مأخوذ.

(٥) الدور: توقف شيئين كل واحد منهما على الآخر، والمراد هنا دور الاعتلال بأن يعلل الشيئ بعلة معللة بذلك الشيئ، قال ابن جني: "هذا موضع طريف". الخصائص: ١/ ١٨٣.

(٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري أبو العباس المبرد توفي سنة ٢٨٦ هجرية. نزهة الألباء: ٢١٧، بغية الوعاة: ١/ ٢٦٩.

(٧) ع، ك: علل.

(٨) الخصائص: ١/ ١٨٣.

وأَحسن منه /[ك/ ٣٧] ما فعله سيبويه، علَّل جرّ معمول اسم الفاعل ونصب /[ع/ ٧٢] معمول الصّفة المشبهة(١) بحمل كلّ على الآخر(٢).

ومسألة المبرّد ضعيفة؛ إذ الشيء لا يكون عِلّة لنفسه فكيف يكون عِلَّةً لعلّته؟(٣).

وتعارض العلل ضربان:

١- اتحاد موجَبِها، وهو السّابق في التعليل بعلَّتين(٤).

٢- واختلاف الموجَبِ(٥)، كإعمال [ما] وإهمالها(٦) لشَبَهها بليس في نفي الحال، والدخول [على الجملة الاسمية، وشبهها بهل في الدخول بمعناها](٧) على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرتها لكلٍّ من الجزأين(٨).

وكذا [ليتما] أُهملت وأعملت حملاً على [أخواتها، أو حملاً على](٩) حروف الجرّ مع قوّة شبهها بالفعل في الإفراد وعدد الحروف(١٠).

---

(١) ع: [المشبهة] ساقطة.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٩٤-١٩٥، الخصائص: ١/ ١٨٣.

(٣) هذا التعقيب لابن جني في الخصائص: ١/ ١٨٤.

(٤) وهو حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر.

(٥) أي: حكمان في الشيئ الواحد المختلفان بعلتين مختلفتين. الخصائص: ١/ ١١٦.

(٦) أهل الحجاز على إعمالها وبنو تميم على إهمالها.

(٧) ك: مابين القوسين ساقط.

(٨) الخصائص: ١/ ١٦٧.

(٩) ع، ي: ما بين القوسين ساقط.

(١٠) مثل: قلما وطالما. الخصائص: ١/ ١٦٧-١٦٨.

وكـذا هَلُـمَّ اسـمُ فعـل، أو فعـلٌ[1]، فـلا تلـحقهـا الضـمائِر، أو تلـحقهـا، وقـد تجاذبها[2] علتا الحال والأصل.

وتصحّ عدميّةً كبناءِ الضمير باستغنائه عن الإعراب[3].

---

(١) أجرى أهل الحجاز هلمّ مجرى صه فهي اسم فعل لا تلحقها علامات التثنية والجمع والتأنيث. وألحقها بنو تميم بالأفعال فألحقوا بها العلامات. الخصائص: ١/ ١٦٨، الاقتراح: ١٣٢.

(٢) ع: تجاذبها. ك: تجاذبا.

(٣) وذلك لاختلاف صيغه. الاقتراح: ١٣٣.

خاتمة

أ- العلل تَعليميّة[١]: وهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلامِ العرب، كأخذ / [ك/ ٣٨] اسم الفاعل مطرداً [من فَعلَ، اعتماداً على قولهم: رَكبَ فهو راكب، وقد رأيناه مطّرداً][٢] فأجريناه فيما لم نسمع، وكذا النّصب بأَنْ، ورفع الفاعل[٣].

ب- وعلل قياسيّة: كتعليلِ النصب بإِنَّ؛ لشبهها بالفعلِ المُقَدَّمِ المفعولِ[٤].

ج- وعلل جَدَلِيَّة: وهي تكون بعد ما سبق كأن يقال: من أين أشبهت[٥] إنَّ الأفعالَ ؟، وهلا شُبِّهَتْ بما أُخِّر مفعوله، فكلّ ما أجيب به عن هذا فهو داخل في علَّة الجدلِ والنظرِ[٦].

---

(١) في النسخ المخطوطة: تعليلية، والصواب ما أثبته من كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٦٤، فهو الذي قسم العلل النحوية إلى ثلاثة أضرب.

(٢) ع: ما بين القوسين ساقط. وفي ي: مطرد.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٤) فهي تشبه الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله نحو: [ضرب أخاك محمد]. الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٥) ك: اشبههت.

(٦) ي: والنظير.

مَسَالك العلّة(١)

منها الإجماعُ(٢): كَإجماعهم على علّة تقدير الحركات بالتعذُّرِ والاستثقالِ في المقصُور والمنقوص.

ومنها النّص: كقولِ العربيِّ: أليسَ(٣) مَعْنَاهُ الصَّحيفَةَ ؟(٤)، وقَولِ عُمَارَة بن عَقيل: إنَّه أوزَنُ، أي: أثقل على النفس، أعني تنوينَ [سَابِقُ] مع نصب [النَّهارَ]، حين قيل له: ما تريد بقراءَتِكَ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٤٠]؟ / [ك/ ٣٩] قال: أريدُ [سابقٌ النَّهارَ]، فقيل: هَلَّا قُلتَه ؟ فقال: لو قُلتُه لكان أَوزَنَ، أي: أثقلَ على النفس، فأُخِذَ منهُ صحَّةُ قولنا: أصل كذا كذا، وعلة كذا كذا، وترك الأقوى طَلباً للتخفيف(٥).

وقال بعضهم: اللهُمَّ ضَبُعَاً / [ع/ ٧٢] وذِئباً، قال سيبويه: فقلنا ما أرَدتَ ؟ فقال: أردتُ اللَّهُمَّ اجمَعْ(٦).

---

(١) وهي الطرق التي تعرف بها العلة.

(٢) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٣) ع: ليس.

(٤) حكى ذلك الاصمعي عن أبي عمرو قال: سعمت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة ؟. الخصائص: ١/ ٢٤٩.

(٥) انظر: الخصائص: ١/ ٢٤٩.

(٦) قال سيبويه: "وهذه حُجَجٌ سُمعتْ من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب، من ذلك قول العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: "اللهم ضَبُعا وذئباً" إذا كان يَدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون ؟ قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضَبُعَاً وذئباً وكلهم يفسر ما ينوي". كتاب سيبويه: ١/ ٢٥٥، الخصائص: ١/ ٢٥٠.

ومنها الإيماء: كقول النّبيِّ صلى الله عليه وسلّم لقَوم قالوا له: نَحْنُ بَنُو غَيَّان: «بـل أنـتم بنُـو رَشْـدَان»[1]، إشـارة إلى زيـادة الألـف والنـون، وكـذا قـولُ الفرزدق:

وَعَيَنَـــانِ قَـــالَ اللهُ كُونَـــا فَكانَتَـــا
فَعُـولَانِ بالألبـابِ[2] مَـا تَفْعَـلُ الخَمْـرُ[3]

في مَجلسِ ابن أبي إسحاق[4]، فقال له: ما عَليك لو قلت: فَعُولَيْنِ ؟، فقال الفرزدق: لو شئتُ أَنْ أُسَبِّحَ لسَبَّحتُ، ونَهَضَ[5] فلم يَعْرف أحدٌ مِن المجْلِس ما أَرَادَ، ومُرَادُه لو نصب لاقتضى أنّ اللهَ أمَرَهُمَا بَعْدَ خلقهما أن تفعلا، والمُرادُ أنهما يفعلان / [ك/ ٤٠] فكان تامَّةٌ.

---

(١) قال أبو داود: وغيَّر النبي صلى الله عليه وسلم اسم العاص وعزيز وعتلة وشيطان وسمى حرباً سلماً وبنو الزنية سماهم بني الرَّشدَة، وسمى بني مُغْويَة بني رِشْدَةَ. انظر سنن أبي داود كتاب الآداب باب تغيير الاسم القبيح: ٤/ ٢٨٩، الخصائص: ١/ ٢٥٠.

(٢) ك: بالباب.

(٣) البيت من الطويل لذي الرُمَّة والذي أنشده الفرزدق في مجلس ابن أبي إسحق، والشاهد فيه قوله: [فعولان] يجوز فيها الرفع نعتاً للعينين، أو خبراً لمبتدأ محذوف على الاستئناف، والنصبُ خبراً للكون. شرح ديوان ذي الرمة للباهلي: ١/ ٥٧٨، الخصائص: ٣/ ٣٠٢، الأشباه والنظائر: ٣/ ١٢٥، الاقتراح: ١٣٩.

(٤) هو عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق توفي بالبصرة سنة ١٢٧هـ وقيل سنة ١١٧هـ. نزهة الألباء: ١٨، بغية الوعاة: ٢/ ٤٢.

(٥) أي: الفرزدق.

ومنها السَّبر والتقسيم: بأن يذكر جَميع الوجُوه المحتملة، لا الغير[1] المحتملة، ثم يسبرهَا، أي: يختبرها، فَيُبقِي منها ما يَصْلُح للتعليل[2]، كَأن يقول في [مروان]: إمّا يكون فَعْلان، أو مَفْعَالاً، أو فَعْوَالاً، لا يجوزُ مَفْعَالٌ ولا فَعْوَال؛ لعدم وجُودِهما في كلام العرب، فتَحَتَّمَ فَعْلانُ، ولا يذكر في السبر فَعْوَان[3] ونَحْوَهُ[4] مِمَّا لم يقرب من الوجُودِ، بخلاف مَفْعَال –مفتوح الميم– فإنَّه قريب من مكسورها كمِحْرَاب.

فإن لم يَصْلح من الأقسام شيءٌ بطل الحكم كقولك: اللام في خبر لكنَّ ليس للتأكيد، إذ هي مع إنَّ[5] لاتفاقهما فيه[6]، وَلا لِلقَسم لأنّها فيما يُلاقيه وهي إِنَّ، ولكنَّ لا تلاقيه فبطلَ دخولُ اللام في خبر لكنَّ[7].

وقد يكون السَّبرُ فيما يليقُ بالحكم، كَأنْ تقول: النَّصْبُ بعد إلَّا ليسَ لأنَّ مَعْنَاها أَستَثْنِي، لأنَّ معانيَ الحروفِ / [ك/ ٤١] لا تعمل، ويَلزَمُ نَصْبُ المُفَرَّغِ له، ووجُوبُ النصب في النفي، وبطلانُ نصب [غير] إذ لا يصحُّ تقديرُ: إِلَّا غير

---

(١) هكذا في المخطوطات والأولى عدم تعريف غير فيقال: لا غير المحتملة.

(٢) الخصائص: ٣/ ٦٧، الاقتراح: ١٤٠.

(٣) ي: فعلان.

(٤) قال ابن جني: "ليس لك أن تقول في تمثيله: لا يخلو أن يكون مَفْعلان أو مَفْوالًا أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك لأنَّ هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودةً أصلاً ولا قريبةً من الموجودة. الخصائص: ٣/ ٦٨.

(٥) ع: إنْ.

(٦) أي: لاتفاق إنّ واللام في معنى واحد وهو التأكيد.

(٧) الاقتراح: ١٤١.

زيد[1]، ومُعَارَضته بتأويلها بـ[يَمْتَنِعُ][2]، فيلزمُ رفع المستثنى دائماً، كما أورَدَهُ عَضُدُ الدَّولة[3] عَلَى أبي عليّ[4]، حيث اعتلَّ به.

وليس /[ي/ ١٩] لتركيبها من إنْ المخففة ولا النافية، إذ المخففة لا تعمل والحرف المركب يخرجُ عن حكمه /[ع/ ٧٣] إلى حكمٍ آخَرَ، وليس لِكونِ التقدير: إلا أَنَّ زيداً[5] لم يقم؛ لأنَّ أَنَّ لا تعمل مقدَّرَة، فبقي عملُ الفعل بواسطةِ إلا.

وكذا نِعْمَ وَبِئْسَ يُبطِلُ حرفيتَهما الإجماعُ، واسميَّتَهما بِنَاؤُهما[6]، ولم تشبها[7] حَرْفاً، فَثَبَتَ أنهما[8] فِعْلان[9]، وأيضاً لظهور الاشتقَاق فيها[10]، لأنَّ نِعْمَ

---

(١) لو كان النصب بـ[إلّا] لصار التقدير: إلّا غير زيد، وهو يفسد المعنى ولجازَ الرفعُ بتقدير: امتنع. الاقتراح: ١٤٢، همع الهوامع: ١/ ٢٣١.

(٢) ك: بيمنع.

(٣) هو فَنَّا خُسْرُو -بفتح الفاء وتشديد النون وضم الخاء المعجمة وسكون السين وضم الراء بعدها واو- بن الحسن بن بويه عضد الدولة توفي سنة ٣٧٢هـ أحد علماء العربية تولى ملك فارس ثم الموصل. وفيات الأعيان: ٤/ ٥٠، الشذرات: ٣/ ٧٨، بغية الوعاة: ٢/ ٢٤٧.

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي توفي سنة ٣٧٧هـ أخذ عن الزجاج وابن السراج وأخذ عنه ابن جني، له الإيضاح في النحو والتكملة في الصرف وغيرهما. إنباه الرواة: ١/ ٢٧٣، نزهة الألباء: ٣١٥.

(٥) ك: زيد.

(٦) ك: بناؤها.

(٧) ك: تشبه.

(٨) ك: انها.

(٩) ك: فعل.

(١٠) ع، ي: فيهما. وما اثبته في ك لأن الحديث عن نِعْمَ فقط.

الرَّجُلُ معناه: أَصَابَ نعمة -لم تكن جامداً، ولعَدَمِ ظهور الموصوف وقتاً مَّا، وعدم مُجَاراةِ أوزَانِ الأوصَافِ- لم تكنْ وصفاً، فلم تكن اسماً.

ومنها المناسبة: أي: الإخالة التي[1] بها / [ك/ ٤٢] يُظَنُّ أنَّ الوَصْفَ عِلَّةٌ، ويُسمى[2] قياسَ علّةٍ، وهو أنْ يُحملَ الفرعُ على الأصل بالعلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل، كحمل مالم يُسَمَّ فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد، والمضارع على الاسم باعتوار[3] المعاني.

وفي وجوب إبراز المناسَبَةِ عند المطالبة خلافٌ[4]:

وجه الأوّل: أَنّ الدَّليلَ لا يثبُتُ مالم يَرْتبِطْ به الحكم، ولا يرتبطُ مالم يظهَرْ وجهُ الإخالة.

وجه الثاني: أنّ المستَدِلَّ أتى بالدّليل بأركَانِه[5]، وليس عليه بيان وجه الإخالة؛ لأنّها شرط، بل على المعترض بيان عدمها، ولو كُلِّف به لكُلِّف أن يَسْتَقِلَّ المناظرة، فيورد الأسئلة ويُجيب عَنْهَا، وذلك لا يجوز والارتباط[6] موجود، إِذْ قَدْ صرَّحَ مع الحكم بالعلّة، فهي كالبَيِّنَةِ، ووجه الإخالة كتعديل البَيِّنَةِ، وليس ذلك عَليهِ، بل على الخصم القَدْحُ في الشهُود.

---

(١) ك: أي.

(٢) ك: [ويسمى] ساقط.

(٣) ي: باعتداد.

(٤) الاقتراح: ١٤٤.

(٥) كأنْ يقول: يجوز تقديم خبر كان عليها لأنها فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة. الاقتراح: ١٤٤.

(٦) ك: [الارتباط] من غير واو.

ومنها الطَّرْدُ: وهو الذي يُوجَدُ مَعَهُ الحكم / [ك/ ٤٣] بلا إخالة، كتعديل عدمِ البناء بمنع الصَّرْفِ، وبناء لَيسَ بالجمودِ.

فقيل: غير معتبر، فيعَلَّلُ بالإصالة فيما سبق[1]، فمجرد الطّرد لا يكفي، لئلا يلزم الدَّور، بأن تقول: ما الدليلُ على أنها علَّة ؟ فيُقال: وجود الحكم في موضعٍ آخر، فيقال: وبم ثبتَ الحكم في الموضع الذي ثبت الحكم فيه ؟ قيل: بها لكونها علَّةً، فتقول: وبم علم كونها علَّةً ؟ فيقول بثبوت الحكم معها، فيدور.

وقيل: حُجَّةٌ؛ لأنَّ دليل العلّة اطّرادُهَا وسلامتها / [ع/ ٧٣] من النقض، وهذا مَوجُودٌ / [ي ٢٠]، ورُدَّ بأَنَّ الطّرد نظرٌ بَانَ[2] بعد ثبوت العلّةِ، إذْ به يُستدلُّ على صِحَّتها، وبأنّ تسليمَهُم بُطلانَ العلّة عند العَجزِ عن إبراز المناسَبَةِ عِنْدَ المطالبةِ دليلُ بطلانِ علّة الطّرد، والتمسُّكُ لإثبات الطّرد بالطّرد باطلٌ؛ لأنه إثبات الشيء بنفسه[3].

ومنها إلغاء الفارق: وهو بيانُ / [ك/ ٤٤] أنّ الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يُؤَثِّر فيلزم الاشتراك في الحكم، كقياس الظرف[4] على المجرور فإنهما متوافقان دائماً إلا فيما لا يترتب عليه حكمٌ[5].

(١) وهو أن الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء.

(٢) في النسخ المخطوطة: ثان.

(٣) الاقتراح: ١٤٨.

(٤) ك: الصرف.

(٥) ع: حكم عليه.

فسادُ العلَّة[1]

منها النقض[2]: وهو وجُودُ العلّةِ ولا حكم، على مذهب مَنْ لا يرى تخصيص العلَّةِ، والأكثرُ على اشتراط الطّرد، وهو أَن يُوجَدَ الحكم في كلّ موضع وُجِدَتْ فيه العلّةُ كرفع الفاعل للإسنادِ، ونَصْبِ المفعول للوقوع، وَوَجَبَ ذلك حملاً على العقليَّةِ[3]، وهي لا تقبل التخصيص، ولم يشترطه قوم؛ لأنها أَمَارَة تقبل التخصيص.

وكما يُتَمسَّك بالعام المخصوص يُتَمَسَّك بالعلّة المخصوصة، كتعليل بناء [حَذَامِ][4] المنقوضِ[5] بإعراب [آذر بَيْجَانٍ][6]، وفي الأول[7] التعريفُ [والتأنيث والعدل،][8] وفي الثاني[9] العَلَمِيَّة والعُجَمَةُ والتأنيث والتركيبُ، فانتقض التعليل للبناء باجْتِمَاعِ ثلاث / [ك/ ٤٥] علل.

وعلى منع التعليل بالعلّة المنقوضة يكون جواب المعلِّل بالمَنْع معنًى، أو في اللّفظ، أو بمعنىً في اللّفظ:

---

(١) ويطلق على ذلك قوادح العلةِ، وهي الأمور التي تعيب العلة.

(٢) ع: التفطُن.

(٣) أي: العلة العقلية: وهي لا تكون إلا مطردة ولا يدخلها التخصيص. الاقتراح: ١٥٠.

(٤) ذكروا في بنائها اجتماع ثلاث علل: التعريف، والتأنيث، والعدل.

(٥) ك: المنقوص.

(٦) فإن فيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبنيٍّ.

(٧) وهو [حَذامِ].

(٨) ع: ما بين القوسين ساقط.

(٩) وهو [آذر بيجان].

١- فالأول نحوُ تعليل نَصْبِ نعت المنادى المبني[1] بالحمل على الموضع، فينقض بوصف [أيّ][2]، فيمنع؛ جرياً على مذهب من يرى جواز النصبِ[3] كالمازني[4].

٢- والدفع[5] باللّفظ كقولك في حدّ المبتدأ: هو الاسم العاري عن العوامل [اللّفظية][6] لفظاً وتقديراً، فينقض بقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾ [التوبة: ٦] فإنه ليس مبتدأ بل فاعلٌ، فيجاب: بأنَّ ما في لفظنا من ذكر التعري لفظاً وتقديراً يدفعه.

٣- والدفع بمعنىً في اللّفظ كأن يقال: رُفِع يَكتُبُ في نحو: مررتُ برجلٍ يكتب –لقيامه مقام الاسم، فينقض[7] بكتَبَ، فيجاب / [ع/ ٧٤]: بأنَّ القيامَ يوجبُ الرَّفع لمعنىً، وهو ثبوت الإعراب، ولا إعراب في كَتَبَ، أمّا على / [ي/ ٢١] من يرى تخصيص العلّة فالنقضُ غير مقبولٍ.

/ [ك/ ٤٦] ومنها[8] **تخلف العكس**: عند من يشترط العكس في العلّةِ، وهو

---

(١) مثل: يا زيد الظريفَ.

(٢) مثل: يا أيُّها الرجلُ.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٨.

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ هجرية من أئمة النحو في البصرة. نزهة الألباء: ١٨٢، إنباه الرواة: ١/ ٢٤٦، بغية الوعاة: ١/ ٤٦٣.

(٥) ي: والرفع.

(٦) ي: [اللفظية] ساقطة.

(٧) ك: فينتقص.

(٨) أي: من القوادح في العلّة.

-أي: العكسُ- أن يُعدَمَ الحكمُ عند عَدَمِ العلّة، كعدم رفع الفاعل عند عدم الإسناد، وعدم نصب المفعول عند عدم الوقوع عليه(١).

ولم يشترطه قوم؛ لأنَّه كالدليل العقلي لا يلزم من عدمه العدمُ، وذلك مثل الظرف حيث يكونُ خبراً، علّلوا نصبه بأنه لحذف الفعل لفظاً وتقديراً، فهو(٢) غير مطلوب ولا مقدَّر، بل اكتُفِيَ بالظرف عنه وبقيَ(٣) منصوباً، فينقض(٤) بقولك(٥): زيدٌ جلسَ أمامَكَ، فيجري على عدم قبول النقض(٦)، أو بأنَّ ما به النقض أولى بالحكم(٧).

ومنها عدم التأثير: وهو عدمُ مناسبة الوصف المضموم للعلَّة، أو عدم إفادته، والأكثر على منع إلحاق الأوّلِ(٨)، وجواز الثاني تأكيداً(٩)، وإن لم يُؤَثِّر فإنّه مناسب.

فالأوّل كقولك: امتنع صرف [حُبْلَى] لألف التأنيث المقصورة(١٠).

---

(١) الاقتراح: ١٥٢.
(٢) أي: الفعل المحذوف الناصب للظرف.
(٣) ع، ي: ويقع.
(٤) ك: فينقص.
(٥) ك: كقولك.
(٦) ك: النقص.
(٧) ك: النقص أو لوي.
(٨) وهو الوصف غير المناسب لأنه حشو في العلّة. انظر الاقتراح: ١٥٣.
(٩) الخصائص: ١/ ١٩٤.
(١٠) فذكر المقصورة حشو لأنه لا أثر له في العلة، حيث إن مطلقَ ألف التأنيث سبب لمنع الصرف.

والثاني كقولك: همز [أوائل][1] لَمَّا اكتنف[2] الألفَ واوانِ[3]، وقربت الثانية / [ك/ ٤٧] من الطرف، ولم يأت مَنْبَهَةٌ على الأصل، وليس هناك ياء مُقَدَّرة[4]، والكلمة ثقيلة بالجمع، فهذه خمس علل، ولم يحتج إلى[5] الخامسة منها؛ إذ لو بنيتَ من القول مثله همَزْتَ، فتقول: [قُوائل][6]، وكذا من البيع، فتقول: [بُوائع] لكن في الجمع مناسبة فيذكر تأكيداً لا وجوباً.

واحترز بالمَنْبَهَةِ من عواول[7]، وبغير[8] المفصولِ من المفصول لفظاً كطواويس، أو تقديراً كالعَواوِر من قوله:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ[9]

---

(١) أصله [أَوَاول].

(٢) ك: اكتف.

(٣) ي: واوات.

(٤) الخصائص: ١/ ١٩٤.

(٥) ك: [إلى] ساقطة.

(٦) على وزن [فُواعِل] بضم الفاء.

(٧) ي: عواوي.

العواول: جمع عَوَال مصدر عَوَلَ إذا صاح، وهنا لا تقلب الألف همزة كما في أوائل. انظر الخصائص: ١/ ١٩٤.

(٨) ك: بغير.

(٩) من رجز لجندل بن المثنى الطهويّ وقبله:

غَـرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أباعِري

وأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوائِرِ

حَتَّى عِظَامي وَأُرَاهُ ثَاغِرِي

وكحَّلَ ....=

فلا تقل[1] رفع طلحةُ في [قام طلحة]؛ لإسناد الفعل إليه، وكونِهِ مؤنثاً، إذ لا دَخلَ للتأنيث.

ومنها **القَولُ بالموجَبِ**:[2] وهو تَسْليمُ الدَّليل مع بقاء النّزاع، كأن يَستدلَّ البصريُّ على تقديم / [ع/ ٧٤] الحال [على العامل][3] المتصرّف[4] بمعمول المتصرّف غيرِ الحال، فيقول الكوفيُّ: نَعَم، بشرط إضمار ذي الحال، فيجيب البصري بقوله: عَنَيتُ بالدليل ما وقع فيه / [ك/ ٤٨] الخلاف، [وهو الاسم الظاهر][5] وعرَّفته باللام فانصرف إليه، أو يقول / [ي/ ٢٢]: هذا قول بموجَب العلَّة في بعض الصّور مع عموم العلَّة، فلا يكون قولاً بموجَبها، ومتى توجَّه القولُ بالموجَبِ عامّاً عُدَّ المستدِلُّ منقطعاً[6].

=والعوَّار: الرَّمَدُ، بمعنى أن الدهر أصابه بضَعفِ البصر، والشاهد فيه قَولَهُ: [العوَّار] فإنَّ أصلَهَا العواور؛ لأنَّه جمع عَوَّار، فالياء مقدرة قبل الظرف. الخصائص: ١/ ١٩٥، الاقتراح: ١٥٤، شواهد الشافية: ٤/ ٣٧٤.

(١) ك: فلا تقول.

(٢) الموجَب بفتح الجيم وهو القول بما أوجبه دليل المستدل لا بكسرها لأنه يقتضي القول بالدليل الذي اقتضى الحكم وأوجبه.

(٣) ع: ما بين القوسين ساقط.

(٤) مثل راكباً جاء زيدٌ.

(٥) ك، ع: ما بين القوسين ساقط.

(٦) الاقتراح: ١٥٥.

ومنها فساد الاعتبار: وهو أن يكون القياس مقابلاً للنصّ، كأنْ يقيس[1] منع الصرف على منع مدّ المقصور[2]، فيعارض بأبيات الصَّرفِ[3]، فيسقط القياس لمعارضته النصَّ.

والجواب يكون بمنع المعارضة بالطّعن في السند[4]، أو بالتأويل في المتن، كأن يقال[5] في قول الشاعر:

وممَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّوْلِ وذُو العَرْضِ[6]

:- إنَّه عَلَمٌ على القبيلة.

وجواب الطّعن في الرجال بالتعديل، وفي الثبوت بالإثبات بالإحالة على كتاب معتبر عند أهل اللغة[7].

---

(١) بأن يقول البصري لا يجوز منع الصرف لضرورة الشعر قياساً على مدّ المقصور فإنه ممنوع.

(٢) ك، ي: قصر الممدود.

(٣) أي: بالأبيات التي ترك العربُ فيها صرفَ المنصرف للضرورة مثل قول حسان بن ثابت:

نَصَروا نَبِيَّهُمْ وشَدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَواكُلِ الأَبْطَالِ

فترك صرف حُنَين مع أنه منصرف في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ التوبة: ٢٥، الإنصاف: ٢/ ٤٩٤.

(٤) بأن يطالبه بإثباته من مصدر معتمد عند أهل اللغة، أو يقدح في رواية ليأتي بطريق آخر لروايته. الاقتراح: ١٥٧.

(٥) القائل هو البصري.

(٦) البيت من الهزج لذي الأصبع العدواني، والشاهد فيه ترك صرف [عامر] مع أنه منصرف وهو ما عليه الكوفيون أما البصريون فيرون أنه غير منصرف لأنه علم للقبيلة لا للضرورة. الأغاني: ٣/ ٩٢، الإنصاف: ٢/ ٥٠١، شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٦٨.

(٧) الاقتراح: ١٥٧.

وكذا إذا احتجّ على إعمال الثاني بقوله:

جَفَـــونِي ولم أَجْـــفُ الأَخِـــلاءَ ....[1]

فيعارض[2] / [ك/ ٤٩] بقوله:

وَلِكــنَّ نَصْفَــاً لَــو[3] سَـبَبْتُ وسَبَّنِـــي

بنـو[4] عبدِ شَمس مِنْ مَنَافٍ وَهَـاشِمِ[5]

وكذا يُعَارَضُ النَّقلُ باختلافِ[6] الرّوايةِ، كالاستدلال على مدّ المقصـورِ[7] بقوله:

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل لم تسم المصادر قائله، وتمامه:

جَفَـوني ولم أَجْـفُ الأَخـلاءَ إنَّنـي لغــيرِ جَمِيــلٍ مــن خَلِـيلَيَّ مُهْمِــلُ

والشاهد فيه إعمال الفعل الثاني [أَجْفُ] في لفظ المعمول [الأخلاء] وهو مذهب البصريين في باب التنازع. المغني لابن هشام: ٦٣٥، شرح القطر له: ١٩٧، الهمع: ١/ ١٠٩- ٢/ ١٠٩.

(٢) ويطلق على هذا معارضة النص بنص آخر وليس في البيت الآتي معارضة للنص السابق كما سأوضحه عند الحديث عنه.

(٣) ع: من.

(٤) ع: بني.

(٥) البيت من الطويل للفرزدق، والشاهد فيه أنه أعمل الفعل الثاني وهو [سبني] في [بنو] ولو أعمل الأول لقال: [سببت وسبوني بني] وعلى هذا فلا يُعارِضُ البيتُ الأولُ البيتين على مذهب البصريين في إعمال الثاني. وكان على المؤلف أن يأتي بنص يؤيد مذهب الكوفيين في إعمال الأول. والنَّصفُ – الإنصاف والعدل وفي الديوان: ولكن عَدْلاً. ديوان الفرزدق: ٢/ ٥٢٣، كتاب سيبويه: ١/ ٧٧، الإنصاف: ١/ ٨٧.

(٦) ك: وباختلاف.

(٧) وهو مذهب الكوفيين.

.... فَــلا فَقْــرٌ يَــدُومُ وَلا غِنَــاءُ[1]

فيعارض بأنّ المرويّ فتحُ الغين، وهو ممدود.

وكذا المعارضة[2] بمنع ظهور الدلالة كقول البصريّ: المصدرُ أصلٌ أخذاً من اسمه؛ إذ هو موضع صدور الفعل، فيقول الكوفيّ: الفعلُ أصلٌ، والمصدر كالمَرْكَبِ، فالمصدر بمعنى[3] المصدور، فالمصدر مصدور عن الفعل.

ومنها فَسادُ الوضعِ: وهو أنْ يعلَّق على العلَّة ضدُّ مقتضاها، كأن يقول الكوفي: إنّما جاز[4] التّعجب من البياض والسّواد دون غيرهما لأنهما أَصلُ الألوان، فيقولُ / [ع/ ٧٥] البصري: إنّما امتنع في الألوان للزومها، واللُّزوم في الأصل أبلغ[5].

---

(١) عجز بيت من الوافر وصدره:

سَــيُغْنِيني الــذي أَغنَــاكَ عَنِّــي ....

والشاهد فيه قوله: [ولا غناء] فإن أصل الكلمة [ولا غِنى] بكسر الغين مقصوراً فمدّه الشاعر لضرورة إقامة الوزن وذلك جائز عند الكوفيين ويرى غيرهم أن الكلمة ممدودة أصلاً لأنها بفتح الغين من قولهم: هذا رجل لاغَنَاء عنده، وزعم آخرون أنها بكسر الغين على أنها مصدر غانيته أغانيه غناءً إذا فاخرتَه وباهيتَه. الإنصاف: ٢/ ٧٤٧، اللسان [غنى]، الاقتراح: ١٥٩.

(٢) ك: المعارض.

(٣) ك: بمبنى.

(٤) ي: جاء.

(٥) فإذا لم يجز التعجب مما كان فرعاً لملازمته المحل فمن باب أولى لا يجوز من الأصل الملازم للمحل أيضاً. الاقتراح: ١٦٠.

وجواب هذا المنع، ببيان الحكم بوجه آخر / [ك/ ٥٠]، إن سُلِّمتْ الضِّـدِّيَّةُ، أو بمنعها[١] إن أمكنَ.

ومنها منع العلّة: في الأصل والفرع[٢]، كمنع رفع المبتدأ بمعنويّ[٣]، حتى يحمل عليه المضارع، ومنع حمل [دَراكِ] على الأمر، حتى يلزم بناء فعل الأمر بأَنَّ دَرَاكِ مبنيّ لتضمّنه الّلام، لا لِلحمل[٤] على فعل الأمر[٥].

والجواب بإبداءِ العلَّةِ في الموضع الذي منعت منه في أصلٍ أو فرْعٍ[٦].

ومنها المطالبة بتصحيح العلَّة: كأن / [ي/ ٢٣] يقال: بُنِيَتْ [قبلُ] ونحوُهَا للقطع عن الإضافةِ، فيقال: ما الدّليل على صحَّةِ هذه العلّة ؟ فيجابُ: بالتأثير، أي: وجودُ الحكم عند وجودها، وعدمه عند عدمها[٧].

وكأَنْ يقال: بنيت [كيف] لتضمنها معنى الحرف، فيقال: ما الدَّليلُ على صحَّة هذه العلَّة ؟، فيجاب: بأن الأصول تشهد أنَّ كلَّ اسم تضمن معنى الحرف بُنِي.

---

(١) أي: بمنع الضدية، وذلك ببيان عدمها.

(٢) ك: أو الفرع.

(٣) وهو الابتداء على رأي البصريين الذين حملوا رفع المضارع على المبتدأ لقيامه مقام الاسم، فيمنع الكوفي رفع المبتدأ بالابتداء، وهذا هو منع للعلة في الأصل. الاقتراح: ١٦١.

(٤) ك: لا بالحمل.

(٥) الدليل على أن فعل الأمر مبني عند البصريين بناءُ دَرَاكِ من أسماء الأفعال لقيامها مقامه ولولا أنه مبني لما بني ما قام مقامه فيمنع الكوفي بناء دَرَاكِ لحملها على فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر. الاقتراح: ١٦١.

(٦) ك: في الأصل أو الفرع.

(٧) الاقتراح: ١٦٢.

ومنها المعارضة: وهي أن يُعارضَ المستدلُّ /[ك/ ٥١] بعلَّة مبتدأةٍ، مثل أن يقول الكوفي: أُعملَ الأوّلُ لقوَّة العناية به [حيث ابتدئ به][1] فيقول البصري: الثاني أقرب للمعمول، وليس في إعماله نقض للمعنى فإعماله أولى[2].

فهل تُقبلُ لأنها رَفَعتْ العلَّةَ ؟ أو لا تُقبلُ لأنّه تَصَدٍّ[3] لمنصبِ الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل ؟[4].

وفي كون الأسئلة تُورَدُ كما شاء السائل لأنَّه جاء مستفهماً مستعلماً[5]، أو لابدّ[6] من ترتيبها ؟ -قولان، وعليه[7] فيقدم فساد الاعتبار وفساد الوضع؛ لأن السائل يدَّعي أنّ القياسَ ليس في موضعه، فقد صادم أصل الدَّليل فيقدم ما يقتضي ذلك.

ثم بعدها القولُ بالموجَبِ؛ أنه يبيّن أنه لم يدلَّ في محلِّ الخلاف، والمنعُ ثم المطالبةُ، ولا يُعكَسُ؛ إذ الإقرار بعد الإنكار مقبول دون عكسه[8].

ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحيّة العلَّة لولا النقض، فتأخَّر /[ك/ ٥٢] عن المطالبة /[ع/ ٧٥]؛ لأنَّ المطالبةَ لا تتوجَّه على علَّةٍ منقوضة[9].

---

(١) ك: ما بين القوسين ساقط.

(٢) الاقتراح: ١٦٣.

(٣) ع: لأنها لا تصد.

(٤) والأكثرون على قبول المعارضة.

(٥) ع: متعلماً.

(٦) ك: ولابد.

(٧) أي: وعلى القول بوجوب ترتيبها فيكون أولُ الأسئلة فسادَ الاعتبار وفسادَ الوضع.

(٨) لأن المنعَ إنكارٌ للعلةِ والمطالبةَ إقرارٌ بها.

(٩) الاقتراح: ١٦٤.

ثم المعارضةُ، لأَنها ابتداءُ دليلٍ في مقابلة دليل المستدلّ، فهو[1] بمنصب الاستدلال أشبه منه بالسؤال.

تنبيه: السؤال طلبُ الجوابِ، فينبني على سائلٍ، ومسؤولٍ به، [ومسؤولٍ منه][2]، ومَسْؤولٍ عنه.

فالسائل: ينبغي أن يقصد الاستفهام، ولذا قال قوم: إنَّه ليس له مذهب، والجمهور: إنه لابدّ له من مذهب؛ لئلَّا ينتشر الكلامُ فتذهب فائدة النظر.

وينبغي أن يسأل عمَّا يثبتُ فيه الاستفهام[3]، فإن سأل عن النُّطق والكلام لم يقبل؛ لأنه فاسدٌ.

وأَن يسأل عن ملائم مذهبِهِ، فلو سأل الكوفي عن الابتداء: لِمَ كان علَّةً دون غيره؟ -لم يُسمع؛ لأنه لا يراه عاملاً البتةَ.

وأَن لا ينتقل من سؤال إلى سؤال، وإلَّا عُدَّ منقطعاً.

والمسؤول به: أدواتُ الاستفهامِ / [ك/ ٥٣] المعروفةِ، وليكن السؤال مفهوماً غير مبهم، كأن يقول: ما / [ي/ ٢٤] تقول في اشتقاق الاسم ؟ لا ما تقول في الاسم ؟ فإنه غير مقبول؛ لإبهامه.

والمسؤول منه: شرطه الأهليَّة لما سُئِلَ عنه، وعليه -بعد تعيين السؤال- الأخذُ في الجواب، فإن سكت كان قبيحاً، وكذا إن سكت بعد الجواب عن

---

(١) ك: فهي.

(٢) ي: ما بين القوسين ساقط.

(٣) في الاقتراح عن ابن الأنباري: [الاستفهام] أي: ما كان مبهماً عند السائل لا ما كان معلوماً. الاقتراح: ١٦٥.

الدَّليل زماناً طويلاً، وَلَمْ يُعدَّ منقطعاً؛ لاحتمال تفكُّره في عبارةٍ أدَلَّ على الغرض، وقيل: يُعَدُّ منقطعاً؛ لأنّه متصدٍّ لمنصب الاستدلال، فليكن الدّليل معدّاً في نفسه.

والمسؤول عنه: ينبغي أن يكون ممّا يمكن إدراكه، لا[1] كأعداد جميع الألفاظ الدّالّة على جميع المسميات، فلا يستحقّ الجواب؛ لتعذره.

وأمّا[2] الجواب: فهو المطابقُ عموماً وخصوصاً.

وقال قوم: يجوز الفرض في بعض الصُّور، كأن يفرض تقديم الخبر في المفرد والجملة[3]، والأوَّلون يمنعونه[4] / [ك/ ٥٤] في الجواب وإِنْ جاز في الدَّليل.

---

(١) ي: [لا] ساقطة.

(٢) ع: إما.

(٣) ك: أو الجملة.

(٤) أي: يمنعون الفرض في الجواب لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال.

مسألةٌ

[الوقوفُ عند الحكم الأوَّلِ إذا حصل دَورٌ]

إذا أدَتْ القواعدُ إلى ما منه فررتَ[1] وجب الثبوتُ على أوّل رتبة، كعدم قَلبِ / [ع/ ٧٦] واو [عَلَوِيٌّ] ألفاً؛ لئلا يلزم قلبها واواً، كما في ألف فتى[2]، وكذا إذا بَنَيْتَ من [قَوِيَ] مثل: [رِسَالةٍ] قلت: [قِوَاوَة][3]، ثم تجمعها على [قَوَاءٍ][4]، والهمزة بعد ألف تقلب واواً[5]، فلو قلبتها واواً كان ألفٌ[6] بين واوين، فإن هَمَزْتَ كانت همزةٌ بعد ألف، فوجب الإقامةُ على أوَّل[7] رتبة؛ للدَّور المتكرِّر.

---

(١) هذا ما سماه العلماء بالدور، بمعنى أن القياس على النظائر في بعض الأمور يُثبتُ حكماً فيترك الحكم لأنه يفضي إلى الدور. انظر الخصائص: ١/ ٢٠٨.

(٢) تقضي القاعدة أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً غير أنها لا تقلب في عَلَوِيٍّ لأن الألف سيعود واواً حتى يكسر لياء النسب كما في فتى تقول فتويٌّ.

(٣) ك: قواؤه، ي: قواه. وما اثبته في ع، وهو مؤنث مذكره: [قِواءَة].

(٤) ك: قوائي.

(٥) القاعدة الصرفية تقضي أن الهمزة إذا تطرفت بعد ألف ساكنة قلبت واواً فتصير: [قَواوٍ] فاجتمع واوان بينهما ألف التكسير فتقلب الواو الأخيرة همزة فتصير [قَواء] وترجع إلى الأول. انظر الاقتراح: ١٦٨.

(٦) ع، ي: ألفاً.

(٧) ي: الأول.

مسألةٌ

[في اجتماع الضدين]

اجتماعُ الضدين لغةً كالعقلِ[1]، فَيَرفَعُ الطارِئُ السابقَ، كالإضافةِ للتنوينِ، والنَّسبِ للتأنيث[2] اعتباراً بالألوان[3].

مسألةٌ

[التسلسل باطل]

التَّسَلْسُلُ باطلٌ، من ثَمَّ بطل القول بالوقف بين الصفة والموصوف، مع تقدير عامل للصفة / [ك/ ٥٥]، فيُقدَّر قبل الصفة موصوفٌ يوقَفُ عليه، فيقدر العامل بعده فيطلب موصوفاً آخر، وهكذا.

---

(١) أي: أن اجتماع الضدين في اللغة العربية جار مجرى التضاد عن أهل الكلام وهم أهل العقل.

قال ابن جني: "فإذا ترادف الضدان في شيئ منها كان الحكم للطارئ فأزال الأول وذلك كـ[لام] التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه كرجل والرجل وغلام والغلام وذلك أن اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير فلما ترادفا على الكلمة تَضَادًّا فكان الحكم لطارئهما وهو اللام". الخصائص: ٢/ ٦٢.

(٢) مِثلُ بصري وكوفي في النسب إلى البصرة والكوفة.

(٣) كالأبيض يطرأ عليه السواد. الاقتراح: ١٦٩.

مسألةٌ

[القياس الجلي]

القياس الجليّ: كقياس حذف نون المثنى في صلة الألـف والـلام على حذف نون الجمع في صلتها؛ إذ هو المسموع[1].

مسألةٌ

[اجتماع الأدلة]

قـد تجتمـع الأدلَّـة[2]، كـدخول البـاء في خـبر [مـا] التميميَّـةِ، لوجودهـا في أشعارهم، ودخولِها للنفي لا للنَّصب، بدليل دخولِها بعد [ما] المكفوفة، وبعـد [هَل]، والإجماعِ، نَقَلَهُ أبو جعفر الصَّفار[3].

* * *

(١) الاقتراح: ١٧٠.

(٢) وهي السماع والقياس والإجماع.

(٣) يبدوا أنه شارح كتاب سيبويه وهو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار. بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٦.

الكتابُ الرابع
في الاستصحاب

وهو إبقاء ما كانَ على ما كان / [ي/ ٢٥] عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو معتبر.

كبقاء الأسماء على الإعراب، والأفعال على البناء، حتى يوجد الناقل، وكذا البساطة[١] في [كَمْ] و[إِذَنْ] فلا مطالبة عليه، بخلاف مدّعي الخروج عن الأصل فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال.

كأنْ يقال: لا تَعملُ / [ك/ ٥٦] حروفُ الجرِّ محذوفةً دون عوض[٢].

وكذا يقال: الأصل في الفعل الدّلالة على الحدث والزّمان، فلا يُقبَلُ سلبُ الحدث عن كان الناقصة إلا بدليل.

وكذا الأصلُ في البناء السكونُ، وفي الحروف عدمُ الزيادة، وفي الأسماء التصرفُ، والتذكيرُ، والتنكيرُ، وقبولُ الإضافة والإسناد / [ع/ ٧٦]، وكذا لمّا كان الظّاهر بعد لولا مرفوعاً[٣] استصحب في نحو: لولاكَ.

ولضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارِض، كشبه الحرف في البناء، وشبه الفعل في منع الصَّرف.

---

(١) وهي عدم التركيب، فإن الأصلَ الإفرادُ، والتركيبُ فرعٌ ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل. الاقتراح: ١٧٢.

(٢) وهذا مذهب البصريين. الإنصاف: ١/ ٣٠٠.

(٣) ك: مرفوعها.

فالاعتراض عليه بذكر دليلٍ يدلُّ على زواله، وجوابُه بمنع الزوالِ، مثلاً: يستدلّ الكوفي على إعراب الأمر: بأن المضارعَ زال استصحاب حالِ بنائه بشبهه[1] الاسمَ، والأمرُ مقتطعٌ منه فيعربُ، فيجيب البصري: بمنع كونه مقتطعاً منه، فما توهمه دليلاً لم يثبت[2]، والأصل[3] / [ك/ ٥٧] في الأفعال البناءُ، فنتمسَّكُ بالأصل استصحاباً للحال.

* * *

(١) ي: بشبه.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٥٢٤.

(٣) ي: ومنه الأصل.

الكتابُ الخامس
في أدلة شتَّى

منها الاستدلالُ بالعكس:

كأن يقالَ: لو نُصِبَ نحو [خلفك] من قولك: زيدٌ خلفك، على الخلافِ – لنُصِبَ زيدٌ؛ إذ الخلاف نسبة بينهما، فلم ينصب به[1] الأوّل فَلم ينصب الثاني به[2].

ومنها الاستدلال[3] [ببيانِ العلّة][4] في محلِّ النّزاع وجوداً وعدماً، ليوجد الحكم أو يعدم:

كالاستدلال[5] على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضيّ بمجاراته الفعل المضارع وزناً، فيعمل كالّذي بمعنى الحال والاستقبال.

والاستدلال على عدم عمل [إنْ] المخفَّفة لعدم الشبه بالفعل لفظاً.

ومنها الاستدلال على نفي الشيء بعدم الدّليل عليه فيما لو ثبت لم يَخْفَ الدّليلُ:

كنفي زيادةٍ على ثلاثٍ في الكلمات[6]، وعلى أربعة في أنواعِ الإعراب

---

(١) ع، ي: [به] ساقطة.

(٢) ي: [به] ساقطة.

(٣) ك: لاستدلال.

(٤) ي: ما بين القوسين ساقط.

(٥) ك، ي: كاستدلال.

(٦) وهي الاسم والفعل والحرف.

/ [ك/ ٥٨]؛ لعدمِ الدَّليل، ولو كانَ في مثل هذا المقام لَعُرِفَ مع شِدَّةِ الفحص وكثرة البحث، فلمّا لم يوجد دَلَّ على أنه لا دليل [فلا تكون[(١)] الكلماتُ أربعاً، ولا الأنواعُ خمسةً، والنافي كالمثبت، فلابدَّ لحكمه من دليل.

ومنها الاستدلالُ بالأصول:

كإبطال كونِ رافع المضارع التجرّدَ[(٢)]، بأدائه إلى خلاف الأصول، هو تأخُّر الرّفع عن النّصب والجزمِ، مع أنَّ الرّفع من صفة الفاعل، والنصب من صفة المفعول، والجزم من / [ع/ ٧٧] صفة الأفعال[(٣)].

ومنها الاستدلالُ بعدم النّظير[(٤)]:

وهو مفيد في النفي لا في الاثبات، ومع عدم الدّليل على الاثبات[(٥)]، كالاستدلال على عدمِ عمل السين وسوف في المضارع بعدم النظير[(٦)]؛ إذ لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل[(٧)] عليه اللام، وقد قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

---

(١) ي: من قوله: "فلا تكونُ ... إلى قوله: إنه جمع بالواو" في ص١٤٣ في الاستحسان ساقط. وقد علق الناسخ بقوله: "هنا سقط إلا أني لم أجده في النسخة التي نقلت عنها". انظر اللوحة ٢٥ من نسخة ي.

(٢) أي: عن الرافع والناصب.

(٣) فرتبة الرفع قبل النصب، وقبل الجزم أيضاً؛ لأن الجزم من صفات الأفعال والرفع في الأصل من صفات الأسماء ورتبة الأسماء قبل الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم. انظر الاقتراح: ١٧٩.

(٤) ك: النضير.

(٥) الخصائص: ١/ ١٩٧.

(٦) ك: النضير.

(٧) ع: في فعل دخل.

فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

أمّا إن قَامَ دليلُ الإثبات كدليلِ زيادَةِ الهمزةِ / [ك/ ٥٩] والنونِ في أنْدَلُس، وإن لم يكن [أَنْفَعُل] موجوداً، بأنّ النون زائدة لا محالة، إذ ليس شيءٌ [فَعْلَلُلاً][1] فالنونُ زَائِدةٌ، والهمزةُ قبلَ ثلاثة أصول لا تكون إلا زيادة[2].

فإن وجد النظير[3] والدّليلُ فهو في غاية العناية، كنون عنبر، فالدّليل يقتضي أصالتها؛ إذ هي مقابلة عين فَعْلَلٍ في النظير[4] الموجود وهو جَعْفَر.

ومنها الاستحسان:

ودلالته ضعيفة غير مستحكمة، بل فيه ضرب من الاتّساع[5]، كتركِ الأَخَفِّ إلى الأثقل من غير ضرورة، بل لمجرّد الاستحسان على غير وجه الاطّرادِ، كقلب ياء [الفَتْوَى] واواً فرقاً بين الاسم والصّفة[6] ولم يطّرد الفرقُ بينهما في نحو:

جمع [حَسَن] و[جَمَل] على فِعَالٍ[7].

و[غَفُور] و[عَمُودٍ] على فُعُلٍ[8].

---

(١) ك: فعلل.

(٢) الخصائص: ١/ ١٩٨.

(٣) ك: النضير.

(٤) ع، ك: موجود، وما اثبته يستقيم به الكلام.

(٥) الخصائص: ١/ ١٣٣.

(٦) قال ابن جني: "وهذه ليست عِلّة معتمدة". الخصائص: ١/ ١٣٤.

(٧) وهو جمع تكسير تقول: حِسَان وجِمَال.

(٨) أي يقال: غُفُرٌ وعُمُدٌ.

ولسنا ندفع فصلهم بينهما كثيراً، إلا أنّه[1] استحسانٌ، لا اضطرارٌ، فليس كرفع الفاعل[2].

ومنه ما يستحسن مَنْبَهةً على الأصل كاسْتَحْوَذَ / [ك/ ٦٠]

...... وأَطْوَلْتَ الصدُودَ ....[3]

ومَطْيُوبَةٌ بها نَفْساً[4]

ومنه:

....   ولا نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَهْدَ الميَاثِقِ[5]

---

(١) ك: لا أنه.

(٢) الخصائص: ١/ ١٣٤.

(٣) هذا مقطع من بيت شعر من الطويل لعمرو بن أبي ربيعة أو للمرار الفقعسي وقد ذكره سيبويه، وتمامه:

صَدَدْتَ وَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وقَلَّما   وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يدومُ

والشاهد فيه هنا قوله: [أطولت] حيث لم يقل أطلت بعد نقل حركة الواو إلى ما قبلها وقلبها ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين حتى ينبه على أصل الفعل، كما في استحوذ لم يقل استحاذ تنبيها على الأصل. انظر كتاب سيبويه: ١/ ٣١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٧٦، الخزانة: ١٠/ ٢٢٦، ديوان عمرو بن أبي ربيعة: ٢٠٧.

(٤) ذكر ابن جني: "مَطْيَبَةٌ للنَّفْسِ" وهو قول العرب، وذكر ابن يعيش عن الأصمعي أنه قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء ينشد: "وكأنها تفاحة مَطْيُوبَة".

والشاهد في [مَطْيُوبَة] أنها جاءت على الأصل كمخيوط وهو مأخوذ من الثلاثي طاب، والقاعدة تقضي الإعلال فيقال: مَطِيبَةٌ مثل مَبِيْعَة. انظر الخصائص: ١/ ١٤٤، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٨٠.

(٥) عجز بيت من الطويل لعياض بن أُمّ دُرَّةَ الطائي وصدره:

حِمَىً لا يُحَلُّ الدَّهْرُ إلا بِإِذْنِنَا   ....=

مع زوال علّة القلب، واستحسن من حيث اتباع الجمع للمفرد إعلالاً وتصحيحاً، وقد زالت العلّة في الجمع، وقياس تحقيره مُيَيْثيق[1].

ومنه صرف [هند] مع وجود علّة المنع[2].

وقد اختلف في الأخذ به[3]، فقيل: يؤخذ به، وقيل: لا؛ لما فيه من التحكم، وترك القياس.

واختلف فيه هل هو ترك قياسِ الأصل للدَّليل كما تقدَّم في رفع المضارع[4]، أو تخصيص العلّة كما قالوا في أَرَضُونَ: إنه جُمِعَ بالواو][5] والنون، / [ع/ ٧٧] لأنّ أصله التاء[6]، / [ي/ ٢٦] فخصت العلّة؛ لنقضها بشمس ودار.

=والشاهد فيه قوله: [المياثق] وهو جمع ميثاق وأصله مِوْثاق فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار الميم قبلها غير أن هذه العلة قد زالت في الجمع لأن الميم مفتوحة ومع ذلك فقد أبقوا الياء دون إعادة الواو إلى أصلها، وقد رواه أبو زيد في نوادره على الأصل [المواثق].
انظر: نوادر أبي زيد: ٢٧١، الخصائص: ٣/ ١٥٧، شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٢٢.

(١) أي: على لغة إبقاء الحكم مع زوال علته. انظر الخصائص: ٣/ ١٦٠.

(٢) وهي العلمية والتأنيث.

(٣) أي: بالاستحسان.

(٤) في الكتاب الخامس عند قوله: ومنها الاستدلال بالأصول ص: ١٤٠.

(٥) عند قوله: "إنه جمع بالواو" ينتهي السقط من نسخة ي، الذي بدأ من قوله: "فلا تكون الكلمات" في ص: ١٤٠.

(٦) لأن الأصل في أرض، أرضة فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها وهذه العلّة غير مطّردة لأنها تنقض بشمس ودار وقِدْر فإن الأصل فيها شمسة ودارة وقدرة ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون. الاقتراح: ١٨٣.

ومنها الدّليل المسمّى بالباقي:

كأن يقال: دخل المضارعَ الرفعُ والنصبُ لعلّةٍ اقتضت ذلك، على خلاف أصل الأفعال[1]، فبقي الخفض على الأصل الذي اقتضاه الدّليل، وهو المنع.

* * *

(١) لأن الأصل في الأفعال البناء لعدم العلة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلة اقتضت ذلك، فبقي الجر على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع ؟. الاقتراح: ١٨٣.

الكتابُ السادس

/[ك/٦١] في التعارض والترجيح

يكونُ الترجيحُ بكونِ الرّواةِ[١] في أحد الجهتين أكثرَ أو أعلم، أو أحفظ، ك[ما] في قول الشاعر:

احْفَظْ حَدِيثاً كَما يَوماً تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا سَائِلٌ سَألا[٢]

رَوَاهُ الكوفيّون بالنصب عن المفضل بن سلمة[٣]، ومن رواه برفع الفعل أعلم منه وأكثرُ، فالأخذُ بروايته أولى[٤].

وكذا يرجّح بموافقة القياس لإحدى الرّوايتين[٥]، فترجح رواية الرّفع في:

.... أَحْضُرُ[٦] الـوَغَى ....[٧]

---

(١) ك: الروات.

(٢) البيت من البسيط لعدي بن زيد العبادي، والشاهد فيه ما ذكره المؤلف فان [ما] تنصب المضارع فإذا حيل بينهما رفعت المضارع هذا عند الكوفيين، أما البصريون فإنها لا تعمل عندهم. مجالس ثعلب: ١/ ١٢٧، الإنصاف: ٢/ ٥٨٨.

(٣) ك، ي: ابن سلامة.

هو: المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي الفاضل الكوفي كانت وفاته سنة ٣٠٠هـ، بغية الوعاة: ٢/ ٢٩٧.

(٤) وقد أطلق على هذا الترجيح في الإسناد.

(٥) ويطلق عليه: الترجيح في المتن.

(٦) ك: أحضر في.

(٧) جزء من بيت شعر من الطويل لطرفة من معلقته وتمامه:

ألا أيُّهذا الزاجِري أَحْضُرُ الوغى وأنْ أشهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخلِدِي=

لأنَّ أصلَ الحروف أن لا تعمل محذوفة على رواية النَّصب.

ولا تُردُّ إِحدى اللغتين[١] بالأخرى، بل ترجّح بموجبٍ[٢].

وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أُنزِلَ القُرآنُ بِسَبْعِ لُغَاتٍ كلُّها شافٍ كافٍ»[٣].

فإن قَلَّتْ إحدى اللّغتين وكثُرَتْ الأخرى أخذتَ بالأوسع روايةً، أو الأقوى قياساً، فلا يقاس على قولهم: "المالُ لِهْ"[٤] المالُ لِكْ، وكذا شين الكشكشة / [ك/ ٦٢]، وسين الكسكسة[٥].

أمّا استعمالُ ما سمع فلا يكون خَطأً، بل مُخَطِّأً لأَجودِ اللُّغتين، فإن احتاج في نظمٍ أو سجعٍ لم يكن ملوماً[٦].

=والشاهد فيه حذف أن الناصبة من أحضر ليرتفع لأن الحرف المحذوف لا يعمل ويرى الكوفيون أنه ينصب. ديوان طرفة: ٢١، كتاب سيبويه: ٣/ ٩٩، المقتضب: ٢/ ٨٥ و١٣٦، الإنصاف: ٢/ ٥٦٠.

(١) ك، ع: لغتين.

(٢) انظر الخصائص: ٢/ ١٠.

(٣) لم أجد حديثاً بهذه الصيغة وأقرب ما وجدته: "أنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرفٍ كلّها شافٍ كافٍ"، ذكره السيوطي في الجامع الصغير عن الطبراني الكبير: ١/ ١٨٧. وأما رواية البخاري فهي: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤا ما تيسر منه". صحيح البخاري: ٦/ ١٠١ كتاب فضائل القرآن.

(٤) قُضاعة تقول: المالُ لِهْ ومررتُ بَهْ بكسر اللام وفتح الباء فلا يقاس عليها مررت بَكْ ولا المال لِكْ.

(٥) في لغة قيل: مررت بِكْش وعجبت منكِسْ، فلا يقاس عليها أكرمتُكْش ولا أكرمتكِس، والكشكشة لغة ربيعة والكسكسة لغةُ هوزان. انظر الخصائص: ٢/ ١٠-١١.

(٦) الخصائص: ٢/ ١٢.

وكلُّ ما كانَ لغةً لقومٍ قيسَ عليه، وارتكابُ اللّغةِ الضّعيفة أولى من الشاذ[1].

فإن تعارض قياسان عمل بأرجحهما، فعملُ [إنَّ] في الخبر أرجحُ من دعوى الكوفيين اختصاصَ عملها بالاسم، لمخالفته الأصول بلا فائدة، فلا يجوز، إذ لا يوجدُ عامل في الاسم يعمل النصبَ ولا يعملُ الرّفعَ.

/ [ع/ ٧٨] وإذا تعارض القياسُ والسّماعُ نطقتَ بالمسموع على ما جاء، ولم تقسه في غيره نحو: استحوذ[2]، فلا يقال: استقوم[3].

وإذا تعارض قوّةُ القياس وكثرةُ الاستعمالِ قُدِّمَ الأكثر استعمالاً، ولذا قدمت اللّغةُ الحجازيَّةُ على التَميميَّةِ، فنزل القرآن بها، ولقوّة التّميميَّة في القياس فُزع إليها متى رابَ رَيبٌ من تقديم وتأخير / [ك/ ٦٣] ونقض نفي[4].

ولا يُدفعُ الظّاهرُ والأصلُ بمجرَّدِ احتمالٍ، كأصالة / [ي/ ٢٧] نون عنبر وإن احتملت[5] الزّيادة، فنقطعُ بظاهر الأمر، ولا نتوقف على ورود سماع بضدِّه وإن أمكن[6].

---

(١) الاقتراح: ١٨٧.

(٢) ورد في قوله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} المجادلة: ١٩.

(٣) الخصائص: ١/ ١١٧.

(٤) الخصائص: ١/ ١٢٥.

(٥) ك: اختملت.

(٦) الخصائص: ٣/ ٦٦.

وكألفِ [آية](1) حملها الخليلُ على أنّها واوٌ وان أمكن غيره(2) حتّى يرد المبيِّن(3).

وكحمل سيبويه عين [سَيِّدٍ] على أنها ياء، فحقّره على [سُيَيْدٍ] وان أمكن كونه واواً كريح وعيد(4).

وإذا تعارض أصلٌ وغالبٌ قُدِّمَ الأصلُ، على الأصحّ كما في الفقه، فَيُصرفُ [فُعَلٌ] علماً، حيث لم يُدْرَ عدله؛ حملاً على أصل الأسماء في الصَّرف(5)، ومذهب غيره منع الصرفِ(6)؛ حملاً على الأكثر في كلامهم.

ومنه: رَحْمَان وَلَحْيَان يصرفُ، وهو الصّحيحُ، حملاً على الأصلِ، وقيل: لا؛ حملاً على الأكثر في [فَعْلانَ] الصفةِ.

وإذا تعارضَ أَصلانِ رُجِعَ للأَبْعَدِ أو للأقرب(7)، كـ[مُذْ](8) إذا لقيه ساكن رُدَّ لأَصله البعيد وهو [مُنْذُ](9) المضموم، فيضم في [مُذُ اليوم] اعتباراً

---

(1) ذكر ابن جني أنه ألف [آ ءَ ةٍ] وقد جاء في كتاب العين للخليل أَنَّ ألآءَ جمعٌ واحدهُ أءة وهو الشجر وكذا في اللسان. العين: 8/ 443، الخصائص: 3/ 66، واللسان: 1/ 24 [أوأ].

(2) ك: غير.

(3) بهذا المعنى صرح الخليل في العين: 8/ 443.

(4) كتاب سيبويه: 3/ 81، الخصائص: 1/ 251 و3/ 67.

(5) وهو مذهب سيبويه لأن الأصل في الأسماء الصرف حتى يثبت أنه معدول فيمنع. الاقتراح: 191.

(6) ك: ومذهب غير هذه الصرف.

(7) ع، ي: وللاقرب.

(8) ع: كذا.

(9) ك: المنذ.

/ [ك/ ٦٤] بأصله البعيد، ولا يُكسَرُ اعتباراً بأَصْلِهِ القريب، وهو السكون(١).

ومنه قُلْتُ وبِعْتُ، وأصلها: الأوَّلُ الفتح، والأصلُ الأقرب الضمّ والكسر؛ لمجانسة العين، فردّوه إلى الأقرب(٢).

وإذا تعارض استصحابُ الحالِ مع دليل الناقل(٣) ألغي الاستصحابُ.

وإذا تعارضَ قبيحان ارتُكِبَ أخفُّها، فالواو في [وَرَنْتَلٍ](٤) أصليَّةٌ وإن لم توجد أصليّةً فاءً إلا مع التكرير كالوصوصة والوحوحة، ولم تحمل على الزِّيادة لأنها لا تزاد أوّلاً بحال(٥).

وَكَذا [فيها / [ع/ ٧٨] قائماً رجلٌ] هو حالٌ أو نعتٌ(٦)، فيجعل حالاً -وإن

---

(١) خالف المؤلف هنا ابن جني في الخصائص الذي جعله واحداً من مصادره المعتمدة في هذا الكتاب؛ لأن ابن جني يرى أنَّ ضم ذال [مذ] إذا لقيه ساكن هو الأصل الأقرب؛ حيث أصلها مُنْذُ التي حرك ذالها لالتقائه ساكناً مع النون الساكنة فسكون ذالها أصل أول ولذلك عاد لما حذفت النون، وعلى هذا فيكون سكون ذال مذ أصل أبعد وضمه أصل أقرب لا كما ذكره المؤلف هنا. انظر الخصائص: ٢/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) أصلها الأول قَوَلَ وبَيَعَ ثم نُقِلا إلى فَعُلَ بضم العين [قَوُلَ] وفَعِل بكسرها [بَيِعَ] ثم قلبت الواو والياء في [فَعَلْتُ] ألفاً فحذفت لسكونها وسكون لام الفعل فصارا قَلْتُ وبَعْتُ ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأنّ أصلها قبل القلب: قَوُلْتُ وبَيِعْتُ فصارا: قُلْتُ وبِعْتُ، وهذا مراجعة للأصل الأقرب لا الأبعد. الخصائص: ٢/ ٣٤٤.

(٣) من قياسٍ أو سماع.

(٤) الورنتل: الداهية والأمر العظيم. ترتيب القاموس: ٤/ ٦٠٣.

(٥) قال ابن جني: "فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة". الخصائص: ١/ ٢١٣.

(٦) الحال على نصب قائم فيكون حالاً مقدماً من النكرة، والنعت على رفعه فتكون الصفة مقدمة على الموصوف. المصدر السابق.

كان قليلاً- من النكرة؛ لأنَّ النعتَ لا يُقَدَّمُ بحالٍ.

وإذا تعارض مجمعٌ عليه ومُختلَفٌ فيه، ودَعَتْ الضرورةُ إلى أحدهما ارتكبَ المجمعُ عليه، كأن اضطُرَّ إلى أحد أمرين[1]: إمّا قصرُ ممدودٍ، أو مدُّ مقصورٍ، ارتكب قَصرُ الممدود[2].

ويُقَدَّمُ المانعُ على المقتضي / [ك/ ٦٥]، كسبب الإمالة ومانِعها[3]، وكسببِ[4] البناءِ ومانعهِ كما في [أيّ][5]، وكسبب الإعراب ومانعه في المضارع المؤكَّدِ بالنون فيبنى، وكسبب إعمال اسم الفاعل ومانعه من وصفٍ وتصغير قبل العمل.

وإن تعارض قولان لعالمٍ أُخِذَ بالمعلَّل منهما[6]، وأُوِّلَ المرسَلُ، أو تُرِكَ، كقول سيبويه: إنّ تاء بنت وأخت للتأنيث[7]، وقال مرّة: لا تكون للتأنيث؛ إذ لا تكون بعد ساكن غير ألف[8]، فيؤوّل[9] قول التأنيث على المجازِ / [ي/ ٢٨]،

---

(١) ي: الأمرين.

(٢) لأن قصر الممدود للضرورة جائز بالاتفاق، ومد المقصور للضرورة مختلف فيه. الإنصاف: ٢/ ٧٤٥.

(٣) مثل قاعد وراشد لا تمال ألفهما لأن سبب الإمالة كسر ما بعد الألف والمانع وجود حرف استعلاء وراء مفتوحة قبلها. الهمع: ٦/ ١٨٩.

(٤) ع، ي: وسبب.

(٥) سبب بنائها مشابهة الحرف، والمانعُ منه لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء فأعربت.

(٦) الخصائص: ١/ ٢٠٠.

(٧) كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦٢، ٤/ ٣١٧.

(٨) كتاب سيبويه: ٣/ ٢٢١.

(٩) ي: فيأول.

بمعنى أنّها في كلمة مؤنّثةٍ، يوجَدُ التأنيثُ بوجودها، ويذهبُ بذهابها، لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث، بل هي بدلٌ من لام أخت وبنت، فهي أصل كتاء عفريت وملكوت[1].

فإن لم يُعلَّلْ واحدٌ من قوليه أُجريَ على الأَجْرى[2] على مذهبه، وأوّل الآخر، كقول سيبويه ـ في حتى ـ: إنّها ناصبة للفعل[3]، مع ما علم / [ك/ ٦٦] من مذهبه أنّها جارّةٌ[4] فيؤَوَّلُ[5] القولُ بأنّها ناصبة على المجاز، لعدمِ ظهورِ [أَنْ].

فإن لم يمكن التأويلُ، ونصّ على الرّجوع اعتُبِرَ نَصُّه[6]، وإلا أُخذ بالمتأخر تاريخاً، فإن لم يعلم سُبِرَ فأخذ بالأقوى، وجعل الآخر مرجوعاً عنه.

فإن تساويا وجب اعتقاد أنّهما رأيان لَهُ، وأَنَّ الدّاعي إلى تساويهما عندك هو الداعي إلى تساويهما عند قائلهما.

وكثيراً ما يقعُ للأخفش[7] هذا، وكان أبو عليّ يقول: لا بُدّ من النّظر في

---

(١) قال ابن جني: "ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد في الكلمة إلا حال التأنيث استجاز أنْ يقولَ فيها: إنها للتأنيث". الخصائص: ٢/ ٢٠٠.

(٢) ك: الاجزاء.

(٣) كتاب سيبويه: ٣/ ١٦-١٧.

(٤) ك: جازت. وانظر: كتاب سيبويه: ١/ ٩٧ و٢/ ٢٨٣ و٣/ ٥-٦ و٤/ ٢٣١.

(٥) ي: فيأول. ك: فيؤل.

(٦) أي: ترك الرأي الذي تراجع عنه. الخصائص: ١/ ٢٠٥.

(٧) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري أبو الحسن الأخفش الأوسط توفي سنة ٢١٥ هجرية. إنباه الرواة: ٢/ ٣٦، بغية الوعاة: ١/ ٥٩٠.

مذاهبه فإنّها / [ع/ ٧٩] كثيرة(١).

وكذا وقع لأبي عليّ في [هيهات]، قال مرّة: إنّها اسمُ فعلٍ، ومرّةً: إنّها ظرفٌ، قال: وذلك على حسب ما يحضرني(٢)، وكان يقولُ لأبي عبد الله البصري(٣): «عجباً لهذا الخاطر في حضورهِ ومَغِيبِهِ»(٤)، وهذا يدلّ على أنّه من عند الله، لكن لا بُدَّ من تقدُّم النّظر(٥).

ورَجَحَتْ لغةُ قريش لاجتماع العرب عندهم في الموسم / [ك/ ٦٧]، فيختارون ما ينتقونه من لغة العرب، فَخَلَتْ لغتهم من مُسْتَبْشَعِ اللّغات، وسقيم الألفاظ، كالشين والسين بعد كاف المؤنث(٦).

* * *

(١) الخصائص: ١/ ٢٠٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) لعله: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله الهمذاني النحوي توفي سنة ٣٧٠ هجرية بحلب وهو من زملاء أبي علي. انظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٢٩، مقدمة الحجة: ١/ ١٧.

(٤) ي: ونفيه.

(٥) الخصائص: ١/ ٢٠٧.

(٦) وذلك في لغة ربيعة ومضر فيقولون: رأيتكِش وبِكش وقالوا في عليك عليكس.

الكتابُ السابع
في أحوال مُسْتَنْبِطه[1]

وهو عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه[2]، وضَعَ لأبي الأسود[3] باب [إنَّ]، والإضافة، والإمالةِ.

وصنَّفَ أبو الأسودِ بابَ النعتِ والعطفِ[4]، والتّعجبِ، والاستفهامِ[5].

وأوَّل من وضع التصريفَ مُعاذُ الهرَّاء[6]، منسوب إلى بيع الثياب الهَروِيَّة، وهو تلميذُ أبي الأسود، فَرَاؤهُ مُشَدَّدَةٌ.

ثم خَلفَ أبا الأسود خمسةٌ:

عَنْبَسَةُ الفِيلِ[7]، وميمونُ الأَقْرَن[8]، ويحيى بن يَعمَر[9]، وابنا أبي الأسود:

---

(١) أي: مستنبط هذا العِلْمِ ومستخرجه.

(٢) ي: [رضي الله عنه] ساقط.

(٣) هو: ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر بن حلس أبو الأسود الدؤلي البصري توفي سنة ٦٩ هجرية. نزهة الألباء: ٦، بغية الوعاة: ٢/ ٢٢، نشأة النحو: ٢٣.

(٤) ك: العطف والنعت.

(٥) انظر: نشأة النحو للطنطاوي: ٢٣-٣٢، المدارس النحوية لشوقي: ١١.

(٦) هو: مُعاذُ بن مسلم الهرَّاء أبو مسلم توفي سنة ٢٨٧ هجرية. إنباه الرواة: ٣/ ٢٨٨، بغية الوعاة: ٢/ ٢٩٠.

(٧) هو: عَنْبَسَةُ بن معدان الفيل المَيْسانيّ كانت وفاته حوالي المائة الأولى من الهجرة. بغية الوعاة: ٢/ ٢٣٣، نشأة النحو: ٧١.

(٨) هو: ميمونُ الأقرن أخذ النحو عن عنبسة وقيل: عن أبي الأسود، وأن عنبسة أخذ عنه. بغية الوعاة: ٢/ ٣٠٩.

(٩) هو: يحيى بن يَعمَر العَدْواني التابعيّ توفي سنة ١٢٩ هجرية. بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٥، نشأة النحو: ٧١.

عطاءُ[1] وحربٌ[2].

ثم خَلَفَ هؤلاء: عبدُ الله بنُ أبي إسحاق، وعيسى بنُ عُمَر[3]، وأبو عَمْرو ابن العلاء[4]، ثم خلفهم الخليل ففاق مَن قبله[5]، ولم يُدركهُ مَنْ بعده، أخذ عن عيسى بن عمر /[ك/ ٦٨]، وتخرج بابن العلاء[6].

ثم أخذ عنه سيبويه فجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه فجاء أحسن من /[ي/ ٢٩] كُلِّ مصنَّف في الفن العربي إلى الآن.

وأمّا الكِسائي[7] فَقَد خَدمَ أبا عمرو بن العلاء[8] نحواً[9] من سبعة[10]

---

(١) عطاء بن أبي الأسود الدؤلي توسع بالعربية كأبيه في البصرة ولا عقب له. إنباه الرواة: ١/ ٢١.

(٢) المذكور هنا [حرب] وذكره المترجمون: أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي كان قارئاً، وله أولاد توفي سنة ١٠٩ هجرية. إنباه الرواة: ١/ ٢١، طبقات القراء للجزري: ١/ ٢٦٦.

(٣) هو عيسى بن عُمَر الثقفيّ أبو عُمر، أو أبو سليمان إمام في النحو والعربية والقراءة توفي سنة ١٤٩ هجرية، وقيل ١٤٥هـ. نزهة الألباء: ٢١، بغية الوعاة: ٢/ ٢٣٧.

(٤) ك: العلى.

واسمه على ما صححه السيوطي: زيان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني أبو عمرو النحوي المقرئ توفي سنة ١٥٤ هجرية. نزهة الألباء: ٢٤، بغية الوعاة: ٢/ ٢٣١.

(٥) ك: قبل.

(٦) ك: العلى.

(٧) هو: علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هجرية إمام الكوفيين في اللغة وأحد القراء السبعة. نزهة الألباء: ٦٧، بغية الوعاة: ٢/ ١٦٢.

(٨) ك: العلى.

(٩) ي: نحو.

(١٠) هكذا في المخطوطات والأفصح: [سبع].

عشرة[1] سنة، لكنّه فسد علمه باختلاطه بأعْرابِ الأُبُلَّةِ[2]، ولذا احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش، ومع ذلك فهو إمام الكوفيين، وما ظنك برجل غلامه[3] الفرّاء[4].

ثم انقسم النّاس بعد ذلك بصريّاً وكوفيّاً.

وأوّلُ من وضع أبواب النحو على الكمال أبو عمرو بن العلاء[5] ويونس بن حبيب[6]، وأبو زيد الأنصاري وهو أقواهم سماعاً من فصحاءِ العرب، وكان يقول: لا أقول قالت العرب إلا إذا سمعت من عُجَّزِ بكر بن هوزان، وبني كلاب، وبني هلال[7]، ومن أَعَالِيةِ السَّافلة وأسافلةِ العالية / [ك/ ٦٩]، وإلا لم أقل[8] قالت العربُ.

وقد أخذ سيبويه النحوَ عن ستَّةٍ من الفحولِ واشتهر[9] منهم بالخليل،

---

(١) ك: عشر.

(٢) ع: الأُبُلة أشكلت بضم الهمزة وفتح الباء مع تشديدها.
وقد جاء في اللسان: "والأُبُلَّة مكان بالبصرة وهي بضم الهمزة والباء وتشديد اللام قيل: هو اسم نبطي" اهـ. اللسان: ١/ ٨ [أبل].

(٣) ك: غلافه.

(٤) هو: يحى بن زياد بن عبد الله الديلمي أبو زكريا الفراء توفي سنة ٢٠٧ هجرية، إمام الكوفيين بعد الكسائي. إنباه الرواة: ٤/ ١، نزهة الألباء: ٩٨، بغية الوعاة: ٢/ ٣٣٣.

(٥) ك: العلى.

(٦) هو: يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن توفي سنة ٢٨٢ هجرية. نزهة الألباء: ٤٩، بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٥.

(٧) بطون من العدنانية. معجم قبائل العرب: ١/ ٩٣، ٣/ ٩٨٩، ٣/ ١٢٢١.

(٨) ك: يقل.

(٩) ي: واشهتر.

ونظمهم بعضُ المغاربة، وهو الإمام المحقّق أبو عبد الله محمد بن غازي[1] فقال:

أشياخُ سِيبَوَيْهِ عيسى بنُ عُمَرْ
والأخفشُ الكبيرُ وَهْوَ المعتَبَرْ
والشيخُ الانصاريُّ أبو زَيدِ الجليل
ويونسٌ وابنُ العلاءِ[2] والخليل

ثم اعلم

أن شرط المستنبِطِ لشيء من مسائل هذا العلم، المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العرب، محيطاً بكلامها، مُطَّلِعاً[3] على نثرها ونظمها.

ويكفي في ذلك الآن الرّجوع إلى الكتب المؤلّفة في اللّغة والأبنية، والدّواوين الجامعة لأشعار العرب.

وأن يكون خبيراً بصحّة نسبة ذلك إليهم؛ لئلا يدخل عليه شعرٌ مولَّدٌ أو مصنوع، عالماً بأحوال الرّواة[4]، ليعلم المقبول / [ك/ ٧٠] وبإجماع النحاة لئلا يخرقه، وعالماً بالخلافِ كيلا يحدث قولاً زائداً على القول بامتناعه[5].

وقد سلك ابن مالك طريقةً وُسطى بين الكوفي والبصري[6]، فلم يَقِس على

(١) ع، ي: غاز.
(٢) ك: العلى.
(٣) ي: مطلقا.
(٤) ع: الذوات. ك: الروات.
(٥) الاقتراح: ٢٠٨.
(٦) ي: البصري والكوفي.

كلّ مسموع كالكوفي، ولم يؤوِّل[1] التأويلات البعيدة[2] كالبصري، بل يقبل[3] المسموعَ، ويقول: إنه قليلٌ، أو شاذٌّ، أو ضَرورة.

ومثال[4] الاستنباط للمتأخر: إعراب [أيٌّ] في: [أيُّهم قَامَ] وإن لم يذكر الصّدر، إذ لم يحذف؛ لتمام الصلة المانعةِ من حذف الصدرِ الموجب / [ي/ ٣٠] لبناء [أيّ]؛ لقيام المضاف إليه مقامه[5].

واستنباط منع الاتباع في النّعت المفتَقَر إليه[6]، مع اختلاف عوامل المنعوت[7]، استنباطاً من تقديم المانع على المقتضي، أو من جعل / [ع/ ٨٠] اتحاد العامل[8] حقيقةً أو حكماً شرطاً في الاتباع مطلقاً[9]، فعند اختلال الشرط

---

(١) ع، ي: يأول. ك: يؤل.

(٢) ك: البعيد.

(٣) ك: يبقل.

(٤) ي: قلت، ومثال.

(٥) يحذف صدر صلة أيّ فتبنى على الضم عند البصريين، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ مريم: ٦٩، ويرى الخليل ويونس أنها تعرب وما ورد خلافاً لذلك كما الآية فمُؤوّلة بالاستفهامية أو محكية بالقول.
ويرى ابن مالك أن بناء أيّ عند حذف صدر صلتها غيرُ لازم وإنما هو أحق من الإعراب وإنما أعربت لتنزيل ما تضاف إليه منزلة صدر الصلة المحذوف، ولابن مالك كلام مفصل في شرحه على التسهيل: ١/ ٣٣٤، وانظر: التسهيل: ٣٥، والمساعد لابن عقيل: ١/ ١٥٤.

(٦) خرج بهذا القيد ما كان غير مفتقر إليه كالنعت المؤكد نحو: [إلهين اثنين].

(٧) الاختلاف يكون في العمل نحو: مررت بزيد ولقيت عمراً الكريمين، ويكون في المعنى والجنس نحو: مررت بزيد وانتفعت بعمروٍ، ومررت بزيد إمام عمروٍ فيقطع النعت عند الجمهور بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل مناسب. التسهيل: ١٦٩، المساعد على التسهيل: ٢/ ٤١٥.

(٨) ك: العوامل.

(٩) مثال اتحاده حقيقة: قام زيد وقام عمرو العاقلان، ومثاله حكماً: هذا زيد وذاك عمرو=

/ [ك/ ٧١] يبطل الاتباع، وذلك في نحو: رَميتُ بيدٍ، واعتمدتُ على رِجْلٍ يُمنيَانِ(١).

وإذا انتهى بنا القول إلى هنا فأقول:

الحمد لله الّذي هدانا لهذا، وما كنّا لنهتدي لو لا أن هدانا الله، وأسأل الله أن يَضعَ(٢) له القبول، فإنّه خيرُ مأمول ومسؤول، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمدٍ خير رسول، وعلى آله وأصحابه الجامعين بين المعقول والمنقول، وسلَّم تسْليماً(٣).

=العاقلان.

(١) في النسخ المخطوطة: يُمنَايَين.

وما اثبته هو الموافق لقياس التثنية لأن المفرد يُمنى ويثنى على: يُمنيان. بقلب الألف المقصورة ياء لأنها تجاوزت ثلاثة أحرف مثل حبلى وحُبليان.

(٢) ي: يصنع.

(٣) ي: [تسليما] ساقطة.

ع: تسليماً كثيراً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين آمين آمين.

وقد جاء في آخر هذه النسخة ما يأتي: "بلغ مقابلة على حسب الطاقة والحمد لله على التمام.

بالله يا مستفيداً من غرائبهِ ... لا تَبخلنَّ بأنْ تدعو لكاتبه

وامحُ الذي نظرتْ عيناك من خَلَلٍ ... بالحِلْم فهْو على ما قد سُبقتُ بهِ" اهـ.

أما النسخة الخطية التي رمزها [ي] فقد جاء في آخرها ما يأتي:

"فرغت كتابة هذا المصنف في أصول النحو المسمى بارتقاء السيادة، الذي صنفه سيبويه زمانه، ووحيد أوانه، خاتمة المحقّقين، سيّدي الشيخ يحيى، تغمده الله بغفرانه، وأسكنه فسيح جنانه، وقد علّقه لنفسه الفقيرإليه تعالى، أضعف خلق الله وأحقرهم جرجس بن صفا أبي عكر نعمة، من دير القمر، الماروني مذهباً، غفر الله له ولأبويه. وكانت نهايته لثلاثة أيام خلت من شهر كانون أوّل بتاريخ سنة ألف وثمانمائة وتسع وستين مسيحيّة سنة ١٨٦٩" اهـ.

وكتب في آخرها على الهامش ما يأتي: "نسخت هذه النسخة عن نسخة مضبوطة بخط=

الفهـارس

=العلامة الشهير المطران جرمانوس فرحات، إلا أنها لا تخلو من بعض أغلاط، فكأنّ النسخة التي نَسَخَ عنها لم تكن كما ينبغي من الضبط" اهـ.

١- فهرس المراجع والمصادر

١- **أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره**: للخن، دمشق، دار الكلم، ط الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ص٧٢.

٢- **إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد**: للسيد محمود شكري الآلوسي، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣- **الإتقان في علوم القران**: للإمام جلال الدين السيوطي، مطبعة حجازي بالقاهرة.

٤- **الإحكام في أصول الأحكام**: للآمدي، سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد ت ٦٣١هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، ج١ ص٤.

٥- **الأشباه والنظائر في النحو**: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، طبع بمصر سنة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م.

٦- **أصول الفقه الإسلامي**: د. محمد كمال الدين إمام، ودراز، د. رمزي محمد علي دارز، منشورات الحلبي، ط الأولى ٢٠٠٧م، ص٣٠-٣٢.

٧- **أصول الفقه**: أبو زهرة، الإمام محمد أبو زهرة، بيروت، دار الفكر العربي، ص١٤-١٦.

٨- **الأصول في النحو لابن السراج**: لأبي بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ت ٣١٦هـ، مطبعة النعمان، النجف العراق سنة ١٩٧٣م، تحقيق

عبدالحسين الفتلي.
٩- **إعراب القران**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت ٣٣٨هـ، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد.
١٠- **الإعلام لترجمة أشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**: لخير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠م.
١١- **الأغاني**: لأبي فرج الأصفهاني، الطبعة الأولى في دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٥م.
١٢- **الاقتراح في أصول النحو**: للإمام عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد صبحي فرات، استانبول ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
١٣- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.
١٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**: للإمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن محمد الأنباري ت ٥٧٧هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
١٥- **الإيضاح العضدي**: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. شاذلي فرهود، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
١٦- **الإيضاح في علل النحو**: لأبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ، تحقيق د.مازن المبارك، دار النفائس بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
١٧- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: لإسماعيل باشا البغدادي.

١٨- **البحر المحيط**: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان ت ٧٥٤هـ، مصور عن طبعة سنة ١٣٢٨هـ.
١٩- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
٢٠- **تاريخ الأدب العربي**: بروكلمن نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر.
٢١- **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط**: الجزائر ١٠٣٤هـ في خزانة دار الكتب في الرباط المغرب.
٢٢- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحب الدين محمد مرتضى الزبيدي، تصوير بيروت عن الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٠٦هـ.
٢٣- **ترتيب القاموس المحيط**: للأستاذ الطاهر أحمد الزاوي، دار الكتب العلمية بيروت، طبع سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
٢٤- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لأبي عبدالله محمد بن مالك ت ٦٧٢هـ، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتب العربي القاهرة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
٢٥- **التصريح على التوضيح لابن هشام**: للعلامة خالد بن عبدالله الأزهري النحوي، طبعة بولاق سنة ١٢٩٤هـ وطبعة عيسى الحلبي.
٢٦- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير لجلال الدين السيوطي**: مطبعة مصطفى الحلبي بمصر الطبعة الرابعة.

٢٧- **جمع الجوامع في أصول الفقه مع حاشية البناني:** للسبكي، تاج الدين عبدالوهاب السبكي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٥٧، ج١ ص٢٥-٣٢.

٢٨- **جمهرة أنساب العرب:** لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة دار المعارف بمصر.

٢٩- **حاشية الصبان على الإشموني = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.**

٣٠- **وحجة الله البالغة:** للدهلوي، ج١ ص٣١١.

٣١- **خزانة الأدب للبغدادي:** تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى بمصر.

٣٢- **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار.

٣٣- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:** محمد أمين المحبي، طبع بمصر سنة ١٢٨٤هـ.

٣٤- **درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري:** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبع بمصر.

٣٥- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع:** للسيوطي، للفاضل أحمد بن الأمين الشنقيطي، تصوير دار المعرفة في بيروت ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م عن طبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٨م.

٣٦- **ديوان ذي الرمة:** وهو غيلان بن عقبة العدوي ت ١١٧هـ، بتحقيق كارليل هنري هيس مكارتني، طبعة كمبرج سنة ١٣٣٧هـ = ١٩١٩م.

٣٧- **ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني الصحابي**: بشرح الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧هـ.

٣٨- **ديوان طرفة بن العبد**: تقديم كرم البستاني، دار مصادر بيروت.

٣٩- **ديوان عمرو بن أبي ربيعة**: تقديم وإصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٨م.

٤٠- **ديوان الفرزدق**: تقديم كرم البستاني، دار بيروت للطباعة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤١- **الرسالة**: للشافعي، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ، ص٥٠٧.

٤٢- **السلم المنورق في علم المنطق مع شرحه**: كلاهما لعبدالرحمن الأخضري، ومعه شرح آخر للشيخ أحمد الدمنهوري، طبع دار إحياء الكتب العربية بمصر، عيسى الحلبي.

٤٣- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: لمحمد بن محمد مخلوف طبع بمصر سنة ١٣٤٩هـ.

٤٤- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: للمؤرخ الفقيه أبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ، المكتب التجاري للطباعة بيروت.

٤٥- **شرح الألفية لابن عقيل**: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري ت ٧٦٩هـ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية.

٤٦- **شرح الإشموني على ألفية ابن مالك = منهج السالك لأبي الحسن علي بن محمد الاشموني، مع حاشية الصبان لمحمد بن علي الصبان**: طبع عيسى

الحلبي بمصر.
٤٧- **شرح التسهيل:** للإمام جمال الدين ابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، دار النهضة بمصر سنة ١٩٧٤م.
٤٨- **شرح السلم للأخضري = السلم في المنطق.**
٤٩- **شرح الشافية لابن الحاجب:** للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ت ٦٨٦هـ، تحقيق محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، تصوير دار الكتب العلمية بيروت لبنان، سنة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م، ومعها شواهد الشافية للبغدادي.
٥٠- **شرح شواهد الشافيه:** للشيخ عبدالقادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ، مطبوع مع شرح الشافية، فانظر شرح شافية ابن الحاجب.
٥١- **شرح قطر الندى وبل الصدى:** للإمام ابي عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.
٥٢- **شرح كافية ابن الحاجب:** لرضي الدين الإستراباذي، تصوير دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
٥٣- **شرح المفصل للزمخشري:** للشيخ موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي ت ٦٤٣هـ، تصوير عالم الكتب في بيروت.
٥٤- **الشعر والشعراء:** لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري ت ٢٧٦هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦م، وكذا بتحقيق مفيد قميحه طبع بيروت ١٩٨١م.

٥٥- **الصاحبي**: لابن فارس اللغوي ت ٣٩٥هـ، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع عيسى الحلبي بمصر.
٥٦- **الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية**: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
٥٧- **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، مصور في تركيا استانبول عن طبعة تركيا سنة ١٣١٥هـ.
٥٨- **ضرائر الشعر**: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
٥٩- **طبقات فحول الشعراء**: لمحمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١هـ، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٩٧٤م.
٦٠- **طبقات المزيلة لي**: لمحمد أمين المتوفى سنة ١٢٤١هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ح٧١٦٢ والتيمورية برقم ٢٠٣٤.
٦١- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ت ٤٥٦هـ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، طبع دار الجيل بيروت سنة ١٩٧٢م.
٦٢- **العين للخليل بن أحمد الفراهيدي**: تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.
٦٣- **غاية النهاية في طبقات القراء**: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ت ٨٣٣هـ، تحقيق ج براجستراستر، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م.

٦٤- **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات:** لمحمد عبد الحي الإدريسي الكتاني طبع في فاس ١٣٤٦هـ.
٦٥- **فهرس المكتبة الأزهرية:** في مكتبة جامع الازهر.
٦٦- **فوات الوفيات:** لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس.
٦٧- **كتاب سيبويه:** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
٦٨- **كشف الاسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي:** للبخاري، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد ت ٧٣٠هـ، بيروت، ١٩٧٤م، ج٣ ص٣٤٤-٣٤٥. والأصول للسرخسي: ج٢ ص١٧٤.
٦٩- **الكوكب الدري في تخرج الفروع الفقهية على المسائل النحوية:** للإمام جمال الدين عبدالرحيم بن حسن الإسنوي ت ٧٧٢هـ، تحقيق عبد الرزاق السعدي.
٧٠- **لسان العرب:** للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
٧١- **لمع الأدلة في أصول النحو:** لأبي بركات الأنباري.
٧٢- **مجالس ثعلب:** لأبي عباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة ١٩٦٩م.
٧٣- **مجمع الأمثال:** لأبي الفضل أحمد بن محمد أحمد بن إبراهيم الميداني ت ٥١٨هـ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

٧٤- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي و د. عبد العليم النجار و د. عبد الفتاح الشلبي طبع بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ.
٧٥- **المرتجل شرح جمل الجرجاني**: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب ت ٥٦٧هـ، تحقيق علي حيدر، طبع بدمشق سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
٧٦- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ومحمد أحمد جاد المولى، مطبعة عيسى الحلبي بمصر.
٧٧- **المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك**: للإمام بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل ت ٧٦٩هـ، تحقيق د. محمد كامل بركات، طبع مركز البحث العلمي بمكة سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
٧٨- **المستصفى في علم أصول الفقه**: للغزالي، أبي حامد الغزالي ت ٥٠٥هـ، بولاق، ١٣٢٤هـ، ط الأولى، ج١ ص١٣٧.
٧٩- **مصطلحات علم أصول النحو**: للنواجي، د. أشرف ماهر النواجي، بيروت، ١٩٩٥م، ص٩.
٨٠- **معجم البلدان**: لأبي عبدالله ياقوت الحموي البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت.
٨١- **معجم الشعراء**: للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ت ٣٨٤هـ، الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٨٢- **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.

٨٣- **معجم القراءات القرآنية**: صنعة عبدالعال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، طبع الكويت.

٨٤- **معجم المؤلفين**: عمر كحالة، الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت.

٨٥- **معجم مقاييس اللغة**: لابن فارس اللغوي ت ٣٩٥هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م، مصطفى البابي الحلبي.

٨٦- **المعرب من الكلام الأعجمي**: لأبي منصور الجواليقي ت ٥٤٠هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية طبع دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٨٧- **المغني في النحو**: لابن فلاح اليمني النحوي، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي.

٨٨- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: جمال الدين هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ، الطبعة الخامسة في بيروت ١٩٧٩م، تحقيق د. مازن المبارك وآخرين، وكذا تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

٨٩- **المفردات في غريب القرآن**: لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني ت ٥٠٢هـ، تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة بيروت.

٩٠- **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

٩١- **الممتع في التصريف**: لابن عصفور الأشبيلي ت ٦٦٩هـ، تحقيق فخر الدين قباوة الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م بيروت.
٩٢- **مناقب الإمام أحمد**: لابن الجوزي الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
٩٣- **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك = الإشموني على الألفية**: للعلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الإشموني الشافعي ومعه حاشية الصبان وشرح شواهد العيني، طبع عيسى الباب الحلبي.
٩٤- **مناقب الشافعي**: للبيهقي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق.
٩٥- **الموطأ**: لمالك، الإمام مالك بن أنس ت ١٧٩هـ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٧٠هـ ١٩٥١م، ج٢ ص٨٤٢.
٩٦- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ابن الأنباري ت ٥٧٧هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني بمصر، ٣٨٦هـ = ١٩٦٧م.
٩٧- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**: للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م بمصر.
٩٨- **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانه**: لمحمد أمين المحبي تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو.
٩٩- **النوادر في اللغة**: لأبي زيد الأنصاري ت ٢١٧هـ، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق الطبعة الأولى ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٠٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: كلاهما للسيوطي دار المعرفة بيروت.
١٠١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ت ٦٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس دار الثقافة بيروت.

* * *

٢ـ فهرس الآيات القرآنية في النص المحقق

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
الحمد لله	١	الفاتحة	١٠٥
وعلم آدم الأسماء	٣١	البقرة	٦٧
فمن جاءه موعظة	٢٧٥	البقرة	١٠٥
الذي تساءلون به والأرحام	١	النساء	٨١
قتل أولادهم شركاؤهم	١٣٧	الأنعام	٨١
وان أحد من المشركين	٦	التوبة	١٢٣
فلتفرحوا	٥٨	يونس	٨٠
ثم ليقطع	١٥	الحج	٨١
وإنه لتنزيل ربِّ العالمين	١٩٢-١٩٥	الشعراء	٩
ولنحمل	١٢	العنكبوت	٨٠
ولا الليل سابق النهار	٤٠	يس	١١٦
وهو الذي في السماء إله	٨٤	الزخرف	٨٠
وكانت من القانتين	١٢	التحريم	١٠٦
على أن يحيي الموتى	٤٠	القيامة	١٠٠
سلاسل واغلالا	٤	الإنسان	١٠٥
وإذا الرسل أقتت	١١	المرسلات	١٠٧
ولسوف يعطيك ربك فترضى	٥	الضحى	١٤٠

٣ـ فهرس الأحاديث النبوية في النص المحقق

* * *

٤ـ فهرس الاثار والحكم والأمثال في النص المحقق

* * *

٥ـ فهرس الأبيات الشعرية والأرجاز في النص المحقق

أول البيت	آخره	البحر	القائل	الصحيفة
سيغنيني	ولا غناءُ	وافر	-----	١٢٩
فتستريح	زفراتها	رجز	-----	٧٣
ألا أيهذا	مخلدي	طويل	طرفة	١٤٥
ومن يتق	وغادي	وافر	-----	١٠٠
وعينان	الخمرُ	طويل	الفرزدق	١١٧
فأصبحوا	بشرُ	بسيط	الفرزدق	٨٩
وانني حيثما	فأنظورُ	بسيط	ابن هرمة	٧٣
له زجل	أو زميرُ	وافر	الشماخ	٩٥
وكحل	بالعواورِ	رجز	جندل	١٢٥
وممن ولدوا	العرضِ	هزج	ذو الاصبع	١٢٧
فبت كأني	ناقعُ	طويل	النابغة	٢٠
وعض زمان	أو مجرَّفُ	طويل	الفرزدق	١٩
كأن أيديهن	القرقْ	رجز	رؤبة	١٠١
ولاترضاها	ولا تملقْ	رجز	رؤبة	١٠١
حمى	المياثقِ	طويل	ابن ام درة	١٤٢
احفظ	سألا	بسيط	عدي بن زيد	١٤٥

جفوني	مهملُ	طويل	-----	١٢٨
صددت	يدومُ	طويل	ابن أبي ربيعه	١٤٢
ولكن نصفا	وهاشمِ	طويل	الفرزدق	١٢٨
وأشربُ	واديها	بسيط	-----	٩١

* * *

٦ـ فهرس الأعلام في النص المحقق

* * *

٧ـ فهرس القبائل والمذاهب والطوائف في النص المحقق

الطائيون	٧٩
عبد القيس	٧٩
قريش	٧٩، ٨١، ٩٨، ١٥٢
قيس	٧٩
الكوفيون	١٢٦، ١٢٩، ١٣١، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٥
لخم	٧٩
المولدون	٩٠
نمر	٧٩
هذيل	٧٩

* * *

٨ـ فهرس الأماكن والبلدان في النص المحقق

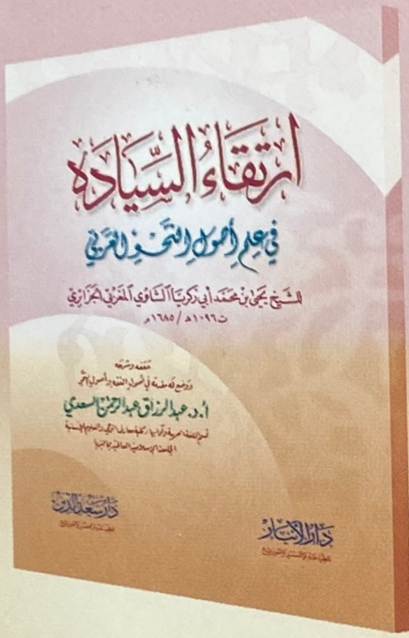
* * *

٩- فهرس الكتب في النص المحقق

* * *

١٠ـ فهرس الموضوعات

* * *



المحقق في سطور

هو الأستاذ الدكتور **عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي الحسَنيّ** وهو من ذرية الحسن بن علي بن أبي طالب . كرم الله وجهه .، ولد في العراق . محافظة الانبار عام ١٩٤٩م، يعمل في الوقت الحاضر مدرّساً في قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

حصل على شهادة البكالوريوس في علوم الشريعة والعربية من جامعة بغداد عام ١٩٧٥م، وحصل على شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٩٧٩م، وحصل على شهادة الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٩٨٤م.

وتلّقى العلوم الشرعية والعربية والعلوم النقلية والعقلية من الشيوخ، وله في ذلك إجازات متسلسلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه العلوم وفي رواية الحديث.

وله مؤلفات متنوعة في عدد من العلوم وله بحوث كثيرة متنوعة. أيضاً له خبرة علمية وإدارية في المعاهد والجامعات منذ عام ١٩٦٩م وإلى الوقت الحاضر.

أشرف على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعات عديدة. تولّى مناصب علمية وإدارية عديدة في العراق، كان آخرها عميد كلية المعارف الجامعة لمدة إحدى عشرة سنة.

دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - شارع 29 أيار - عين الكرش
جادة كرجية حداد - ص.ب 3143
هاتف 2319694 - فاكس 2326380
جوال 00963 944 484915

دار الأنبار للطباعة والنشر
العراق - بغداد - شارع المتنبي
العراق - الأنبار - الشارع العام
E-mail: alhodhod_am@yahoo.com

ISBN 978-9933-9027-0-7
9789933906207